
كلمتى .. للتاريخ
الرئيس
محمد نجيب
المكتب المصرى الحديث

بسم الله الرحمن الرحيم

يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ٧٠ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا ٧١

صدق الله العظيم

سورة الأحزاب (٧٠- ٧١)

الطبعة الثالثة ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م

رقم الايداع ٢٠١٠/٢٠٠٢٥
الترقيم الدولي I.S.B.N 977-209-202-6

المكتب المصري الحديث

www.almaktabalmasry.com
Email: may642003@yahoo.com

القاهرة: ٢ شارع شريف عمارة اللواء ت : ٢٣٩٣٤١٢٧
الإسكندرية: ٧ شارع نوبار المنشية ت : ٤٨٤٦٦٠٢

محمد نجيب

كلمتي للتاريخ

المكتب المصري الحديث
www.almaktabalmasry.com

من أين أبدأ؟

من أين أبدأ؟

كانت حيرتي شديدة في الإجابة عن هذا السؤال .

هل أبدأ حديثي مع ليلة ٢٣ يوليو؟

إذا فعلت ذلك بدا الأمر مُفتعلا ، فإن أحداث التاريخ متصلة متشابكة وحركة القوات المسلحة في هذه الليلة لم تبدأ من فراغ ، ولم تكن منقطعة الصلة بما سبقها من نضال .

هل أرجع إلى فترة حرب فلسطين؟

قد تكون البداية هنا طبيعية ولكني أعتقد أن الواجب يقتضي أيضًا تسليط الضوء على ما سبق هذه الحرب من أحداث حتى تكتمل الصورة ، ويعود الشيء إلى أصله .

وحتى أضع حدًا لحيرتي قررت أن أترك نفسي على سجيتها حتى تتداعى الأفكار ، وأسجل كل ما عشته من أحداث ، مؤمنًا بأن بين أبناء شعبنا من قدم لوطنه تضحيات جليلة بلغت حد البطولة النادرة وفقدوا حياتهم في صمت ، دون أن يُسلط عليهم الضوء ، وإذا كانت الظروف تتيح لي اليوم فرصة مخاطبة الجماهير على هذه الصفحات ... فإني أرجو أن يكون هذا حافزًا للعلماء والمفكرين والكتاب لمراجعة تاريخ الشعب المصري ، وتقديم الصفحات الناصعة في بطولاته ضد غزاته وحكامه القساة كان يؤلمني كثيرًا أن يحاول بعض الكتاب تصوير الحياة في مصر وكأنها بدأت يوم ٢٣ يوليو ، وكنت أدرك أن مثل هؤلاء لا يمكن أن يكونوا مخلصين لحركتنا .. ولا لمصر .

وتعود بي الذاكرة إلى ثورة الشعب المصري الخالدة عام ١٩١٩ وترجع إلى أذني أصداء هتافات المتظاهرين ... وتملأ عيني صورة الشاب الذي نزف دمه في

ميدان العتبة من رصاص الجنود البريطانيين ... وقميصه الأحمر يلهب حماس الناس حتى الجنود .

تيار الحياة والحرية متدفق ومتصل في تاريخ مصر .

والجيش لم يكن بعيدًا عن ثورة ١٩١٩ رغم أن قادته كانوا من الضباط البريطانيين .

كانت هناك جمعية سرية للضباط الوطنيين ، لا يعرف الواحد منا إلا من ضمه إليها ... وكنت أحد هؤلاء الضباط ، وكانت حركتنا تتسم بالشجاعة .

وفي الخرطوم حيث كنت ضابطًا في الكتيبة ١٦ مشاة برتبة ملازم ثان كلفتني اللجنة بأن أقف أمام باب نادي الضباط خلف منضدة صغيرة ، عليها صورة البرقية التي قررنا إرسالها للاحتجاج على لجنة ملنر ، والقول بأنه لا يجوز التفاوض إلا مع الوفد المصري برئاسة سعد باشا زغلول .

وكان واجبي أن أدعو الضباط الداخلين إلى النادي للتوقيع على صورة البرقية تضامنًا مع الشعب المصري .. ولم يتخلف أحد عن التوقيع .

وفوجئت في صباح اليوم التالي وكان يوم جمعة باعتقالي تنفيذًا لأوامر السردار وهو ضابط بريطاني كبير يقوم بأعمال قائد الجيش ، والذي أصدر أوامره أيضًا بإغلاق أبواب نادي الضباط .

وفي المعتقل عرفت للمرة الأولى بعض أعضاء جمعيتنا السرية ... اليوزباشي أحمد الصاوي الذي أصبح وكيلًا لوزارة الحربية عام ١٩٣٨ واليوزباشي محمود هاشم الذي أصبح مديرًا لسلاح الحدود واليوزباشي عبد الوهاب البهنساوي الذي أصبح قائدًا لقسم المحروسة - أي القاهرة - واليوزباشي أحمد عطية والملازم أول طبيب سليمان أباظة والطبيب البيطري اليوزباشي سليمان عزت .

أمضينا في الاعتقال بمعسكراتنا أيامًا كانت حافلة بالمناقشات الوطنية والإصرار على الوقوف جبهة واحدة خلف الوفد المصري برئاسة سعد «باشا» زغلول .

ولم يفرج عنا السردار بإرادته ؛ بل أفرج عنا تحت ضغط الضباط الذين ثاروا لاعتقالنا ولإغلاق النادي .. فاضطر إلى فتح النادي بعد أربعة أيام ، والإفراج عنا بعد أسبوع .

وأذكر أني غادرت السودان إلى مصر في إجازة عن طريق بورسودان ـ السويس ثم وصلت القاهرة بالقطار .

وكانت تنتظرني بالمحطة مفاجأة صغيرة .

أميرالاي بريطاني اسمه : بيرسي سميث بك .

نعم .. بك .. فقد كان الضباط البريطانيون يحملون أيضًا الرتب المصرية فكان منهم : البك ، والباشا .

فاجأني الاميرالاي البريطاني بسؤاله لي عن السبب في عدم تحيتي له التحية العسكرية .. وأجبته دون تردد بأننا في ثورة ضد الإنجليز وإذا أديت لك التحية ثار المدنيون الموجودون بالمحطة احتقارًا لي .. هذا إلى أن المحطة تعتبر كالميدان العام لا تحية فيه.

وقال الأميرالاي البريطاني : «من علمك هذا؟» .

وقلت له : قوانين وأوامر الجيش .

وهنا سألني عن اسمي ووحدتي ، فأجبته بأني من ضباط الكتيبة السادسة عشرة مشاة وانصرفت دون تحية أيضًا .. ولكنه ناداني قائلًا : هذه هي المرة الثانية التي لا تحيي فيها .

وكررت عليه نفس الأسباب التي منعتني .. ولكني فوجئت به يقول: «إذا لم تحيني التحية العسكرية فسأضعك تحت الإيقاف العسكري فورًا» .

واختلطت في ذهني عدة عوامل منها : أن أمي وإخوتي كانوا ينتظرونني قريبًا من مخزن العفش بعد رحلة مجهدة في الباخرة والقطار .. وأني كنت في شوق شديد لتمضية إجازتي في القاهرة حرًا أشارك أبناء الشعب في ثورة وأعيش الأحداث التي كانت تصلنا في الخرطوم بعد أيام .

وقلت للأميرالاي البريطاني :

«إذن فإذا حييتك بالتحية العسكرية فأرجو أن ترد عليها بنفس الطريقة» .

وافق .. وتبادلنا التحية بصورة لفتت الأنظار ... وانصرفت معتقدًا أن المشكلة قد انتهت .

ولكني تلقيت خطابًا بعد أربعة أيام من قائد قسم القاهرة اللواء «هربرت باشا» ـ انجليزي وباشا أيضًا ـ يستدعيني فيه إلى مكتبه.

عندما دخلت وأتيت اللواء هربرت لوّح لي بورقة فلوسكاب في يده ويقول: «الأميرالاي برسي سميث يقول: إنك تعمدت احتقاره ولم تحيه في فناء محطة مصر» .

وكررت عليه ما سبق أن قلته للأميرالاي سميث دون أن أنتقص شيئًا .

وبينما كنت أنتظر عقابًا صارمًا يفسد علي إجازتي في مصر سمعت اللواء هربرت ، الذي كان يعرفني منذ كنت أول الخريجين من المدرسة الحربية عند تخرجي عام ١٩١٨ يقول :

«اسمع يا نجيب ... إذا رأيته مرة أخرى فعليك أن تحييه التحية العسكرية» .

وانتهى الموضوع عند هذا الحد ... وخرجت من المكتب ومررت على الصاغ القسيوني الذي لم أشبع فضوله برواية ما حدث وتركته يدخل على قائده .

وانطلقت إلى القاهرة ... إلى المدينة التي كانت تلهب حماسة وتشتعل وطنية في هذه الأيام الخالدة من عام ١٩١٩ .

واشتركت مع عدد كبير من الضباط يقرب من مائة ضابط في تظاهرة عسكرية كنا نلبس فيها البدل والقايش والطربوش ، وزرنا فيها بيت الأمة ، احتجاجًا على نفي سعد زغلول ... ولم نخش عدسات التصوير التي وُجهت لنا والتي ظهرت فيها جالسًا على سلم المنزل حاملًا العلم في لقطة ، وفي لقطة أخرى أحمل راية فيها صورة سعد زغلول .

كان الجيش في ذلك الوقت يشكل فصيلة من فصائل الثورة الشعبية ... وكان الكفاح ممتدًا من سواحل مصر إلى جنوب السودان .

عندما انتهت الإجازة وعدت إلى الخرطوم عاودت الاتصال بجمعيتنا السرية وأخذت أكتب المنشورات إلى ساسة وزعماء السودان ثم أسهر على توزيعها إما بالبريد أو من تحت الأبواب .

ولم تكن الحركة الوطنية داخل الجيش محصورة في الخرطوم ولكنها كانت أيضًا في بورسودان التي قامت فيها عدة تظاهرات اشترك فيها الشعب والجيش .

ولم يكن للضباط الوطنيين أية ارتباطات حزبية أو سياسية ... بل كنا جميعًا نسبح مع تيار الوطنية الذي يقتدي بقيادة الوفد وسعد باشا زغلول .

وفي هذا المسار كنا نتابع أخبار الحركة الوطنية ونسعى إلى التجمع حتى لا ينفرط عقدنا بعد وصول سعد باشا زغلول إلى رئاسة الوزارة.

ونقلت في هذه الفترة إلى مصر ، ولكني بقيت متابعًا ومتصلًا بالحركات الثورية في السودان التي كان الملازم أول علي عبد اللطيف من الكتيبة ٩ أبرز قادتها وهو الذي طلب أن يُقسم الجيش السوداني يمين الولاء للعرش المصري ... وفي مايو ١٩٢٢ أذاع منشورًا بعنوان : «مطالب الأمة السودانية» قرأته في صحف القاهرة ، يطلب فيه استقلال السودان وضمه إلى مصر فقبض عليه وحوكم بتهمة إثارة الشعب والاضطرابات ففصل من الجيش وسجن لمدة عام .. وبعد شهر واحد من خروجه تكونت جمعية «اللواء الأبيض» في اجتماع عام لم يحضره مصريون واختارت علمًا أبيض رسمت عليه خريطة النيل ، وفي ركن منها : العلم المصري الأخضر ، وقد كتبت على أرضيته البيضاء : «إلى الأمام» .

كنت على صلة مستمرة بأعضاء جمعية «اللواء الأبيض» أقدم لهم التسهيلات في مصر ، وأتابع نشاطهم في السودان .

ووصلت التظاهرات في السودان إلى ذروتها يوم ٩ أغسطس سنة ١٩٢٤ عندما تظاهر طلبة الكلية الحربية بزيهم العسكري وهم يحملون البنادق ، واتجهوا

إلى منزل علي عبد اللطيف وهتفوا بسقوط الإنجليز والحاكم العام ، الأمر الذي أدى إلى سجن علي عبد اللطيف ثلاث سنوات .

واحتجت حكومة سعد زغلول في ١٥ أغسطس لدى الحكومة البريطانية بخطاب تقول فيه : أنها تتبع بمزيد الحزن والأسف الحوادث الأليمة التي تتوالى في السودان ، والتي اعتبرتها نتيجة طبيعية لخطة الموظفين البريطانيين .

ولكن الحكومة البريطانية ردت بأنها اتخذت العدة لتعزيز الحامية البريطانية وأجازت لحكومة السودان أن تبعد في الحال أي وحدة من وحدات الجيش المصري قد يرى منها عدم الولاء .

وخلال هذه الثورة السياسية الجارفة قتل سيرلي ستاك السردار يوم ٢١ نوفمبر ١٩٢٤ في أحد شوارع القاهرة وانتهزت انجلترا الفرصة وقدمت إنذارًا للحكومة المصرية تطلب فيه سحب الجيش المصري من السودان وتحويل الوحدات السودانية التابعة للجيش المصري إلى قوة سودانية تكون خاضعة وموالية للحكومة السودانية وحدها .

ورفض سعد باشا زغلول الإنذار وقدم استقالته يوم ٢٣ نوفمبر ١٩٢٤ بعد عشرة شهور فقط من توليه الحكم .

وأسرعت الحكومة البريطانية لتنفيذ مخططها بمحاصرة القوات البريطانية للقوات المصرية في الخرطوم ... ورفضت الكتيبة الثالثة السفر إلا بأمر وزير الحربية المصري .

وثارت أيضًا الكتيبة ١١ السودانية وحاولت الاتحاد مع الجيش المصري في الخرطوم بحري فتعرضت لها قوة بريطانية ونشب قتال لم ينته إلا عند منتصف الليل بعد أن نفدت الذخيرة وقتل قائدها الشهيد عبد الفضيل ألمظ .

وأعدم الاستعمار ثلاثة شهداء هم الضباط حسن فضل المولى وسليمان محمد وثابت عبد الرحيم ورابعهم علي البنا الذي نجا من الإعدام بأعجوبة وعمل في مصر حتى أصبح كبيرًا للياوران عندما وليت رئاسة الجمهورية .

وفصل الاستعمار ١٧ ضابطًا سودانيًا رفضوا أن يقسموا يمين الولاء للحاكم العام وفرُّوا إلى مصر ... كما حضر إليها عدد من طلبة الكلية الحربية الذين سجنوا بسجن كوبر بخرطوم بحري ... وقد عمل هؤلاء جميعًا في الجيش أو البوليس المصري .

إني أود أن أكتب أسماء هؤلاء الأبطال ... وأود أيضًا أن أسجل أسماء الضباط المصريين البواسل الذين عاصروا هذه الأحداث في السودان وشاركوا فيها ... لولا خشيتي من سقوط إسم من الأسماء.

المهم أن هذه الفترة كانت عامرة بالأحداث الوطنية في الجيش المصري وأنها عبرت عن إرادة شعبية جارفة نحو وحدة وادي النيل ... ولكنها مع الأسف انتهت إلى نكسة دبرها الاستعمار الذي لا أشك لحظة في أنه دبر مصرع سير لي ستاك .

وفي هذه الأثناء فر الكثيرون إلى مصر ... مثل : عرفات محمد عبد الله وكيل جمعية «اللواء الأبيض» وزميلي بكلية غوردن والذي اعتقل في القاهرة لشدة شبهه بعبد الخالق عنايت الذي شنق في حادث مقل السردار ... ومن بينهم المرحوم محمود محمد فرغلي والقاضي الشرعي الشيخ محمد زكي عبد السيد والمهندس محمد سر الختم والرحالة السوداني أحمد حسن مطر .

وقد ذهبت لزيارة هؤلاء الزملاء المحبوسين وكنت وقتئذ ضابطًا في الحرس الملكي ... عينت فيه بعد حصولي عام ١٩٢٣ على درجة الامتياز في مدافع الماكينة ... وعندما عُرف ذلك تقرر إبعادي فورًا عن الحرس الملكي .

ولكن صلتي بهؤلاء المناضلين لم تتوقف ... خبأت الملازم سيد فرج أحد ضباط الكتيبة ١١ السودانية التي اشتبكت مع الإنجليز في الخرطوم في منزل صديق من الضباط ثم ساعدت على تهريبه إلى جغبوب بليبيا حتى عاد إلى مصر وكان محافظًا للغرب في مرسى مطروح يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

وهنا يجب القول بأنه حدث انحسار ثوري بعد انتهاء ثورة ١٩١٩ وانتكاس انتفاضة ١٩٢٤ وأخذت الجمعيات السرية التي تشكلت تختفي وتتحلل بعد أن ركز الاستعمار جهده على ضرب الحركة الوطنية الممتدة بين مصر والسودان .

ومع ذلك لم تنطفئ شعلة الرغبة في متابعة الارتباط .

ربما كانت بعض محاولاتنا ارتجالية .. ولنا العذر فإن غيبة التنظيم تضعف من قدرة الحركة السياسية ووعيها .

أذكر عندما حل الملك فؤاد البرلمان عام ١٩٢٩ ومنع مجلس النواب من الانعقاد وكانت أغلبيته وفدية أن قررت الذهاب لمقابلة مصطفى النحاس «باشا» بعد أن أثارني قائد سريتي بقوله : إن زوجته الفرنسية أرادت الانفصال عنه لسكوته على امتهان الدستور.

ولم يكن سهلًا على ضابط في ملابسه الرسمية أن يذهب إلى منزل لا شك أنه موضع المراقبة ... ولم يكن لي من سبيل للوصول إليه عن طريق صديق مشترك .

وقررت أن أذهب إليه متنكرًا معتمدًا على لون وجهي الذي يقترب في لونه من أبناء النوبة والسودان ... فقد ولدت في الخرطوم في ناحية تسمى «ساقية أبو العلا» .

لبست جلبابًا بلديًا فوق ملابسي الرسمية وقفزت فوق سور الحديقة من منزل حمد الباسل «باشا» بعد صعوبة وكان معه مكرم عبيد «باشا» بحديث عاطفي حماسي عن استعداد الجيش لمقاومة الإجراءات غير الدستورية التي يرتكبها الملك .

ولكن مصطفى النحاس قال لي إنه يؤثر أن يكون الجيش بعيدًا عن السياسة ، وأن تكون الأمة مصدر السلطات ... ولو أنه يتمنى أن يكون ولاء الضباط للوطن والشعب أكثر مما هو لشخص الملك .

وكانت المقابلة مثيرة ومرحة ... تبادلنا فيها الضحكات وخاصة عندما عدت للبس الجلابية استعدادًا للخروج وعانقني الزعماء الثلاثة مع تمنياتهم لي بالتوفيق .

ولم يتم خروجي في سلام ... تبعني أحد المخبرين الذين يحيطون بالمنزل فأسرعت في خطاي إلى أن اختفيت عند ناصية أحد الشوارع وخلعت الجلباب في سرعة فظهرت ملابسي الرسمية ، واستدرت راجعًا ليواجهني المخبر ويمر بي مسرعًا في طريقه لمقابلة الرجل الهارب .

ومع أني لم أقابل مصطفى النحاس «باشا» بعد ذلك أبدًا ، إلا أنه نشأت صلة بيني وبين محمود فهمي النقراشي «باشا» .

كان النقراشي باشا يستدعيني إلى منزله كلما حدث حادث بالسودان ، أو كلما أراد الاستفسار عن شخصية سودانية .. كما كان يطلب مني أن أسأل أخي اللواء علي نجيب الذي خدم في السودان عشر سنوات سكرتيرًا للحاكم العام للسودان .

وعندما ذهب النقراشي لعرض قضية مصر على مجلس الأمن عام ١٩٤٧ حمل معه كتابي «ذكريات عن السودان» .

ولم تقف هذه العلاقة حائلًا بيني وبين الاحتجاج على النقراشي بعد أن أسقط علي البرير عندما رشح نفسه للانتخابات في دائرة عابدين ... وكان رده علي مثيرًا للغضب إذ قال : «إن البرير شوّح في وجه أحمد ماهر» .

كما أن العلاقة التي نبتت بيني وبين الوفد لم تمنعني من تقديم استقالتي من الجيش عقب حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ الذي حاصرت فيه الدبابات البريطانية قصر عابدين وفرضت على الملك فاروق تعيين مصطفى النحاس «باشا» رئيسًا للوزراء .

كنت الضابط الوحيد الذي بادر بتقديم استقالته احتجاجًا على هذا الموقف قائلًا فيها : «حيث أني لم أستطع أن أحمي مليكي وقت الخطر فإني لأخجل من ارتداء بذلتي العسكرية والسير بها بين المواطنين . ولذا أقدم استقالتي» .

ولكن الملك أعاد الاستقالة لي مع ياوره عبد الله «باشا» النجومي ، واضطررت لسحبها نزولًا على رأي زملائي وإخواني .

وقد ذكرت هذه الواقعة للملك فاروق وأنا أودعه في الساعة السادسة وعشر دقائق مساء يوم السبت ٢٦ يوليو ١٩٥٢ على اليخت المحروسة قائلًا له : «إني

فعلت ذلك باسم الجيش كله ، وعبرت به عن شعور هؤلاء الضباط الذين قاموا بالحركة اليوم ... وفي هذا ما يدل على مبلغ ما كان من ولائنا نحن رجال الحركة لك ... أما الآن فقد تطورت الأحوال وانقلبنا نحن حماتك إلى ثوار عليك ، نتيجة أعمالك وتصرفات من حولك» .

وفوجئ فاروق بقولي هذا ؛ فقال:

- على كل حال إنني أتمنى للجيش كل خير ... إن مأموريتك شاقة وصعبة ، ثم استطرد بالعامية :

- إنتم سبقتوني في اللي عملتوه ... اللي انتم عملتوه دلوقتي كنت انا راح أعمله .

وحقيقة كانت تصرفات الملك فاروق تشير إلى استهتار شديد بالجيش الذي كان يدين له بالولاء باعتباره رمزًا لمصر في مواجهة الاحتلال البريطاني .

وكان يولي عليه من يدين له بالطاعة العمياء دون نظر إلى كفاءة أو موهبة . مثال ذلك : الفريق إبراهيم «باشا» عطا الله الذي كان يستقطب كراهية الضباط وعدائهم . أذكر احتكاكًا شديدًا حدث بيني وبينه عام ١٩٤٢ عندما اتهم اليوزباشي أنور السادات بأنه يعمل جاسوسًا للألمان ، وكنت وقتها مساعدًا لنائب الأحكام برتبة البكباشي ... إذ إني لم أكتف بدراستي العسكرية بل حصلت على ليسانس الحقوق عام ١٩٢٨ وأعددت ٢ ماجستير ، وكنت على قيد خطوة من الحصول على الدكتوراه لولا مشاغل الجيش المتواصلة .

جاء إلي والد أنور السادات منزعجًا للتهمة التي أسندت إلى ابنه ... فطمأنته وأعددت مذكرة رفعتها إلى الفريق إبراهيم «باشا» عطا الله أوضحت فيها أنه حتى لو ثبتت تهمة التجسس فإنها ليست ضد مصر ؛ بل ضد عدوتنا بريطانيا لصالح الألمان ... بينما هو لم تثبت عليه تهمة التجسس ؛ لأنه كان قد ذهب لإصلاح جهاز إرسال باعتباره خبيرًا درس ذلك في سلاح الإشارة .

ورفض عطا الله «باشا» وجهة نظري ، فهددت بأنه إذا حوكم هذا الضابط فإني أعتبر نفسي مقصرًا في واجبي ... وأستقيل من وظيفة نائب الأحكام بل

من رتبتي في الجيش ، وأكرس ما بقي من حياتي مشهرًا بالظلم الذي لحق بأنور السادات ، شارحًا خضوع قادة الجيش لإرادة المستعمرين .

وأخيرًا بإحالة أنور السادات إلى الاستيداع بدلًا من محاكمته بهذه التهمة المعيبة ... ولست أدّعي لنفسي فضلًا في ذلك ، ولكنها عدالة القضية ، وصمودي بجانب الحق .

ولم يكن هذا موقفًا وحيدًا وقفته دفاعًا عن الظلم في أثناء عملي نائبًا للأحكام .

كانت مصادماتي مع إبراهيم عطا الله كثيرة .

وقد أسعدني ذات يوم من أيام ١٩٤٧ أن أسمع أن مجموعة من الضباط بقيادة البكباشي ـ وقتئذ ـ رشاد مهنا ، قد اعتقلت لأنها شكلت تنظيمًا معاديًا لإبراهيم عطا الله .

اعتقل ١٧ ضابطًا أفرج عنهم بعد عدة أيام تحت ضغط الاعتراض العام من ضباط الجيش ... وأحيل الفريق إبراهيم عطا الله إلى المعاش .

وقد أحاطت الشبهات بعد ذلك بعدد من هؤلاء الضباط المفرج عنهم إذ بادرت السراي إلى تكوين ما يسمى بالحرس الحديدي بواسطة الطبيب البحري يوسف رشاد ليكون عينًا على الضباط الوطنيين واعتمدت في تشكيله على عدد من الضباط المفرج عنهم تحت عوامل الإغراء أو الإرهاب وضموا إليهم بعض ضعاف النفوس أو ناقصي الوعي والإدراك ؟

ورغم أني كنت بعيدًا عن هذه الحركة إلا أني وجدت فيها بعثًا للحركات الوطنية التي لم تشتعل منذ نكسة ١٩٢٤ ورأيت فيها ظاهرة طيبة تدل على أن صفوف الجيش تضم عددًا من الثوريين امتدادًا لأبناء جيلنا الذي عاصر ثورة ١٩١٩ وأسهم في انتفاضة ١٩٢٤ .

أما الذين أغرتهم الحياة والمادة وانضموا إلى الحرس الحديدي فقد اعتبرت هذا بمثابة فصد للدم الفاسد لا يمكن أن يعوق حركة الحياة .

وكانت معاهدة ١٩٣٦ قد فتحت أبواب الكلية الحربية لأعداد وفيرة من الطلبة الذين شارك بعضهم في الأحداث السياسية بالمدارس الثانوية التي كان لها دور مواز لدور الجامعة المصرية في حركة الطلبة الوطنية وخاصة ضد وزارة إسماعيل صدقي «باشا» في بداية الثلاثينات للمطالبة بعودة دستور ١٩٢٣ .

أثارت حركة ١٩٤٧ في نفسي كثيرًا من التساؤلات عن السبب الذي جعلها تعتمد على صغار الضباط ولا تلتقي مع الضباط الكبار.

والتمست العذر للشباب ؛ لأن كثيرًا من كبار الضباط كانت قد استقرت بهم الحياة بعيدًا عن مرفأ الوطنية ؛ ولأن كثيرًا منهم كان بعيدًا عن الارتباط بحضارة العصر والعلوم الحديثة .

وكان اختيار الملك لمن يخلف اللواء إبراهيم عطا الله صدمة هائلة .. إذ وقع اختياره على اللواء محمد حيدر أحد ضباط البوليس السابقين ذوي الشهرة في ضرب المتظاهرين خلال ثورة ١٩١٩ ، والذي تدرج في المناصب حتى أصبح مديرًا لمصلحة السجون .

وجدت أن العبث بلغ مداه ... الجيوش تتطور وتعتمد على العلم الحديث ... والملك يضع في مركز القيادة ضابط بوليس .

وقررت ألا أكون من الصامتين مؤمنًا بالمثل القائل : «الساكت عن الحق شيطان أخرس» .

ولم أذهب لتهنئته فيمن ذهب من كبار الضباط .

وبلغ حيدر «باشا» أني أهاجمه في مجالسي علنًا ، فطلب من أخي علي أن يستدعيني لمقابلته بعد رفضي الذهاب لتهنئته .

ورفضت مرة أخرى ، مصرًا على أن يستدعيني بالطريقة الرسمية إذا أراد مقابلتي .

ولكن أخي علي ألحَّ إلحاحًا شديدًا ... فلم أجد بدًا من الذهاب ، وفي نيتي أن أقدم استقالتي إذا خرج في حديثه معي عن حدود اللياقة .

وقال لي حيدر «باشا» في مكتبه وهو يمضغ أسنانه:

- إنت مش معترف بي قائد عام وقلت ده للناس.

- وقلت: إني لا أعترض عليه لسبب شخصي ... ولكن الأمر يتعدى ذلك؛ لأنه عندما يعين ضابط من البوليس قائدًا للجيش فإن هذا يعني أحد أمرين: إما عدم توافر الكفايات، أو أن الجيش كله ليس بذي أهمية ... وكلا الأمرين يعتبر مهانة.

وتقبل حيدر «باشا» الحديث بشعور غامض قائلًا إن علينا جميعًا الخضوع لإرادة مولانا.

مولانا ... مولانا ... كلمة كانت تستخدم غطاء لكل الموبقات.

وشاء القدر أن تأتي معركة فلسطين وحيدر «باشا» هو قائد القوات المسلحة.

وكان رأيي في هذه الحرب ألا تكون صدامًا بين جيوش نظامية وإنما تكون قتالًا شبيهًا بحرب العصابات يقوم بها المتطوعون في مواجهة العصابات الصهيونية.

ولكن الأمر فيما يبدو لم يكن موضع دراسة، ولم تكن هناك فرصة للبحث العميق في إمكانيات الانتصار ... واندفعنا إلى المعركة في غمرة حماس شديد دون تقدير سليم للموقف.

ولم يغلبني الصمت.

كتبت عدة تقارير عن حالة الجيش رفعتها إلى المسئولين في القصر والوزارة، ولكنها كلمات بلا صدى.

ولم تضعف هذه الحالة من عزيمتي؛ بل ربما دفعتني إلى مزيد من الجرأة والتضحية ورغم أني لا أحب الخوض في حديث يعتبر نوعًا من المفاخرة إلا أني جرحت ثلاث مرات خلال فترة الحرب ... مما جعل اللواء المواوي قائد القوات يطلب لي ترقية استثنائية.

ولكن هذا لم يمنعني من الخلاف معه يوم ٩ أغسطس بعد معركة أسدود التي أسرنا فيها ١٢٢ رجلًا وسبع بنات.

قال لي المواوي رحمه الله بعد نقاش حاد اختلفت فيه وجهات النظر: «أنت كذاب» وغلت الدماء في رأسي فرددت عليه أمام أركان حربه:

ـ أنت الكاذب المزور ... وكل ما تملكه هو أن تحاكمني وتضربني بالرصاص ... ولكن لا تقل لي : أنت كاذب .

وعقب هذه المشادة استدعيت للقاهرة حيث عينت قائدًا لمعهد دراسات الضباط العظام وكانت هذه الفترة من أتعس فترات حياتي ، ولكنها بعثت فيّ روح الثورة إلى الذروة ... وبدأت في الحديث إلى كل من أتوسم فيه الرجولية من الضباط .

كنت أختنق من بقائي في القاهرة بعيدًا عن المعركة ... وكنت أضيق بكل حديث لا ينتهي إلى ضرورة تغيير نظام الحكم الذي كبلنا بقيود الاستهتار والفشل .

ولم تمض المشادة بيني وبين المواوي بلا أثر .

شكلت لجنة تحقيق لبحث أسباب الخلاف ... رغم أني طلبت تأجيلها حتى تنتهي الحرب إلا أن اللجنة ذهبت إلى ميدان القتال فعلًا ، وسألت الضباط والجنود وغيرهم وانتهت إلى ضرورة إسناد القيادة إلى أحد ثلاثة ... إما اللواء أركان حرب أحمد فؤاد صادق أو اللواء عباس عبد الحميد عمر أو أنا ... وكنت أحدثهم إذ لم أكن قد رقيت إلى رتبة الأميرالاي إلا منذ ستة شهور .

واستقر الرأي على تعيين اللواء أ.ح. أحمد فؤاد صادق قائدًا للقوات ... وقد طلب إعادتي للميدان فور تسلمه القيادة .

وقبل سفري إلى الجبهة بيومين حضر إليّ في معهد دراسات الضباط العظام اللواء عبد الله النجومي ياور الملك وهنأني أمام طلبة المعهد بالترقية إلى رتبة اللواء بصفة استثنائية وسلمني علامتي الرتبة هدية منه قائلًا : إن الملك قد وقع أمر الترقية وسيظهر في الأوامر بعد يومين .

ولكن حيدر وقد حصل على رتبة الفريق التمس من الملك ألا يرقيني ترقية استثنائية «مادمت ما زلت حيا ... ونزل الملك على رأيه ، واستبدلت الترقية بنجمة

فؤاد الأول العسكرية التي حصل عليها بعض من كانوا يجلسون إلى مكاتبهم في القاهرة .

هرولت إلى جبهة القتال فور استدعاء اللواء أحمد فؤاد صادق لي ، وقد استقبلني بترحاب شديد بعد قراءة التقرير الذي كتبته عن الموقف .

وتوليت قيادة اللواء العاشر الضارب بالإضافة إلى اللواء الرابع .

وكانت عودتي لجبهة القتال تمثل عندي انتصارًا شخصيًا كبيرًا ... وكانت في نفس الوقت دافعًا لي على اتخاذ موقف إيجابي ضد هؤلاء الذين يعبثون في مقدراتنا في الخلف .

كنت لا أتردد في التصريح بأن عدونا الرئيسي ليس هو اليهود بقدر ما هم هؤلاء الرجال الذين يرتكبون خلف ظهورنا الآثام والموبقات ، ويطعنون شرفنا بما يرتكبون من حماقات وانحرافات .

ولم أترك يومًا واحدًا يمضي دون الاتصال بمن أثق في رجوليتهم من الضباط ... أحرضهم على إجادة القتال ، وأحرضهم في الوقت نفسه على الاهتمام بما يدور في العاصمة .

وكان الصاغ أ.ح . عبد الحكيم عامر قد عين أركان حرب للوائي ، وقد وجدت فيه ضابطًا ذكيًا دقيقًا ... وعندما سمعني أردد هذه الآراء ، ذهب إلى صديقه البكباشي أ.ح . جمال عبد الناصر وقال له ـ كما أخبرني فيما بعد : « لقد عثرت في اللواء محمد نجيب على كنز عظيم » .

وقابلت في هذه الفترة النشطة عددًا كبيرًا من الضباط ... ولم يكن حديثنا يخرج عن إطار ضرورة تغيير الأوضاع في مصر .

صحيح أن رؤيتنا في هذه المرحلة لم تكن قد وصلت إلى حد عزل الملك وإقامة الجمهورية ... ولكن اهتمامنا تركز على الأخطاء المباشرة التي نعاني منها ... مثل : ضعف القيادات الكبيرة ، وعدم قدرتها على تحويل الجيش إلى قوة محاربة ... وفساد رجال الحاشية وما يحيط بهم من مباذل صارخة ... والعمولات الهائلة التي أحاطت بصفقات الأسلحة .

وأنا لا أريد أن أنزلق مثل الكثيرين إلى تعليق عدم انتصارنا في حرب فلسطين على شجب الأسلحة الفاسدة ، وهي القضية التي استخدمت للدعاية ضد النظام القائم حينذاك ولكنها انتهت إلى الحكم بالبراءة في عهد الثورة .

وكانت المشكلة أعمق من أسلحة فاسدة ... كانت تجميعًا لأخطاء كثيرة ، الاستعمار هو السبب الأصلي فيها ، والحكومات والسراي المتعاونة معها هي الأداة التي جعلتنا نجتر المأساة كل ليلة في أرض فلسطين .

وخلال حلقات الحديث تعرفت بالبكباشي أ.ح. جمال عبد الناصر ، والصاغ أ.ح. كمال الدين حسين ، والبكباشي أنور السادات ، والصاغ أ.ح. صلاح سالم الذين ضمهم مجلس الثورة فيما بعد ... وتعرفت إلى عدد كبير من الضباط الذين كانوا يتحدثون بنفس اللغة .

وقد عرف جميع المقاتلين في فلسطين اسمي ؛ لأني كنت أتولى قيادة القوة الضاربة أولاً ... ولأن المشادة بيني وبين المواوي كانت أحد الأسباب الرئيسية التي أدت إلى استبداله في القيادة ثانيًا .

ورغم أني كنت محسوبًا من ناحية السن والرتبة على كبار الضباط ، إلا أني كنت منجذبًا دائمًا إلى صغار الضباط ، أجد فيهم الوهج الذي كاد يخبو في صدور أبناء جيلنا .

وفي هذه الفترة التي كنا نجابه فيها الموت ، لم نختزن في الصدر شيئًا عن خوف أو رهبة ، كانت همساتنا تتحول مع الأيام إلى ضجيج ، وزفيرنا إلى زئير .

ولكن المناقشات المتصلة جعلتنا نصل إلى قرار تنظيمي هو أن يكون اتصالي بعدد محدود حتى لا تثير شبهة أجهزة المراقبة المعادية باعتباري ضابطًا كبيرًا أصبحت له - رغم أنفه - شهرة واسعة في صفوف الجيش .

كنا في عام ١٩٢٤ نقسم يمين الإخلاص على المصحف للجمعية السرية أما الآن فكانت تكفي كلمة الشرف وثقة المسؤول .

وكان عبد الحكيم عامر هو أقرب هؤلاء إلى قلبي وإلى مكان عملي ... إذ كان أركان حرب لي ... بينما كنت أحمل في قلبي بعض الشكوك التي تبين أنها غير صحيحة تجاه المرحوم صلاح سالم لصلته الوثيقة بالفريق محمد حيدر .

وشاء القدر أن أصاب بجرح نافذ للمرة الثالثة في معركة التبة ٨٦ عانيت منه آلامًا شديدة واعتقد الجميع أن نجاتي من الموت عملية مستحيلة .

أمضيت ٣٩ يومًا في مستشفى القنال ثم مستشفى العجوزة ... وخلال علاجي أرسلت ثلاث برقيات أطلب نقلي فيها إلى المستشفى العسكري تفاديًا للإهمال وسوء الرعاية التي عانيت منها .

وكثيرًا ما كنت أفكر في حال الجنود إذ كنت وأنا الضابط الكبير ألاقي مثل هذا الإهمال ، رغم ما كانت تنشره الصحف من صور لأميرات الأسرة المالكة في ملابس الممرضات وحولهن باقة من سيدات المجتمع !

حتى الرعاية الإنسانية حولوها إلى دعاية .

وكان هذا مما يضاعف آلامي ، ويلهب المشاعر في صدري ويدفعني إلى التفكير .

ومرة أخرى طلب اللواء أحمد فؤاد صادق ترقية استثنائية لي ... ومرة أخرى يرفض الفريق حيدر ، ويستبدلها للمرة الثانية بنجمة فؤاد الأول العسكرية .

والحقيقة أني لم أفكر لحظة في هذه الترقية الاستثنائية ؛ لأني لم أشعر بضرورة المكافأة على واجب أديته أولًا ؛ ولأني كنت مشحونًا بعوامل الضيق والتوتر من الوضع القائم مما جعلني لا أشعر برغبة صادقة في أية مشاركة تؤدي إلى استمرار الحالة التي نعاني منها ... ولو كنت في أعلى الرتب العسكرية .

وانتهت حرب فلسطين .

خسرنا عشرات من خيرة الضباط ... وآلاف الجنود ... وملايين الجنيهات ، كانت الأخطاء بارزة أمامنا ، ولكننا عجزنا حتى هذه اللحظة عن إزالتها من طريقنا .

وعينت بعد الحرب مديرًا لسلاح الحدود .

وهنا تضاعفت النقمة في صدري لما لمست من انحلال وفساد .

وشكلت لجنة للتحقيق في الانحرافات التي كانت تتجه كلها إلى السراي عن طريق وكيل المصلحة الأميرالاي حسين سري عامر ... بلغت الحوادث ما يزيد عن ٦٠٠ حادثة بين رشوة وتزوير وفساد .

وبدلًا من إدانة حسين سري عامر أرسلت السراي تطلب مني تقريرًا لترقيته استثنائيًا .

وكان الجواب جوابي الرفض .

وجاء رد الملك بترقية حسين سري عامر استثنائيًا وتعيينه مديرًا للسلاح بدلًا مني وقررت الاستقالة ... بل وكتبتها ... ولكن بعض الضباط الذين وثقت بهم أقنعوني بأن هذا موقف يضيف رصيدًا للملك .

وقبلت أن أكون مديرًا لسلاح المشاة بعد مقابلة طريفة تمت بيني وبين الفريق حيدر في مكتبه ... وهو رغم كل شيء يتميز بقلب طيب .

بادرني بقوله :

أنت لا تعرف صلة حسين سري عامر بالملك ... ده أقرب له مني ، أنا مضى عليَّ ثلاثة أسابيع لا أستطيع فيها مقابلة الملك ... فاختار لك أي سلاح .

واخترت المشاة بعد أن رفضت منصبًا شرفيًا وهو وكيل وزارة للحدود اخترت المشاة للعدد الكبير الذي تضمه من الضباط ... ولانتشارها في مختلف المناطق .

وفي هذه الفترة حدثت بعض التغييرات في مصر .

أجريت انتخابات حصل فيها الوفد على أغلبية ساحقة وشكل مصطفى النحاس «باشا» وزارته .

وبادرت فكتبت مذكرة من تسع صفحات وذهبت لمقابلة فؤاد «باشا» سراج الدين عن طريق عضو برلمان وفدي وصديق مشترك ... وناقشت معه ما ورد في المذكرة من أسباب لتذمر الجيش وهزيمة فلسطين ... فطلب مني فؤاد باشا شطب توقيعي على المذكرة ، ولكني رفضت قائلًا : إني متحمل كل التبعات

والمسؤوليات المترتبة على ما ورد بها ، وطلبت منه رفعها إلى الملك وإلى النحاس باشا ، قائلًا له المثل البلدي : « اللي يزمر ما يغطيش دقنه » .

ولم أتسلم ردًا على المذكرة ، ولم أكن في الحقيقة أتوقع ردًا .

وكانت العلاقة بين الوفد والسراي كما كانت دائمًا ... صراعًا بين المحافظة على الحقوق الدستورية للشعب من جانب الحكومة ، ومحاولة الاعتداء عليها من جانب السراي .

وانعكس ذلك أيضًا في العلاقة بين مصطفى نصرت وزير الحربية ، والفريق محمد حيدر القائد العام للقوات المسلحة .

وازدهرت فترة الحكم الوفدي بإلغاء معاهدة ١٩٣٦ وبدء الكفاح المسلح ضد الإنجليز في القناة ... وكان لهذا الموقف انعكاسات هامة في صفوف الجيش ، وتمثل هذا في المنشورات التي بدئ في توزيعها بتوقيع الضباط الأحرار ، وهو الاسم الذي وقع عليه الاختيار لتجمعنا الموحد بعد حرب فلسطين .

ولكن سرعان ما دبرت بعض الأيدي الأثيمة حريق القاهرة في ٢٦ يناير ١٩٥٢ ، فحرقت معه كفاح الشعب في القناة ... وأضعفت الأمل في التحرر والاستقلال ... وأقيلت حكومة الوفد .

وبدأنا نتشاور بطريقة جدية لتغيير الأوضاع جذريًا ، وكنت ألاحظ أن جهاز الحكم قد ضعف إلى حد كبير ... فبدأت في اتخاذ أسلوب المواجهة الفعلية .

وفوجئت عندما علمت أن اليوزباشي محمد أحمد رياض من الضباط الأحرار وهو أحد الضباط الذين حاربوا تحت قيادتي في حرب ١٩٤٨ وعرف عنه في الميدان بأنه ضابط شجاع جرح مرتين وحصل على نجمة الملك فؤاد مرتين قد اعتقل ووضع في السجن الحربي خلال شهر مارس ١٩٥٢ بتهمة قيادته لبعض الفدائيين في الهجوم على القوات البريطانية التي تحتل قنال السويس .

وأبلغت شقيقي اللواء علي نجيب قائد قسم القاهرة وقتئذ احتجاجي على ذلك ، ثم ذهبت إلى مكتب اللواء حسين فريد رئيس هيئة أركان الحرب ، ودخلت

عليه دون استئذان قائلًا له : إن وضع ضابط يحمل الرتبة العسكرية في السجن يعتبر عملًا منافيًا للقانون ، ويشكل بادرة غير سليمة ... فليس هناك ما يسمح بذلك ، وإن الأصول تقضي بوضعه تحت الحجز في أحد المعسكرات حتى ينتهي التحقيق والمحاكمة .

وذكرت له أن هذا الموقف يسبب تذمرًا كبيرًا في الجيش ... واقتنع اللواء حسين فريد وانتقل اليوزباشي محمد رياض من السجن إلى المعسكر حتى أفرج عنه بعد التحقيق الذي امتد عدة أسابيع والذي كان يستهدف محاسبته على اشتراكه في قتال الإنجليز .

هكذا كنت أعارض وضع الضباط في السجون تنفيذًا للقانون ... ولكن ما حدث بعد ٢٣ يوليو يتعارض مع ذلك تمامًا مما يشكل قصة أخرى تأتي في حينها .

وفي هذه الفترة علمت أيضًا باعتقال اليوزباشي حسن علام من سلاح المهمات متهمًا بتوزيع منشورات .

ولم تمض إلا ساعات حتى كان حيدر باشا يستدعيني إلى مكتبه ، ويحاول تهديدي باعتباري مسؤولًا عن تصرفات الضباط ... فأنكرت ذلك وقلت له في صراحة : إن الضباط يسلكون مثل هذا الأسلوب لأنهم يصدمون بأشياء كثيرة لا يرضون عنها ... وإن العلاج لا يكون في الاعتقال وإنما يتم بالإصلاح .

وخرجت من مكتب حيدر باشا إلى منزل المرحوم جمال عبد الناصر بعد أن أوقفت العربة بعيدًا وذهبت سيرًا على الأقدام ... لكني لم أجده في المنزل .

واتصلت بقائد الجناح حسن إبراهيم عضو مجلس الثورة فيما بعد ، وأبلغته بما دار بيني وبين حيدر ليأخذ هو وكل الزملاء الحيطة اللازمة .

وتوقعت منذ هذه اللحظة صدامًا قريبًا .

صحيح أن الصاغ عبد الحكيم عامر أبلغني فيما بعد أن حسن علام ليس من مجموعتنا للضباط الأحرار ... ولكن هذا لم ينف أننا كنا ننطلق إلى نقطة صدام .

وكانت نقطة الانطلاق هي انتخابات نادي الضباط ... وهي قصة أحب أن تكون بداية حديثي عن ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

الثورة

كانت انتخابات نادي الضباط ، هي المظهر العلني لحركتنا السرية ، والاختبار الديمقراطي لإرادة ضباط الجيش ، والكلمة الأولى في حركتنا ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

وانتخابات النادي كانت تتم في هدوء خلال السنوات السابقة ، لا يكاد أحد من المهتمين بالسياسة يلقي بالًا إليها ؛ لأن المرشحين كانوا يتبارون على خدمة زملائهم وتوفير أفضل الوسائل لراحتهم .

ولكن الأمر اختلف عام ١٩٥٢ ... بل يمكن القول بأنه تغير تغيرًا كاملًا ... بعض الأمر تم بإرادتنا والبعض فرض علينا فرضًا .

استقر رأيي على أن أرشح نفسي رئيسًا لمجلس إدارة النادي لجس نبض الحالة في الجيش ، وتحديًا للملك الذي نقلني من سلاح الحدود .

وأشعل معركة الانتخابات إصرار الملك على ترشيح اللواء حسين سري عامر رئيسًا للنادي ... وكأنه هو الذي يلقي القفاز في وجهي .

واجتمعت الجمعية العمومية للضباط وقررت أنه لا يجوز ترشيح اللواء حسين سري عامر ؛ لأنه من الحدود ... وهي لا تعتبر سلاحًا ؛ لأنها تضم ضباطًا من مختلف الأسلحة .

قررت ذلك وأعلنت عن موعد الانتخابات دون استجابة لرأي الملك .

وكانت فترة الانتخابات فرصة هائلة للالتقاء مع الضباط في ناديهم بالزمالك الذي كان قد ضم إليه مبنى الاتحاد المصري الإنجليزي الذي لعب دورًا رئيسيًا في توجيه السياسية المصرية خلال الحرب العالمية الثانية .

كان الضباط يحتشدون في النادي كل ليلة ، وتدور المناقشات واضحة صريحة ... ولا تدور عن أسعار الطعام والمشروبات ... ولكن عن الموقف السياسي العام ... وكانت نبرة الرفض والغضب تتصاعد كلما اقترب موعد الانتخابات .

لم أكن المرشح الوحيد للرئاسة ... كان ينافسني ثلاثة ضباط آخرين أحدهم اللواء حافظ بكري مدير سلاح المدفعية واللواء إبراهيم الأرناؤوطي مدير المهمات واللواء سيد محمد مدير الصيانة .

ولم تكن النتيجة غريبة ؛ لأنها كانت نابعة من إدراك الضباط لحقيقة هامة ... وهي أنهم لا يجوز أن يعطوا أصواتهم لقيادات تقليدية تسير في ركب السراي والسلطة بلا وعي ولا إرادة .

حصلت على عدة مئات من الأصوات ، وحصل الثلاثة الآخرون جميعًا على ٥٨ صوتًا فقط .

ونجح في مجلس الإدارة أيضًا عدد من الضباط المرتبطين بنا ، والذين كنت أعرف ذلك عنهم ، نجح القائمقام رشاد مهنا سكرتيرًا للنادي ، ونجح في عضوية مجلس الإدارة كل من البكباشي زكريا محيي الدين ، وقائد الجناح حسن إبراهيم والصاغ جمال حماد .

ولكن الملك لم يقبل هذه النتيجة أو هذه الهزيمة .

استدعاني الفريق محمد حيدر إلى مكتبه ومعي رشاد مهنا وقال لنا في صراحة : أن أوامر « مولانا » أن يدخل حسين سري عامر مجلس إدارة النادي .

هكذا دون لف أو موارية .

وقلت لحيدر : إن هذا ليس من حق مجلس الإدارة ... بل هو من صميم حقوق الجمعية العمومية ... فإذا أصر «مولانا» فاعقد الجمعية العمومية واعرض الأمر عليها .

واستمرت الجلسة سبع ساعات حتى الثانية صباحًا في حوار ونحن لا نتزحزح عن موقفنا شعرة ، رغم ظهور نبرة تهديد صريحة في حديث حيدر عندما أعيته الحيلة .

وحاول الملك محاولة أخيرة لتعديل لائحة النادي عن طريق الجمعية العمومية بما يسمح بإدخال حسين سري عامر ممثلًا للحدود ولكنه مني بالفشل أيضًا .

وهنا كان صبره فيما يبدو قد نفد ، فأصدر أمرًا بحل مجلس إدارة النادي وتعيين مجلس مؤقت برئاسة شقيقي علي نجيب ... ولم تكن هذه الحركة تدل على أي قسط من الذكاء ؛ لأنها أشعلت غضب الضباط كالنار في الهشيم .

وفي هذا الجو المشحون فوجئت بخبر أثارني تمامًا ... بلغني أن رشاد مهنا قد نقل إلى العريش ... وأسرعت إلى مكتب حيدر محتجًا ... وقال الرجل : إنه لا يعلم شيئًا عن الموضوع ، واتصل أمامي تليفونيًا بمدير المدفعية الذي أبلغه أن رشاد مهنا قد نقل للعريش بناء على طلبه .

وقع الخبر عليّ كالصاعقة ، ولكني لم أصدق ... فربما كانت هي بعض ألاعيب كبار الضباط .

ونزلت من مكتب حيدر إلى منزل رشاد مهنا فوجدت أن الخبر صحيح وأن تبرير رشاد مهنا له هو رغبته في الابتعاد عن القاهرة في هذا الوقت الذي يلاحقنا فيه غضب الملك ... ولم أقتنع بتبريره ... ولم أقتنع أيضًا بانفراده في اتخاذ القرار دون مشورة .

كانت مصر في هذه الفترة قد دخلت أيامًا مظلمة ... القاهرة احترقت ، والوزارة الشعبية أقيلت ... والكفاح المسلح في القناة توقف ... والمفاوضات عادت لتدخل في دوامة ، والوزارات الجديدة لا تكسب ثقة الشعب ، والملك ماضٍ في أسلوبه اللاهي لا يتحول عنه .

وبدأت ألاحظ أني موضوع تحت الرقابة ... مخبرون يحومون حول المنزل وناس لا أثق فيهم يحاولون أن يستدرجوني في الحديث ... وأبلغت ذلك لعبد الحكيم عامر حتى نجنح جميعًا إلى مزيد من السرية في الاتصالات دون تردد أو تراجع في الآراء .

وفكرنا في القيام بتحريك القوات في الأيام التي أعقبت حريق القاهرة ولكن الموقف فيما يبدو لم يكن ناضجًا لذلك .

وأصبحت أمامنا بعد حل مجلس إدارة النادي ثلاثة طرق مفتوحة :

الأول : إرسال برقيات احتجاج من الضباط للملك ولكني كنت ضد هذا الرأي ؛ لأنه كان سيكشف أسماءنا أولًا ولن يستجيب الملك له ثانيًا .

الثاني : كان متطرفًا إلى حد ما هو احتلال النادي بالقوات المسلحة وقد رفضته أيضًا لاحتمالات التصادم المسلح بين أفراد الجيش وهو ما تحاشيته دائمًا حرصًا على ألا يقتل مصري ابنًا من أبناء وطنه .

الثالث : تجميع كبار الضباط واعتقالهم وفرض شروطنا على الملك ... وكان هذا الحل هو ما وافقت عليه وقررنا الأخذ به .

وكانت هذه هي نقطة الانطلاق ... وبقي تحديد الموعد المناسب .

وكنت على ثقة تامة من أن الشعب والجيش معًا ينتظران حركة تغيير الأوضاع القائمة ... وكان عجز الوزارات التي شكلت بعد حريق القاهرة حافزًا على تحقيق خطتنا .

كنا نلعب لعبة مكشوفة ... الكل يلمس أن شيئًا ما يحدث في صفوف الجيش ، يعبر عن ذلك انتظام منشورات «الضباط الأحرار» ولكن التفاصيل والأسماء كانت إلى حد ما مجهولة .

وفوجئت يومًا باللواء أحمد فؤاد صادق يزورني في مكتبي ويروي لي همسًا أنه كان في منزل الدكتور يوسف رشاد ، وإذا بعد اتصال تليفوني يعود له قائلًا بأنه سوف يقبض على اللواء محمد نجيب لاتهامه بتزعم حركة ثورية داخل الجيش .

استطرد أحمد فؤاد صادق قائلًا إنه قد نفى ذلك نفيًا قاطعًا وإن يوسف رشاد قال له : إن المسألة خطيرة ؛ لأنها تتعلق بحياة ملك ورغم ذلك فإنه يبدو أنه قد اقتنع على حد تعبيره .

وأدركت أن اهتمام يوسف رشاد يعود إلى الدور الذي رسمه له في الحرس الحديدي - كما سبق أن ذكرت .

وأصبحنا في سباق مع الزمن .

وكانت وزارة نجيب الهلالي قد استقالت وتولى حسين سري رئاسة الوزارة الثالثة خلال ستة شهور بعد حريق القاهرة .

وفي يوم ١٨ يوليو حضر إليَّ بعد الغروب بقليل رجل أعرفه وطلب مني الذهاب لمقابلة محمد هاشم «باشا» وزير الداخلية ، وزوج بنت حسين سري والرجل القوي في وزارته .

ولما كنت أعرف هذا الرجل منذ كان يعمل مع محمود فهمي القيسي «باشا» وزير الداخلية وقريب زوجتي فقد خرجت معه مطمئنًا دون أن أحمل سلاحًا .

ولم نجد الوزير في الشقة التي أخذني لها في الزمالك فاتصل به الرجل تليفونيًا ، فأجاب بأنه سيعود فور انتهاء اجتماع مجلس الوزراء .

ومرت الدقائق والساعات بطيئة وثقيلة ، وتجاوز الوقت منتصف الليل ولم يحضر الوزير ... وبدأت الشكوك تلعب في نفسي بأنني ربما قد وقعت في كمين ... ودرت بنظري في غرفة الصالون الفاخرة التي أجلس بها ... ونقلت مكاني إلى مقعد بجوار زهرية من النحاس الثقيل لأستخدمها في الدفاع عن نفسي إذا هوجمت .

وفي الساعة الواحدة والقلق يستبد بي وصل وزير الداخلية ، وبعد تحية طيبة أخذ يسألني عن أسباب تذمر رجال الجيش وعن مطالبهم .

وأطنبت في شرح أسباب التذمر ، وأرجعتها إلى أننا نحكم حكمًا ديكتاتوريًا ، وليس حكمًا ديمقراطيًا معبرًا عن إرادة الشعب .

وأدار هاشم «باشا» الحديث فجأة ، ليسألني عما إذا كان تعيين وزير حربية نرضى عنه ، يعتبر كافيًا لإزالة أسباب التذمر ، وخلق حالة من الرضا بين الضباط ... واستطرد متسائلًا عما إذا كنت أنا شخصيًا أقبل هذا المنصب ؟

وكان الاقتراح مفاجئًا ، ولكني أجبت بالرفض مباشرة متعللًا بأن وكالة وزارة الحربية عرضت عليَّ ورفضتها ، وأني لا أفضل عن مكاني في الجيش شيئًا ... ثم قلت له مداعبًا : إذا عينتموني وزيرًا للحربية فإن وزارتكم ستقال في اليوم التالي .

وكان رفضي في الحقيقة مستندًا إلى شعوري بأنهم يقومون بمناورة لإبعادي عن الجيش .

وخلال هذا الحديث الذي امتد حتى الثانية بعد منتصف الليل ، أبلغني هاشم «باشا» بطريقة عابرة أن هناك لجنة من ١٢ شخصًا عرفت الجهات المسؤولة أسماء ثمانية منهم ... ثم لم يشأ أن يصرح بشيء ... وأبديت له عدم الاكتراث بمثل هذا الحديث ، مؤكدًا له أن هناك شعورًا عامًا وجارفًا في صفوف الجيش ضد كثير من تصرفات رجال السراي .

وأثناء عودتي إلى منزلي في الزيتون ، وكان ليل القاهرة هادئًا صافيًا استرجعت ما دار من حديث .

وأدركت أن الموقف خطير ... خطير .

ووجدت زوجتي عائشة تنتظرني بشرفة المنزل في قلق شديد .

وكانت تلحظ وجود بعض الأغراب حول المنزل وتنبهني لذلك .

وطمأنتها وأنا أتناول معها بعض الطعام ، فلم أكن حتى هذه اللحظة قد تناولت العشاء .

نمت نومًا متقطعًا وأنا أرنو إلى نور الصباح ... وقبل أن أخرج من المنزل حضر الصاغ جلال ندا الضابط السابق الذي كان يعمل محررًا عسكريًا بدار أخبار اليوم ، ومعه محمد حسنين هيكل رئيس تحرير آخر ساعة «وقتئذ» لسؤالي عما تم في مقابلتي مع محمد هاشم «باشا» وزير الداخلية ... واستبدت بي الدهشة عن سر معرفة المقابلة .

وكنت أعرف محمد حسنين فقد كان مراسلًا حربيًا أثناء معركة فلسطين وحضر لتغطية الموقف عقب معركة أسدود ، كما أني عرفته بالمحامي عبد الحميد صادق الذي كان يصرف من جيبه الخاص على كتائب الفدائيين في معركة الكفاح المسلح ضد الإنجليز بالقناة ١٩٥١ وذلك ليعمل تحقيقًا صحفيًا عن الفدائيين .

وأثناء جلستنا فوجئت بحضور البكباشي جمال عبد الناصر والصاغ عبد الحكيم عامر على غير موعد ... ولما وضح من حركتهما أنهما يريدان أن يسرا إليّ بشيء ما ، أخذتهما من الصالون إلى غرفة الطعام المجاورة ... ولكن بعد أن طلب هيكل أن أقدمه لهما ، وكان لقاءه الأول لهما .

وفي هذه الجلسة تحدد موعد الثورة .

كان جمال وعبد الحكيم يريدان أن تكون الحركة يوم ٤ أغسطس لسببين :

أولهما : اكتمال وصول الكتيبة ١٤ مشاة إلى القاهرة في حركة التنقلات العادية .

وثانيهما : هو أن يكون الضباط قد حصلوا على مرتباتهم في أول الشهر .

ورفضت السببين ، فإن القوات التي كانت معنا تعتبر كافية لإنجاح مهمتنا ، وليس هناك مبرر للتأجيل من أجل استلام المرتبات .

وحسمت الأمر بتوضيح الخطر الذي يهددنا جميعًا والذي لمح له وزير الداخلية في جلستي معه الليلة الماضية ، واتفقنا على أن تحركنا يجب أن يتم خلال أيام محدودة حتى نحقق عنصر المفاجأة .

سباق رهيب مع الزمن .

الاجتماعات التنظيمية لا تنقطع بين الضباط الأحرار الذين فوجئ أغلبيتهم بتحديد الموعد ... وكنا قد قررنا ألا نعطي السلطات فرصة الشك بتقليل اتصالاتي الشخصية ، حيث كانت الأضواء كلها مسلطة عليّ ، وكنت مركز اهتمام أجهزة الأمن التي لم يكن ينقصها الشك فيّ وإن كان ينقصها المعرفة لاعتقال كل المتصلين بي .

وقد علمت من بعض الأصدقاء أن الملك قد وجه لومًا إلى حيدر باشا ؛ لأنه لا يعرف القائمين بهذا النشاط الثوري قائلًا له : «يجب عليك أن تطرد من الجيش ، اللواء محمد نجيب والاثنى عشر ضابطًا الذين يعملون معه وأنت تعرفهم » .

كما أكدت هذه الحقيقة رسالة تليفونية من الإسكندرية تلقاها البكباشي ثروت عكاشة بسلاح الفرسان يوم ٢٠ يوليو من زوج شقيقته أحمد أبو الفتح رئيس تحرير المصري ، وكان مضمونها أن هناك معلومات بأن حركة اعتقالات قد تقررت لعدد من الضباط .

وقد تأيد ذلك فيما بعد عندما وجدنا في مفكرة اللواء حسين فريد، رئيس هيئة أركان الحرب أسماء عدد من ضباط الثورة وقد تقرر نقلهم خارج القاهرة ... وكان مقدرًا لي أن أصبح قائدًا للمنطقة الجنوبية في منقباد بمديرية أسيوط .

وتقرر أن تكون الحركة ليلة ٢١ ـ ٢٢ يوليو ثم تأجلت يومًا لإبلاغ أكبر عدد من الضباط الأحرار وتجهيز الوحدات وإبلاغ المناطق الخارجية .

وفكرنا في تضليل أجهزة الأمن بسفري خارج القاهرة إلى قريتي «النمارية» مركز كفر الزيات على أن أتسلل عائدًا ليلة الحركة ... ولكنا صرفنا النظر عن ذلك حيث وجدنا أنه لن يكون صعبًا على قوات البوليس السياسي أن تتبعني، كما أن وجودي في القاهرة اعتبر ضروريًا للرجوع إليَّ عند أية مفاجأة .

وكانت دهشتي بالغة عندما أذيعت أنباء استقالة وزارة حسين سري، وعودة نجيب الهلالي ... ولم أكن أعتقد أن أمور السلطة قد وصلت إلى هذا الحد من الاهتزاز .

ووصلتني أخبار مؤكدة بأن الملك أراد أن يفرض حسين سري عامر وزيرًا للحربية، ولكن نجيب الهلالي لم يوافق، فقرر تعيين صهره زوج الأميرة فوزية الأميرالاي إسماعيل شيرين، وكان يعمل مديرًا لشئون فلسطين تحت رئاستي بسلاح الحدود، وكان يعاونه البكباشي محمود رياض أمين الجامعة العربية الحالي .

وتأكدت أن هذه الخطوات الفجة سوف تكون سندًا لحركتنا، وتخلق لها رأيًا عامًا مؤيدًا في صفوف الجيش والشعب معًا .

الساعة الحاسمة تقترب ووزارة نجيب الهلالي تحلف يمين الولاء للملك .

وعلمت من شقيقي اللواء علي نجيب أن مؤتمرًا سوف يعقد في القيادة العامة يحضره اللواء حسين فريد وقادة الأسلحة والخدمات في العاشرة مساء .

فأبلغت هذا الخبر إلى عبد الحكيم عامر الذي كانت اتصالاته بي لا تثير الشبهات؛ لأنه من أركان حربي السابقين، وقررت أن يتم اعتقالهم أثناء وجودهم في المؤتمر حقنًا للدماء، وأعطيت تعليمات بذلك لعبد الحكيم عامر .

وكانت خطة العمليات التي وضعها زكريا محيي الدين المدرس بكلية أركان الحرب في ذلك الوقت تقضي بأن أبقى في المنزل حتى تتم التحركات العسكرية ثم أذهب إلى رئاسة أركان الحرب لتولي القيادة ؛ لأن اعتقالي أو إثارة الشبهات حولي يفسد الخطة .

وبقيت ساهرًا في المنزل لأضلل المراقبين وأطمئنهم ... وكان بعد منزلي في الزيتون عن طريق تحركات الجيش باعثًا على قلقي وشغفي لمعرفة ما يحدث ... ولكني في سبيل السرية وانتصار الحركة قاومت عواطفي ، وظللت طول الوقت أنفث الدخان من غليوني الصغير .

وكانت زوجتي عائشة ترقب الموقف من بعيد وهي تدعو الله بنصر الحركة ... وتلفت انتباهي إلى أي صوت غير طبيعي في المنطقة ؛ لأنها كثيرًا ما عانت من مراقبة المخبرين للمنزل .

وعند منتصف الليل اتصلت بنا زوجة شقيقي علي تسأل عنه وتقول : إنه ليس من عادته التأخر دون إبلاغها ... وطمأنتها قائلًا إني سأبحث عنه .

ولم يكن علي يعرف شيئًا عن الحركة ... ولم أحدثه عنها مطلقًا ، رغم ثقتي به ؛ لأني خشيت أن يتعارض ذلك مع واجبه باعتباره قائدًا لحامية القاهرة والمسؤول عن الأمن والنظام بها ... وإن كنت قد نصحته من طرف خفي بأن يجري تدريبات للجنود على التحرك إلى أماكن مختارة باعتبارنا في حالة طوارئ ... وذلك تسهيلًا لمأمورية الضباط الأحرار في تحريك قواتهم بدلًا من أن يفاجئوهم بالحركة لأول مرة ؛ لأنهم ربما لو عرفوا أنهم يتحركون لانقلاب لأحجم بعضهم أو أفشى السر .

وبعد دقائق طلبني علي تليفونيًا وكأنما ليستوثق من وجودي أولًا ... ثم أبلغني أن بعض ضباط البوليس قد أبلغوه أن قوات الجيش تتحرك إلى قصر عابدين ... ولكني طمأنته طالبًا منه ألا يثق بهم وأن عليه أن يتحرك بنفسه إلى عابدين للتأكد من صحة ذلك ... وكنت أعرف أن قصر عابدين خارج خطة التحركات في هذه الليلة ... ثم أبلغته عن سؤال زوجته عنه .

وبدأت نظرتي تتركز على التليفون الأسود الصغير ... إن رنينه سوف يحمل لي أهم خبر في حياتي ... إما انتصار للحركة وتغيير في حياة مصر ... وإما فشل ونكسة وتعرض للخطر .

الدقائق تمر بطيئة والثواني أصبح لها زمن ... وليل القاهرة هادئ وصامت ، ولم أكره الصمت في حياتي مثلما كرهته في هذه الليلة .

فكرت في ارتداء ملابسي والخروج وليكن ما يكون ... ولكن الالتزام بالخطط العسكرية شرط من شروط نجاحها ... ونحن قد قتلنا هذا الموضوع بحثًا وانتهى الرأي على ألا أتحرك إلا إذا تلقيت مكالمة تليفونية بنجاح الهجوم على القيادة العامة ؛ لأنني إذا كنت مراقبًا فسوف يتبعونني وقد يقبضون عليّ وتتعرض الخطة كلها للفشل .

وتحرك الجهاز الصامت فجأة وعلا صوته ، ورفعت السماعة فإذا بالمتحدث مرتضى المراغي وزير الداخلية وفريد زعلوك وزير الدولة وهما يقولان لي : إن بعض أولادك قائمون باضطراب في كوبري القبة ورجاؤنا أن تمنعهم حرصًا على مصلحة الوطن ... وقلت لهم إني لا أعرف شيئًا عن ذلك ، ولما ألحوا في الرجاء وعدتهم خيرًا وأغلقت السماعة ، وقد بدأ الأمل في النجاح ينعش نفسي .

ولم تمضي دقائق حتى علا رنين التليفون واستبدت بي الإثارة فقد خامرني يقين بأن اللحظة الحاسمة التي كنت أترقبها قد حانت وأمسكت التليفون بلهفة شديدة وسرعان ما دب الاطمئنان إلى قلبي فقد طرق سمعي صوت الصاغ جمال حماد وهو يهنئني بنجاح المرحلة الأولى للخطة وإتمام احتلال القيادة العامة للقوات المسلحة ، وكان الصاغ جمال حماد أركان حربي بسلاح المشاة وأحد الضباط الأحرار المسؤولين عن تنفيذ خطة الثورة وقد عين بعد ذلك ملحقًا عسكريًا بدمشق وبيروت ورقي إلى رتبة اللواء ثم عين محافظًا لكفر الشيخ ثم المنوفية ، وأبلغني جمال حماد وقتئذ أنه سيرسل لي ثلاث عربات مدرعة لإحضاري من المنزل ولكني أخبرته بأن لا داعي لذلك فإنني سأركب فورًا عربتي الأوبل الصغيرة التي يقودها سائقي الخاص توفيرًا للوقت .

وصلت كوبري القبة وهناك تلقاني بعض ضباط الثورة وانتقلت من عربتي إلى عربة جيب دخلت بها مركز قيادة الجيش .

ولم أجد حسين فريد في مكتبه وإنما وجدت ضباط الثورة ينصتون وقوفًا للبكباشي يوسف صديق الذي كانت قواته القادمة من هايكستيب ـ في ضواحي القاهرة البعيدة ـ هي أول قوات تحتل القيادة وتعتقل اللواء حسين فريد وتنقله إلى معسكر الاعتقال في الكلية الحربية المواجهة لها .

وكانت لحظات عامرة بالحب والثقة ... كل ضابط يهنئ زميله ويقبله والبشر يملأ الوجوه رغم ليلة طويلة بلا نوم ... وأشرق على القاهرة فجر يوم بهيج .

والتف حولي الضباط ... كلهم أولادي ، تجاوزت الخمسين وهم بعد ما زالوا في ربيع العمر لم يتجاوز أكبرهم الخامسة والثلاثين .

وبدأنا نتلقى البلاغات من الوحدات المختلفة وقد نفذت الخطة في القاهرة تمامًا ، واعتقل معظم قادة الأسلحة والخدمات ، وتم اعتقال الباقين في الصباح .

ولم يكن هناك لواء عامل في الجيش يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ينعم بحريته سواي ، حتى شقيقي علي دخل المعتقل مع زملائه .

وما أن أشرق الصباح حتى تلقيت مكالمة من رئيس الوزراء أحمد نجيب الهلالي يدعوني فيها للذهاب إلى الإسكندرية ولكني اعتذرت عن عدم إمكانية تلبية هذا الطلب ... ولما استفسر مني عن طلباتنا قلت له : إننا نطالب بالآتي :

١ - تكليف علي ماهر بتشكيل الوزارة .

٢ - تعييني قائدًا عامًا للقوات المسلحة .

٣ - طرد محمد حسن وحلمي حسين وأنطوان بوللي من حاشية الملك .

وقد رأيت تقديم هذه الطلبات للملك حتى إذا رضخ وقبلها عرفت أنه في مركز ضعف وأنه لا يستند إلى قوات الاحتلال كما نمى إلى علمي .

وانتهت المحادثات لأتلقى محادثة أخرى من مرتضى المراغي وزير الداخلية الذي كان قد وصل إلى القاهرة بالطائرة ، وهو يدعوني لمقابلته ، ولكني قلت له : إنه

إذا كان يطلب أن ألتقي به فليحضر إليّ في مقر القيادة وسأرسل له حرسي الخاص لإحضاره ، ولكنه بدلًا من الحضور عاد على الطائرة نفسها إلى الإسكندرية .

كان البيان الأول للثورة قد أذيع باسمي في السابعة صباحًا بصوت أنور السادات وأردت أن ألمس أثر هذا البيان في نفوس الجماهير ، وقررت أن أخرج إلى الشارع .

واهتز قلبي فرحًا وأنا أرقب الجموع ملتفة حول أجهزة الراديو في المحلات تتابع البيانات الصادرة وهي تهتف وتصفق .

كنت أخشى أن تأتي بعض الحركات العفوية من الجماهير ضارة بمصلحة الحركة ، ولكني شعرت في الشارع بنوع من الاطمئنان ، جعلني أبتهل إلى الله أن يهبني من القدرة ما يجعل هذه الحركة لخير الشعب الذي طال به الذل والحرمان .

وعدت إلى مقر القيادة وفي عيني صورة الشعب المبتهج ، وفي أذني أصوات التأييد ، ومنحني ذلك قوة أنستني الجهد والتعب وعدم النوم .

وتوجهت بعد ذلك مع أنور السادات إلى منزل علي ماهر بالجيزة وعرضت عليه تولي رئاسة الوزارة التي أبلغتها لنجيب الهلالي والتي أبلغت إلى الطيار مصطفى صادق عم الملكة ناريمان الذي رابط منذ الصباح على سور القيادة العامة في كوبري القبة .

وافق علي ماهر بشرط أن يصدر أمر التكليف من الملك صاحب السلطة الشرعية ، وافقت طبعًا ، فقد كنا حتى هذه اللحظة لم نحدد موقفنا تحديدًا نهائيًا من الملك ... رغم أننا قدرنا احتمال عزله بالقوة إذا اعترض على مطالبنا الخاصة لتحسين حالة الجيش .

شرحت مطالب الجيش لعلي ماهر الذي تسائل مستطلعًا :

ـ انتوا ناويين توصلوها لغاية فين ؟

وقلت له مداعبًا :

ـ ليس عندنا مانع أن تصل الأمور لتكون رئيسًا للجمهورية .

وكان اتفاقنا السريع على اختيار علي ماهر مبنيًا على أساس أن علاقته الوثيقة بالملك تسهل عمليتنا ، وأنه غير مرتبط بحزب من الأحزاب مما قد يورط الثورة بعلاقاتها في الأيام الأولى ، كما أن الكثيرين يثقون به فوق أنه له خبرة سياسية قديمة ... هذا إلى أن لي بعض معرفة شخصية وعلاقات منذ زمن طويل نظرًا لاهتماماته بموضوع السودان .

وعدت إلى القيادة فعلمت أن نجيب الهلالي قدم استقالته في ظهر يوم ٢٣ يوليو بعد يوم واحد من توليه المنصب وأن الملك قد قبلها .

واتصل بي علي ماهر في الساعة الثانية والنصف يبلغني أن الملك قد كلفه بتشكيل الوزارة ، ويطلب مني زيارته ، فتوجهت إليه ، وكان مشرق الوجه شديد الحيوية ... أخذ يحاورني طوال الجلسة لمعرفة موقف الجيش من الملك شخصيًا ، ولكني طمأنته تمامًا ، وأبديت له أن مجرد الاستجابة لمطلبنا ينهي كل شيء ... ويبدو أنه اقتنع ، لأنه صارحني بأنه يود تشكيل وزارته من نفس الوزراء الذين ألفوا معه الوزارة بعد حريق القاهرة .

وقابلت علي ماهر مرة ثالثة في الصباح الباكر من يوم الخميس ٢٤ يوليو قبل سفره إلى الإسكندرية لمقابلة الملك ... وتمت المقابلة ظهر ذلك اليوم ، وصرح بعدها علي ماهر بأن الملك قد قبل كل مطالب الجيش ، وأنه وقع مرسومًا بتعييني قائدًا عامًا وترقيتي إلى رتبة الفريق ... كتحصيل لأمر واقع بعد أن وقعت البيان الأول بصفتي قائدًا عامًا .

الملك وصل متأخرًا في سباقه مع الزمن .

كنا قد قررنا في اجتماع طويل استمر ليلة ٢٣، ٢٤ يوليو أن نعزل الملك ، وقررنا ألا يعرف علي ماهر هذه الحقيقة .

وفي هذا الاجتماع أيضًا قررنا إرسال بعض المدرعات والمدفعية لدعم قواتنا بالإسكندرية استعدادًا لعملية عزل الملك .

وكنت قد اتصلت بالإسكندرية عصر يوم ٢٣ يوليو ورد عليّ اليوزباشي أحمد حروش مبلغًا بأن كل قوات الإسكندرية موالية للحركة ، وكلفته أن يراقب طريق الغرب إلى مرسى مطروح ؛ لأنني علمت أن حسين سري عامر قد هرب ولم يقبض عليه وأن هناك احتمال فراره إلى ليبيا .

وكانت قوات الإسكندرية في ذلك الوقت لا تتجاوز لواء مشاة وبعض وحدات مدفعية السواحل والمدفعية المضادة للطائرات وقد لا تكون كافية لحصار الملك وإخراجه في هدوء .

وكلفت البكباشي زكريا محيي الدين بإعداد خطة تحرك القوات إلى الإسكندرية وحصار الملك ، وذلك امتدادًا للخطة التي وضعها لتحريك القوات بالقاهرة .

وكان حضور أعضاء مجلس القيادة قد اكتمل لأن بعضهم لم يشارك في خطة العمليات ليلة الحركة ... حيث كان جمال سالم في العريش ، وصلاح سالم في رفح ، وعبد اللطيف البغدادي وحسن إبراهيم في المنزل أيضًا في انتظار احتلال القيادة للتحرك مع بعض القوات لاحتلال المطارات ، وقد نفذا ذلك فعلًا في صباح ٢٣ يوليو .

وبدأ تحرك القوات للإسكندرية ... القائمقام أحمد شوقي قائد الكتيبة ١٣ مشاة التي أدت دورًا بارزًا ليلة الحركة ليقود المشاة ، والبكباشي يوسف صديق قائدًا لمدافع الماكينة ، والبكباشي حسين الشافعي قائدًا للمدرعات والبكباشي عبد المنعم أمين قائدًا للمدفعية .

وسافرت بالطائرة صباح يوم ٢٥ ومعي يوسف صديق وجمال سالم وأنور السادات وحسين الشافعي وزكريا محيي الدين إلى الإسكندرية .

كانت المدينة في حالة ابتهاج واضحة إذ أنها كانت مليئة بالمصيفين وكانت تحركاتنا على الكورنيش من وإلى ثكنات مصطفى كامل تثير عاصفة من الحماس والتصفيق .

وتمنيت أن يتم خلع فاروق دون إراقة دماء أو التحام مع جنود الحرس الملكي الذين كانوا ما زالوا موجودين في القصور الملكية .

كانت الخطة معدة للتنفيذ في نفس اليوم ، ولكن البكباشي زكريا محيي الدين طلب التأجيل يومًا واحدًا لعدة اعتبارات أهمها أن الجنود لم يناموا منذ قامت الحركة ، وأن الطابور المدرع تنقصه بعض التجهيزات الإدارية .

وحاول جمال سالم الاعتراض بدعوى أننا نحن أيضًا لم ننم منذ بدأت الحركة ، ولكني حسمت الأمر بتأجيل العملية إلى السبت ٢٦ يوليو حتى يستريح الجنود .

وكنت قد اتفقت مع علي ماهر على مقابلته في ذلك اليوم وفي نيتي أن أفاجئه بالإنذار الذي نطلب فيه خلع الملك .

ولكني غيرت خطتي فجأة ، وأبديت له بعض الملاحظات على التشريعات التي كان قد أعدها تنفيذًا لمطالبنا ... واستدعى المستشار سليمان حافظ وأوضح له وجهة نظري ... وتذكرت أني عملت معه عضوًا في محكمة عسكرية عليا كان يرأسها أثناء الحرب العالمية الثانية .

وتعمدت أن أطمئن علي ماهر بأن كل شيء يمضي بطريقة طبيعية .

وعندما رجعت إلى القيادة بثكنات مصطفى كامل أثار جمال سالم إشكالًا استغرقت مناقشته وقتًا طويلًا .

ـ قال : إن مجلس القيادة قرر عزل فاروق ، ولكنه لم يقرر شيئًا عن مصيره .

ـ هل يقبض عليه ويحاكم ؟ هل يعدم ؟ هل يكتفى بخلعه عن العرش ؟ وبدأنا نبحث مصير فاروق .

وكان جمال سالم أكثر الموجودين حماسة لإعدام فاروق أو محاكمته مستندًا في ذلك إلى أخطائه التي ارتكبها ، والضحايا الذين سقطوا نتيجة لها .

وتأثر بحماس جمال سالم كل من عبد المنعم أمين وزكريا محيي الدين فوافقا على الإعدام بينما وقفت ضد هذا الرأي ومعي يوسف صديق وحسين الشافعي .

وهكذا انقسم الرأي إلى مجموعتين متساويتين ، وامتد النقاش إلى الثانية بعد منتصف الليل دون الوصول إلى قرار موحد أو بالأغلبية .

وفجأة لاح لي خاطر سرعان ما أعلنته، وهو أننا نشكل نصف أعضاء مجلس القيادة وأنه في مثل هذا القرار الخطير يجب أن نأخذ رأي الجميع.

ولما كان ذلك مستحيلاً بالتليفون لظروف الأمان، فقد كلفت جمال سالم بأن يركب طائرة فورًا إلى القاهرة ويعرض الأمر على جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر وخالد محي الدين وعبد اللطيف بغدادي وكمال الدين حسين ويعود برأيهم في:

ـ هل يعدم أو يسجن ويحاكم أو يطرد فقط؟

وعاد جمال سالم في الصباح الباكر برأي الزملاء في القاهرة متفقًا مع رأيي وهو أن نترك فاروق حيًا، ونترك الحكم عليه للتاريخ.

وتوجهت لمقابلة علي ماهر في رئاسة الوزارة ببولكلي لتسليمه الإنذار ليحمله إلى الملك في التاسعة صباحًا حتى يجد فسحة من الوقت يتدبر فيها الأمر.

لم أجد علي ماهر ... كان قد توجه إلى قصر رأس التين بعد أن أبلغه سليمان حافظ في منزله بأنه تلقى مخابرة تفيد بأن قوات من الجيش تحاصر القصر وتطلق عليه الرصاص، على أن يعود بعد مقابلة الملك إلى بولكلي.

وأبلغني سليمان حافظ أن مستر «سباركس» مستشار السفارة الأمريكية موجود منذ مدة في حالة اضطراب وانفعال شديدين ويقول: إنه موفد من مستر كافري للتحري عن حقيقة إطلاق الرصاص على قصر رأس التين، ومدى ما يترتب على ذلك من أضرار قد تسيء إلى مصلحة البلاد.

وهدأت مستر سباركس قائلًا له: إنه قد بلغني أخبار بمحاولات لإحداث شغب في المدينة فأمرت بتوزيع قوات الجيش عليها حماية لها من أية احتمالات، ورابطت القوات في عدة مواقع منها منطقة رأس التين ... وفي الصباح ظن حرس القصر أن القوات التي اقتربت منه تنوي الهجوم عليهم فأطلقوا النار عليها، وتبادلوا إطلاق النار ... ثم توقف الضرب من الجانبين، وأخبرته بأنني أمرت بإجراء تحقيق لمعرفة المخطئ من الفريقين.

وانصرف مستر سباركس وقد خف اضطرابه وهدأت حدة انفعاله.

ووصل علي ماهر بعد لحظات من قصر رأس التين حيث كان يقابل الملك الذي استدعاه من منزله للاطمئنان على الموقف ، وقدمت له إنذار الجيش للملك بضرورة توقيع وثيقة التنازل عن العرش قبل الثانية عشرة ظهرًا ومغادرة البلاد قبل الساعة السادسة مساء .

وارتجفت شفتا علي ماهر وهو يسمع حديثي وشحب وجهه ولكنه جلد وقال لي : « زي ما تشوفوا » ، ثم غادر بولكلي إلى القصر مرة ثانية في نفس الصباح .

وغادرت بولكلي إلى ثكنات مصطفى كامل ترقبًا لما يمكن أن يحدث من الملك ... وتحادثت مع زكريا محيي الدين للتأكد من استعدادات قواتنا لفرض إرادتها بالقوة إذا احتاج الأمر ... واطمأننت لما سمعته منه ، وخاصة بعد أن سمعت أزيز الطائرات في سماء الإسكندرية يلفت نظر الناس ويصل بالتأكيد إلى سمع فاروق في قصره .

لم يكن الخبر قد تسرب حتى هذه اللحظة إلى أحد حتى ولا ضباط الجيش الذين حاصروا القصر ... كنت أعتمد على السرية وأعتبرها أهم سلاح في أسلحتنا .

وقبل الظهر توجهت إلى بولكلي مرة ثانية ومعي جمال سالم وأنور السادات وأطلعنا على الوثيقة التي أعدها الدكتور عبد الرزاق السنهوري رئيس مجلس الدولة وسليمان حافظ وكيل هذا المجلس والتي كانت في صيغة أمر ملكي مستلهم ديباجته من الدستور .

وافقت على الصيغة بعد إضافة عبارة اقترحها جمال سالم وأيده فيها الدكتور عبد الرزاق السنهوري وتفيد بأن النزول عن العرش كان استجابة لرغبة الأمة .

وكلف علي ماهر المستشار سليمان حافظ بحمل الوثيقة إلى الملك لتوقيعها قبل الساعة الثانية عشرة حسب إنذارنا له .

وشعرت بنوع من الاسترخاء لأول مرة منذ ليلة ٢٣ يوليو وأنا أستمع لحديث علي ماهر في مكتبه وهو يروي لي كيف أنه لم يطلع الملك على نص إنذاري المكتوب ؛ لأنه كان عنيفًا شديد اللهجة ، حتى لا يركب الملك رأسه .

قال لي علي ماهر : إنه أبلغه الإنذار شفاهة مشفوعًا برأيه ونصيحته في النزول عن العرش لابنه أحمد فؤاد الثاني استبقاء للعرش في ذريته ... ولكن الملك قال له : إنه ليس جبانًا وإن عنده قوات موالية له أكثر مما عند الثائرين ... ولكن علي ماهر اعترض على ذلك قائلًا : إنه لا يوافق على تعريض مصر لحرب أهلية لا يعلم مداها إلا الله وما قد تجلبه على الوطن من ويلات ودمار .

واقتنع الملك دون نقاش طويل ، ولما سأله علي ماهر : عما إذا كان يفضل السفر جوًا ، أجاب : بأنه يفضل السفر بحرًا على الباخرة «المحروسة» وهي يخت الملك الخاص مشترطًا الآتي :

١- أن يستصحب معه زوجته ناريمان وابنه الطفل أحمد فؤاد وسائر أولاده .

٢- أن يودع على الصورة التي تليق بملك نزل على العرش باختياره .

٣- أن تشترك الحكومة في وداعة ممثلة في رئيسها وكذلك القوات المسلحة ممثلة في قائدها محمد نجيب .

٤- أن يتمكن من مقابلة السفير الأمريكي جيفرسون كافري قبل سفره .

٥- أن تقوم قطع الأسطول المصري بحراسة الباخرة التي سيستقلها حتى وصوله إلى إيطاليا .

وافقت فورًا على كل هذه الطلبات عدا الطلب الأخير الذي عدلته لتكون حراسة الأسطول المصري للمحروسة حتى نهاية المياه الإقليمية المصرية فقط .

وقد أيقنت في هذه اللحظة أن اختياري لعلي ماهر رئيسًا للوزراء في هذه الفترة كان موفقًا تمامًا ، لصلته القديمة بالملك ؛ ولأنه موضع ثقته مما جعل عملية النزول عن العرش تتم في سهولة مطلقة .

وغادرت مكتب علي ماهر في بولكلي وذهبت إلى ثكنات مصطفى كامل حتى حضر سليمان حافظ بعد توقيع الملك على وثيقة التنازل عن العرش .

كان هناك توقيعان ، وعلل ذلك سليمان حافظ بأن الملك قد ارتجفت يده وهو يوقع أسفل الصفحة في المكان الطبيعي للتوقيع ، فقال وهو يقاوم مشاعره : سأوقع توقيعًا آخر أعلى الصفحة بيد ثابتة .

تنفست الصعداء وأنا أقرأ الوثيقة وجلست مع زملائي وسليمان حافظ نتناول الغداء في المكتب ، انتظارًا لساعة الرحيل ... وكنت معتزمًا الاشتراك في وداعه عند مغادرته قصر رأس التين ، وغادرت مقر قيادة المنطقة الشمالية في وقت مناسب للوصول ... وغاب عني ما اعترضني أثناء الطريق من تجمع أهل الإسكندرية وازدحامهم لتحيتي وتعطل المرور ، كما أن سائق السيارة ضل الطريق فبدلًا من التوجه إلى الميناء الملكي بقصر رأس التين توجه إلى ميناء خفر السواحل خلف القصر ، ولما عدنا إلى الميناء الصحيح كان الملك قد توجه إلى المحروسة منذ أربع دقائق أي في السادسة تمامًا ، كما جاء في الإنذار الموجه له ، ووجدت علي ماهر وجيفرسون كافري السفير الأمريكي ومعه مستشار السفارة وإسماعيل شيرين ومحمد علي رؤوف وبعض ضباط الحرس وقد بدا عليهم الوجوم وران عليهم الصمت .

وسألني علي ماهر عما أنوي عمله الآن ، فقلت : إني سأذهب إليه في المحروسة لوداعه وفاء بوعدي وأخذت لنشًا عسكريًا دار بنا حول اليخت دورة كاملة بما يعتبر تحية في تقاليد البحرية ، ولكني قلت لقائد اللنش : إني أنوي الصعود ، وكان زملائي يوجهون لي النصح بألا أقف على ظهر اللنش لأن أحدًا من أتباع الملك ربما يطلق علينا النار وتتعقد الأمور ، ولكني رفضت قائلًا : «قل لن يصيبنا إلا ما كتب الله لنا» .

كانت المحروسة في عرض البحر وأثناء مرور اللنش بها رأيت الملك واقفًا على سطحها بملابس القائد الأعلى للقوات البحرية وينظر إلينا ، فحييته التحية العسكرية أنا ومرافقي من الضباط ، ولكن الملك لم يرد التحية ؛ ربما لأنه لم يتنبه إلينا ، أو عاكسه ضوء الشمس عند الغروب .

وصعدت المحروسة يتبعني القائمقام أحمد شوقي والبكباشي حسين الشافعي وقائد الجناح جمال سالم وسكرتيري العسكري اليوزباشي إسماعيل فريد ... وكان الملك السابق ينتظرني ... وعلى مسافة منه إلى الخلف وقفت الأميرات بنات الملك ولم تكن ناريمان موجودة .

أديت التحية العسكرية فرد فاروق بنفس الطريق ثم صافحني بيده ، ومضت فترة سكون ... الملك يتوقع أن أتحدث والقدرة على التعبير ضاعت ، من رهبة الموقف ... أأودع الشخص الذي كان يملك كل شيء حتى أيام قلائل ، بينما كنت في منزلي أتوقع الخطر من جانبه ... تخيلتها مباراة ، المنتصر فيها يواسي المهزوم ... ولكن الهزيمة قاسية ، والبعد عن السلطة والوطن أمر غير يسير بل فظيع .

مرت اللحظات بطيئة ، صمت ثقيل ، الحواس توقفت عن العمل لا نسمع صوت الأمواج ونكاد لا نرى قرص الشمس وهو على وشك المغيب ، وبدا أن الموقف يتحول إلى مشكلة .

وأخيرًا خاطبته قائلًا : «أفندم» ، وليس «مولانا» ورويت له موقفي يوم ٤ فبراير منذ عشر سنوات عام ١٩٤٢ كما دونته في الفصل الأول وقال الملك بعد أن كسرت حاجز الصمت :

- إن مسؤوليتكم كبيرة ، وإني أوصيك خيرًا بالجيش المصري ، فهو جيش آبائي وأجدادي .

وقلت له :

- إني أعرف أن الكولونيل سيف أو سليمان باشا الفرنساوي هو الذي بدأ تكوين الجيش المصري.

ولحظ فاروق أن جمال سالم يحمل عصاته في حضرته ، فتوقف عن الحديث وأشار له قائلًا :

ارم عصاك .

وحاول جمال سالم أن يعترض ولكني منعته من ذلك ، فألقى عصاه ووقف وقفة فيها شيء من اللامبالاة .

وقال الملك وهو يصافحني مودعًا بعد أن أديت له التحية السكرية كلمته التي ذكرتها :

« أنتم سبقتموني في اللي عملتوه ، اللي عملتوه دلوقتي كنت أنا راح أعمله » .

ثم استأذن في تأجيل رحيل المحروسة نصف ساعة حتى تصل بقية حقائبه، فوافقت بلا تردد، دون تفكير فيما يكون قد حمله معه، يكفي أنه رحل.

كانت مباراة هزم فيها فاروق، وسباقًا مع الزمن تخلف فيه ... وشكرت الله وأنا أغادر المحروسة على أن المباراة كانت نظيفة وبيضاء، لم تكن مباراة دموية.

كانت المباراة أقرب ما تكون إلى طبيعة الشعب المصري الصافية، ولكن هذا لم يمنع شعورًا بالحزن والأسى تسرب إلى قلبي، ونحن نركب اللنش في طريقنا إلى قصر رأس التين، إلى أرض مصر.

كان علي ماهر ما زال ينتظرنا، وكانت آثار الدموع ما زالت في عينيه، فقد كانت لحظات مغادرة الملك للقصر شديدة على المحيطين به من الذين عملوا معه أو حضروا لوداعه في لحظاته الأخيرة، كما روي لي علي ماهر.

كانت الموسيقى قد عزفت السلام الملكي ثم أنزل العلم الملكي وطواه ضابط من ضباط الحرس وسلمه إلى علي ماهر الذي سلمه بدوره إلى الملك السابق فاروق وأطلقت المدفعية ٢١ طلقة على شرف الملك السابق ... وانتهى الوداع في غاية الوقار بعد أن أدى حرس الشرف التحية العسكرية ثم وقف الملك بضع لحظات مع علي ماهر وجيفرسون كافري، ثم نظر إلى ساعته وقال:

ـ الآن يجب أن أذهب فالساعة تكاد تشير إلى السادسة تمامًا وصافح مودعيه بينما خدم القصر والمودعون يجهشون بالبكاء.

سمعت هذه التفاصيل في تأثر شديد، ثم غادرت القصر إلى رحاب الجماهير وأنستني تظاهرات الترحيب والهتافات بحياة مصر والجيش لحظات الوداع الخانقة، وجو القصور المصنوع، وشعرت أن صفحة جديدة قد فتحت في تاريخي وتاريخ مصر.

كانت الجماهير تشعر أن هناك شيئًا ما يحلق في الجو، ولكنها لم تعرف أسرار هذه الساعة الخطيرة في حياة مصر.

وكانت الإذاعة قد مهدت لذلك منذ الخامسة مساء بإذاعة بيانات تدعو الناس إلى الهدوء والنظام وضبط الأعصاب والكياسة في التصرفات دون أن تشتط في الفرح أو تثور في الغضب .

وفي السادسة والنصف أذيع البيان التاريخي مسجلًا بصوتي :

« بني وطني ... إتمامًا للعمل الذي قام به جيشكم الباسل في سبيل قضيتكم قمت في الساعة التاسعة من صباح يوم السبت ٢٦ يوليو ١٩٥٢ الموافق ٤ من ذي القعدة ١٣٧١ هـ بمقابلة حضرة صاحب المقام الرفيع علي ماهر باشا رئيس مجلس الوزراء وسلمته عريضة موجهة إلى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق الأول تحمل مطلبين على لسان الشعب :

الأول : أن يتنازل جلالته عن العرش لسمو وليِّ عهده قبل ظهر اليوم .

الثاني : أن يغادر جلالته البلاد قبل الساعة السادسة مساء .

وقد تفضل جلالته فوافق على المطلبين وتم التنفيذ في المواعيد المحددة دون حدوث ما يعكر الصفو ، وإن نجاحنا إلى الآن في قضية البلاد يعود إلى تضافركم معنا بقلوبكم وتنفيذكم لتعليماتنا وإخلادكم إلى الهدوء والسكينة ، وإني أعلن أن الفرح قد يفيض عن صدوركم لهذا النبأ غير أنني أتوسل إليكم أن تستمروا في التزام الهدوء حتى نستطيع مواصلة السير بقضيتكم في أمان ولي كبير الأمل في أنكم ستلبون ندائي في سبيل الوطن ، وفقنا الله لما فيه خيركم ورفاهيتكم والسلام » .

كانت الجماهير قد سمعت البيان من الإذاعة ، وشاهدت موكبنا عائدًا من رأس التين فاحتشدت في الشوارع مهللة مبتهجة ، حتى أصبح عسيرًا على العربة أن تشق طريقها .

أول ما فكرت فيه عندما وصلت ثكنات مصطفى كامل هم الجنود الذين سالت دماؤهم في هذه العملية السلمية .

قتل جنديان في القيادة العامة للقوات المسلحة بالقاهرة عند مهاجمة البكباشي يوسف صديق لها ليلة ٢٣ يوليو ، وجرح شاويش حاول منعهم من الصعود إلى الطابق العلوي .

وجرح في اشتباك اليوم في الصباح الباكر ستة جنود من الحرس الملكي كان يمكن أن يزيدوا عن ذلك لولا حكمة الضابط وإصداره الأمر بوقف إطلاق النار ... ولعل دماء هؤلاء الجنود كانت أحد الدوافع التي دفعت الملك لسرعة التنازل وعدم جدوى المقاومة .

وأمرت بإرسال الحلوى لهؤلاء الجنود في المستشفى مع بطاقة مني تحمل لهم التمنيات بالشفاء ... مع صرف مكافأة لأسرتي الجنديين اللذين قتلا .

وانتويت أمرًا لم أتردد في إذاعته في الساعة الثامنة مساء بعد خروج الملك بساعتين فقط .

خاطبت أبناء وطني قائلًا : « إن ما ينسب إليّ من عمل مجيد إن هو في الحقيقة إلا مجهود وتضحيات لرجال الجيش البواسل من جنود وضباط ولم يكن لي إلا شرف قيادتهم » ، ثم قلت لهم : « وقد أمر جلالة الملك فاروق عندما طلب الجيش إسناد منصب القيادة العامة إليّ بأن ينعم عليّ برتبة الفريق بدرجة الوزير فلم أعلن رفضها حتى لا يعرقل ذلك غرضًا أسمى وهو تنازل الملك عن العرش ... والآن وقد انتهت الأمور فإني أعلن تنازلي عن هذه الرتبة قانعًا برتبة اللواء مراعاة لحالة الدولة المالية » .

واستراح صدري بعد إذاعة البيان على الشعب بصوتي ؛ لأني كنت حريصًا على أن يفهم كل مصري أن المشاركة في الحركة لم تكن لكسب شخصي مادي ، وإنما كانت لتحرير الوطن والمواطن .

أردت أن أضرب المثل دون تردد .

وغادرت الإسكندرية ظهر اليوم التالي ٢٧ يوليو إلى القاهرة بالطائرة التي حملتنا فيها أنطوان بوللي بعد عدم قبولنا لسفره مع الملك .

كانت الأيام الأولى مزدحمة بمقابلة الوفود والزعماء وكبار الشخصيات وعقد الاجتماعات لمناقشة المسؤولية الكبيرة التي ألقيت على عاتقنا فجأة .

وأصبح جمال عبد الناصر مديرًا لمكتبي .

وأصبحت رئيسًا لمجلس القيادة الذي اجتمع بكامل أعضائه لأول مرة ، وكان جمال عبد الناصر رئيسًا له قبل الثورة لأني لم أكن أحضر اجتماعاته لدواعي الأمن ؛ ولأني لم أكن أجد مبررًا لارتباطي بأعمال تنظيمية يمكن أن يقوم بها الأعضاء الذين كنت أنظر إليهم نظرتي إلى أبنائي في الأسرة ، وأركان حرب في السلاح أو الوحدة .

أقبلت على العمل بروح صافية ودودة لا تعرف الحساسية ... أشرك معي أعضاء المجلس في بعض ما يعرض عليّ من أمور أو فيما أفكر في اتخاذه من قرارات .

وكانت زحمة الأيام الأولى لا تسمح لنا بالتقاط وقت فراغ للتأمل ، أو التفكير العميق .

حضر لزيارتي بالقيادة كل زعماء الأحزاب ... وأذكر أن مصطفى النحاس باشا قد حضر إلى القيادة وهو في طريقه من المطار إلى منزله في الثانية بعد منتصف ليل ٢٨ يوليو ، وكنت وقتها قد أويت إلى سريري «السفري» الذي فرشته في مكتبي ... واستيقظت على صوت يبلغني بوجود النحاس «باشا» في القيادة .

وأسرعت في ارتداء ملابسي وطلبت من الأعضاء الموجودين أن يحضروا المقابلة ... وبعد أن رحبت بالنحاس «باشا» وفؤاد سراج الدين «باشا» وتبادلنا كلمات المجاملة ، لم نجلس لحديث ؛ لأنهما فضلا العودة للمنزل والساعة فعلًا كانت تقترب من الثالثة صباحًا .

لم تتوقف وفود الهيئات والنقابات عن الحضور ... ولم نجد بدًا من الخطابة فيهم ، وهكذا كان يتبدد الوقت في الأيام الأولى ، دون أن نعرف حقيقة الخطة التي سنمضي عليها .

كان هذا يشغل تفكيري قليلًا ، ولكن الأحداث والمقابلات السريعة المتتالية كانت تطرد هذا التفكير مؤقتًا .

وأول زيارة قمت بها لوحدات الجيش بعد عودتي للقاهرة يوم ٢٧ يوليو كانت لمعسكر الاعتقال في الكلية الحربية لمقابلة زملائي السابقين من لواءات

الجيش ؛ لأطمئن على حالتهم وأطمئن على أن أحدًا لن يصيبه الضرر مطلقًا إلا إذا كان ذلك نتيجة لادعاءات قانونية ، وأن إجراء التحفظ عليهم هو لتأمينهم أولًا وتأمين الحركة ثانيًا .

وقد أمضيت معهم نصف ساعة كانت عامرة بالمرح ، إلى الحد الذي أسعد قلبي ؛ لأني أزلت من نفوس زملائي قلق الخوف والترقب .

وأمرت الضباط من حرس المعسكر بأن يقدموا لهم كل ما يحتاجون إليه من طعام أو لبس أو شراب .

واتخذت في نفس اليوم قرارًا بالإفراج عن بعضهم ، وحضر إلى مكتبي في ملابس مدنية كل من الفريق محمد حيدر «باشا» الذي كان قد اعتقل لمدة ليلة واحدة في نادي الضباط بالإسكندرية ، والفريق حسين فريد الذي اعتقله البكباشي يوسف صديق ليلة الحركة .

وشعرت بنوع من الحرج لأني أجلس في مكتب القائد العام بملابسي الرسمية ، وهو يجلس بجانبي في ملابسه المدنية .

أذكر أن الفريق محمد حيدر قد روى لي قصة اعتقاله في فندق سان استيفانو عصر يوم ٢٧ وحمله إلى نادي الضباط في عربة جيب ، وأذكر أيضًا تدخل الصاغ صلاح سالم السريع للإفراج عنه وقد أوضح لي هذا التدخل سر علاقته بحيدر قبل الثورة ، وأنها كانت ـ كما روى لي صلاح ـ لتأمين نشاطه ، فوق أني علمت العلاقة العائلية التي كانت تربط محمد حيدر بعبد الحكيم عامر .

وكانت أول قضية تجابهنا هي قضية الوصاية على العرش وتعيين مجلس لها ... وهي قضية دستورية ... إذ ينص الدستور في المادة (٥١) على ألا يتولى أوصياء العرش عملهم إلا بعد أن يؤدوا أمام مجلس النواب والشيوخ مجتمعين اليمين التي يؤديها الملك أمامهما قبل مباشرة سلطته الدستورية ، وللملك حسب أحكام الأمر الملكي رقم ٢٣ عام ١٩٢٢ اختيار هؤلاء الأوصياء على أن يقر المجلسان اختيارهم .

وتنص المادة ٥٢ من الدستور على أنه عند وفاة الملك يجتمع البرلمان بحكم القانون خلال عشرة أيام من الوفاة ، فإن كان المجلس منحلاً وكان الموعد المعين لاجتماعه بعد انتخاب أعضائه يجاوز اليوم العاشر وجب أن يعود المجلس المنحل للعمل حتى يجتمع المجلس الذي يخلفه .

وتنص المادة ٥٥ على أن يتولى مجلس الوزراء ـ بصفة مؤقتة ـ سلطات الملك الدستورية حتى يؤدي أوصياء العرش اليمين أمام البرلمان .

كانت المناقشة الدستورية حول هذه النقطة تستهويني لدراستي القانونية بينما كانت دراسة جميع أعضاء المجلس مقصورة على الكلية الحربية أو كلية أركان الحرب عدا الصاغ خالد محيي الدين الذي تخرج في كلية التجارة عام ١٩٥١ .

ولكني لم أتدخل في هذا الموضوع وتركته حال القانون في الحكومة ومجلس الدولة .

وكان أمامنا ثمانية أيام تنتهي بعدها المهلة الدستورية .

وكان مفروضًا أن يدعى البرلمان الوفدي المنحل للانعقاد طبقًا للدستور وطبقًا لفتوى قدمها عدد من رجال القانون الوفديين لرئيس الوزراء علي ماهر وأرسلوا إلي صورة منها .

ومعروف أن علي ماهر خلال رئاسته وزارته بعد حرق القاهرة رفض أن يحل مجلس النواب الوفدي بعد أن منحه المجلس الثقة بناء على توجيهات الوفد .

وتوقعت أن يصل مجلس الدولة إلى هذه النتيجة ، وكان ذلك يبعث في نفسي شعورًا بالرضا لالتزامنا بأحكام الدستور .

ولكني فوجئت في أول أغسطس بأن قسم الرأي في مجلس الدولة مجتمعًا قد أصدر قرارًا جماعيًا لم يوافق عليه واحد فقط هو الدكتور وحيد رأفت بعدم جواز دعوى مجلس النواب المنحل في حالة نزول الملك عن العرش ، وأنه يجب إجراء انتخابات جديدة ... وطالما أن الانتخابات ستأخذ وقتًا غير قصير فإن الحل يمكن أن يكون في إيجاد نظام للوصاية المؤقتة وهذا يستدعي إضافة مادة للأمر الملكي

رقم ٢٥ عام ١٩٢٢ تنص على أنه في حالة نزول الملك عن العرش وانتقال وصاية الملك إلى خلف قاصر يجوز لمجلس الوزراء إذا كان مجلس النواب منحلًا أن يؤلف هيئة للعرش من ثلاثة تتولى بعد حلف اليمين أمام مجلس الوزراء سلطة الملك إلى أن تتولاها هيئة الوصاية الدائمة .

والحقيقة أني لم أكن في أعماقي مستريحًا لصحة هذه الفتوى دستوريًا ... وكنت أميل إلى رأي الدكتور وحيد رأفت ، ولكنني لم أشأ أن أتخذ موقفًا غير ديموقراطي عندما وجدت أغلبية كبيرة أيدت هذا الاتجاه في قسم الرأي مجتمعًا بمجلس الدولة ، وأن الحكومة أيضًا وافقت عليه ، وأغلبية أعضاء مجلس القيادة رحبوا به .

قضي الأمر إذًا ... وبدأنا نحدد أسماء أعضاء مجلس الوصاية وبرز اسمان لا اعتراض عليهما هما : الأمير محمد عبد المنعم ، وبهي الدين بركات «باشا» وعندما اقترح اسم رشاد مهنا اعترضت على أساس أننا لا نريد أن نزج بالجيش فيما لم يخلق له ، كما أن موقف رشاد من ناحية طلبه النقل إلى العريش وهو سكرتير نادي الضباط في وقت الأزمة مع الملك كان ما زال عالقًا بنفسي .

ولكن زملائي في المجلس ألحوا عليّ في القبول ، فقبلت حتى لا يبدو موقفي نشازًا ، وعين يومها رشاد مهنا وزيرًا للمواصلات بصفة شكلية ليستحق عضوية مجلس الوصاية دستوريًا .

وكان تعيين رشاد مهنا في منصب كبير خارج الجيش فاتحة لتعيين ١٨ من اللواءات وكبار الضباط الذين اجتمع الرأي على أنهم من الشخصيات الجيدة مثل شقيقي اللواء علي نجيب الذي عين سفيرًا في سوريا ، واللواء محمد سيف الدين الذي عين سفيرًا في الأردن .

وتولد عندي شعور بأننا قد فتحنا بابًا سوف يفتح شهية الضباط لمزيد من الإقبال على المناصب المدنية ذات الدخل الكبير ، وتولد عندي الحرص أيضًا على ضرورة سرعة الانتقال إلى الحياة الديمقراطية الطبيعية التي تحفظ للجيش كيانه ، وتبعد به عن الارتباط بالحياة المدنية .

اعترضت اعتراضًا شديدًا على تعيين شقيقي علي سفيرًا ، ولكني مرة أخرى وجدت نفسي أعارض وحيدًا بعد أن قالوا لي : إن الشيشكلي يريد تحسين علاقته مع مصر ويطلب علي بالذات ، وقد أصررت أن يذهب بمرتبه دون أي إضافات أي ما يعادل درجة وزير مفوض .

وخلال هذه الأيام المشرقة المليئة بالأمل والطموح ، التي لا تكاد تلتقط فيها وقتًا للتأمل وسط مظاهر التأييد والترحيب ، وقع حادث هزني من الأعماق وترك ظلًا أسود على هذه الصفحة المشرقة .

وردت الأنباء بأن تظاهرات وقعت في كفر الدوار وأن العمال اعتدوا على رجال البوليس وسقط بعض القتلى من العساكر خلال محاولة لمنع انتشار الاضطرابات أو إشعال الحرائق .

وصل الخبر مجسمًا كما لو أن عملًا مضادًا بدأ يدبر أمرًا ضد حركتنا ... وقال البعض : إنهم الشيوعيون .

وأخذت الأخبار على حذر في البداية فكل تصريحاتي حتى هذه اللحظة كانت عن العدالة الاجتماعية ومقاومة الفساد ومساعدة الفلاحين والعمال ... مما لا يشكل سببًا لهذه التظاهرات .

ووافقت على تشكيل مجلس عسكري ينعقد في مكان الحادث برئاسة البكباشي عبد المنعم أمين ، لتظهر الحقيقة سافرة ، وأنا في دوامة من الحيرة .

وصدر حكم المجلس بإعدام العاملين مصطفى خميس ومحمد البقري ، وجاء الحكم لي للتصديق ... وتوقفت .

لن أصدق على حكم بالإعدام وحركتنا لم يمض عليها عشرات الأيام ، وطلبت مقابلة المتهمين بعد أن أفصحت عن رأيي صراحة .

وأحاطتني تقارير مخيفة ، بأن أي تهاون في مواجهة العمال سوف يؤدي إلى انتشار الاضطرابات والتظاهرات في مناطق التجمع العمالية في شبرا الخيمة والمحلة الكبرى وغيرهما .

وكنت أعرف أن هذه التقارير قد كتبت بأقلام رجال الأمن السابقين في عهد الملك، ولم يكن كافيًا أن نغير اسم «البوليس السياسي» ليصبح «المباحث العامة بعد الثورة» حتى يتوقف عمله ... كما أن عزل بعض كبار ضباطه لم يكن كافيًا أيضًا لتغيير اتجاه نشاطهم في لحظة واحدة بلمسة سحرية.

وحضر مصطفى خميس إلى مكتبي بالقيادة، دخل ثابتًا، وعندما رجوته أن يذكر لي عما إذا كان أحد قد حرضه لأجد مبررًا لتخفيف الحكم عليه، أجاب في شجاعة بأنه لا هيئة ولا إنسانًا من ورائه، وأنه لم يرتكب ما يبرر الإعدام.

وامتد الحوار بيننا نصف ساعة طلبت له فنجانًا من الشاي ... وكنت ألح عليه كما لو كان قريبًا أو أخًا عزيزًا ... ولكن دون فائدة فقد كان صاحب مبدأ لم يخنه حتى في الفرصة الأخيرة لنجاته.

وخرج مصطفى خميس من مكتبي وقد أثقل الحزن قلبي، بعد أن صدقت على الحكم، وفي ذهني عدة اعتبارات أهمها أرواح العساكر الأبرياء الذين قتلوا، واحتمالات انتشار هذه الاضطرابات، ورفض مصطفى أن يصرح بشيء يكون مبررًا لتخفيف الحكم عليه.

وعندما نفذ الحكم ثارت ضدنا أجهزة الإعلام في الدول الاشتراكية وفي عدد من الدول الرأسمالية، وأخذوا يكيلون لنا الاتهامات كالفاشية، بينما كانت بعض الأقلام الأخرى تتهمنا في الأيام الأولى بالشيوعية.

وقد سألني في ذلك مندوب جريدة «الفيجارو» الفرنسية وصرحت له بقولي: «إنه ليس لحركة الجيش المصري أية اتجاهات شيوعية أو فاشية».

لم تتجدد أية اضطرابات في المناطق العمالية، وحرصت على زيارة سلاح الصيانة حيث يوجد ألوف العمال، وخطبت فيهم قائلًا: بأنني مؤمن برفع مستوى العمال الذين كانوا يعيشون في حالة غير إنسانية، فضجوا بالهتاف والتصفيق.

كنت واثقًا أن حركتنا لا تهددها انتفاضات عمالية ... ولكن عيني كانت دائمًا على منطقة القناة، حيث تعسكر قوات الاحتلال ... وهي قادرة في أية لحظة على تهديد القاهرة.

أذكر أنني كنت في زيارة رئيس الوزراء علي ماهر عندما حضر السفير البريطاني ووجدته يشير إلى قضية الحرص على الأوضاع الدستورية في البلاد .

لم أتدخل في المناقشة ؛ لأن الزيارة لم تكن لي ، ولكنني انصرفت في حركة لا شك أن السفير قد لحظها ؛ لأنه طلب مقابلتي في اليوم التالي بالقيادة ولم يثر معي حديثًا يمكن أن يكون فيه شبهة التوجيه أو التدخل في أمورنا .

وكان شغلي الشاغل في هذه الفترة أن تستقر الأوضاع في مصر على أسس واضحة ، واتفقت مع علي ماهر على أن تجرى انتخابات لمجلس النواب الجديد في شهر فبراير تنفيذًا لرأي مجلس الدولة الذي شكلنا بموجبه مجلس الوصاية .

وفوجئت ببيان يذيعه علي ماهر ويتحدث فيه عن الانتخابات دون تحديد موعدها ؛ بل واعدًا بإجرائها في أقرب فرصة .

وكنا مجتمعين في مجلس القيادة ساعة إذاعة البيان ... وأحدث البيان نوعًا من الاحتجاج شمل أعضاء المجلس كله ، وفي غمرة من عدم تحديد علي ماهر لموعد الانتخابات رغم اتفاقه معنا على ذلك ، قررنا إذاعة بيان يتعارض مع بيان علي ماهر ويحدد شهر فبراير موعدًا لإجراء الانتخابات .

وكانت هذه الواقعة موضع أزمة اختار علي ماهر فيها الصمت والسكوت ولم نحاول أن نزيدها اشتعالاً .

ولكن كانت هناك أزمة أخرى تتبلور حول مشروع قانون الإصلاح الزراعي ، وكان جمال سالم متبنيًا فكرة المشروع ومتحمسًا له بعد أن عقدنا في المجلس جلسة طويلة مع الدكتور راشد البراوي الذي أحضره لنا من الإسكندرية اليوزباشي أحمد حمروش ، وهو كان معروفًا لضباط الجيش عن طريق كتبه التي نشرها عن البترول والشرق الأوسط ، كما كانت له أيضًا عدة كتب يسارية مترجمة منها كتاب رأس المال لكارل ماركس .

وكان مشروع الإصلاح الزراعي قد عرض على لجنة من مجلس الدولة يرأسها الدكتور عبد الرزاق السنهوري فأعدته في صيغته القانونية ، ولكن علي ماهر كان

ما زال حائرًا غير مستقر الرأي بين تحديد الملكية الذي يطالب به مجلس القيادة وبين الضرائب التصاعدية التي كان مقتنعًا بها شخصيًا .

أما رأيي في هذا القانون فأفضل أن أؤجل توضيحه إلى صفحات تالية في هذا الكتاب .

وعقد علي ماهر مؤتمرًا من الأوصياء وأعضاء مجلس الوزراء ، وبعض أعضاء مجلس القيادة وعدد من الفنيين وأعضاء مجلس الدولة في مبنى رئاسة مجلس الوزراء .

شهدت هذا الاجتماع الذي أذكر فيمن حضره بهي الدين بركات ورشاد مهنا وعبد الجليل العمري وجمال سالم وصلاح سالم ، وراشد البراوي وعبد الرزاق السنهوري وسليمان حافظ .

وتباينت الآراء فقد وقف مع علي ماهر في جانب الضريبة التصاعدية بهي الدين بركات ورشاد مهنا ولكن بعد المناقشة الطويلة تنازل رشاد مهنا عن رأيه قائلًا : إنه ينزل على رأي الأغلبية ويوافق على المشروع .

وانتهت الجلسة إلى موافقة شبه جماعية على المشروع مع تحديد الملكية بحد أعلى مائتي فدان .

وأعد سليمان حافظ المشروع في صيغته النهائية ، ولكنه دخل في أضابير روتين مجلس الوزراء ، مما أثار في نفوسنا شكوكًا كثيرة .

ولم يقف الخلاف مع علي ماهر عند هذا الحد .

كان موضوع التعديل الوزاري موضع خلاف ثالث .

كان علي ماهر قد شكل وزارته تحت ضغط الأحداث في سرعة شديدة وتولى الرئاسة إلى جانب وزارات الداخلية والحربية والخارجية ... وكان مفروضًا بعد خروج الملك أن يبادر إلى دعم وزارته بعناصر تعطي ثقلًا للحكومة .

وتناقشت معه في أسس التعديل واتفقنا عليه يوم وقفة العيد بالتحديد ، وكان مفروضًا أن تصدر مراسيم التعديل فورًا ... ولكن علي ماهر آثر التأجيل إلى ما

بعد عيد الفطر وسافر إلى برج العرب ومرسى مطروح ، حيث اجتمع هناك بعدد من الضباط ناقش معهم مشروع الإصلاح الزراعي مرة أخرى من وجهة نظره .

ثم فوجئت بعد العيد بمراسيم قد صدرت بتعديل وزاري يخالف لما كنا قد اتفقنا عليه ... عرضها علي ماهر على رشاد مهنا الذي بادر بالتوقيع دون الرجوع إليّ .

ولم يكن هناك من مجال إلا تغليب الصبر وحسن النية .

ويبدو أن علي ماهر في هذه الفترة كان تحت ضغوط شديدة من رجال الأحزاب والسياسيين القدامى لتعطيل قانون الإصلاح الزراعي ... ومن زملائه الوزراء الذين اتفقنا معه على إخراجهم ثم شعر أمامهم بالإحراج ... وكان طموحًا في نفس الوقت لاستمرار الوزارة دون انتخابات محددة الموعد لا يعرف نتيجتها .

وعقدنا جلسة في مقر القيادة سادها شعور بأن القوة التي غيرنا بها الملك قد ضعفت قليلًا وتعرضت لهجمات من جوانب متعددة ... ولما كانت ممارستنا للسياسة محدودة فقد أخذنا أقصر الطرق للضرب على نقط الوثوب ، وهي اعتقال عدد من السياسيين بغرض وقف التيار المضاد ، دون إصابة المعتقلين بأي أذى .

ووقعت قرارًا باعتقال ٦٤ من السياسيين دون الرجوع إلى رئيس الوزراء ، واتجه النقاش إلى أن مفاجأة علي ماهر بما تم سوف تدفعه إلى الاستقالة .

وأصبح السؤال المطروح هو اسم رئيس الوزراء المناسب لهذه المرحلة؟

واستبعدت كافة الأسماء الحزبية ... ورشح سليمان حافظ الدكتور عبد الرزاق السنهوري ... ووافقت لأن ذلك سوف يكون سندًا للقانون والديموقراطية ، ولكن علي صبري همس شيئًا في أذن جمال وكان علي صبري حاضرًا لهذا الاجتماع باعتباره سكرتيرًا لمجموعة الطيران ، فقال جمال : إنه يجل السنهوري ويعرف قدره ويعترف بجدارته ويثق في إخلاصه للحركة كما بدا واضحًا في تأييده لقانون الإصلاح الزراعي ، ولكنه يتشفع الصراحة والإخلاص في عرض السبب الذي يحمله مرغمًا على العدول عن ترشيحه .

وكان السبب كما قاله جمال سالم أو كما همس به له علي صبري هو أن الأمريكان سوف يعترضون على الترشيح ؛ لأن بعض الصحف الغربية نسبت إليه في أواخر عهد الملك السابق ، وأثناء وزارة الوفد له ميولاً شيوعية أو يسارية ... واستطرد جمال سالم قائلاً : إنه رغم يقينه ببطلان هذه التهم ، إلا أن مصلحة الحركة ـ وقد أخذت بعض الصحف في الخارج تتهمها بالشيوعية ـ تقتضي تفادي كل ما من شأنه أن يستغله الأعداء .

وانفجر حديث جمال سالم كالقنبلة ، لم يعترض عليه أحد ... ولكن الدكتور السنهوري أجاب في ثقة هادئة : أنه يقر وجهة نظر جمال سالم بعد أن قال إن الذريعة التي استندت إليها صحافة الغرب في اتهامه بالشيوعية ترجع إلى أنه وقع هو وزملاؤه من مستشاري محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة نداء للسلام ورد إليهم بالبريد من الخارج ، كما ورد مثله لسائر الهيئات في ذلك الحين أي عام ١٩٥٠ ، وأن مضمون النداء لا يعده أن يكون دعوة لإقرار السلام العالمي بمحاصرة ومقاومة أسباب الحروب .

وأنهى الدكتور السنهوري كلامه طالبًا الانتقال للحديث عن المرشح الآخر .

وظهر اقتراح جديد بترشيح سليمان حافظ رئيسًا للوزراء ، ولكنه اعترض في إصرار قائلًا إنه رفض منصبًا وزاريًا عرضه عليه علي ماهر عند التعديل ، وأنه يفضل موقعه مستشارًا قانونيًا لرئيس الوزراء ، خاصة وأن الفراغ الذي سيتركه علي ماهر لن يستطيع سليمان حافظ أن يملأه ـ على حد تعبيره .

ووصل الاقتراح الثاني إلى صمت .

وفوجئت باقتراح تعييني رئيسًا للوزراء من الدكتور عبد الرزاق السنهوري بدعوى أن ولايتي لرئاسة الحكومة وقيادة الثورة في وقت واحد خير ضمان لدوام التعاون بين الهيئتين .

واعترضت على ذلك اعتراضًا شديدًا موضحًا أن هذا يتنافى مع المبادئ التي استقر أمرنا عليها وهي ابتعاد الجيش عن الحكم ، وأنه سوف يعتبر سابقة لا نعرف ماذا تجره بعد ذلك ؟

وقرر الزملاء أن ينعقد مجلس القيادة وحده ... ولكني اعتذرت أنا الآخر وذهبت إلى مكتبي معلنًا اعتراضي مرة أخرى .

وبعد فترة دخلوا عليَّ في المكتب يعلنون قرارهم وهو أن أتولى منصب رئاسة الوزراء إلى جانب قيادة الثورة .

وقبلت تنفيذ القرار الذي صدر منهم بالإجماع ... مشفقًا من حدوث خلافات في هذا الظرف الدقيق الحرج ... متمنيًا أن تكون نهاية مدتي هي الانتخابات التي حددنا لها شهر فبراير .

وقدم علي ماهر استقالته ، وذهبت لزيارته في منزله طالبًا منه أن يستمر في رئاسة وفد مصر في اجتماعات جامعة الدول العربية ، وأن يحتفظ بمكانه في وفد مفاوضة الأحزاب السودانية الذي كان قد تشكل مني ومنه ومن السنهوري وصلاح سالم وقائد الجناح حسين ذو الفقار صبري .

الجيش في السلطة

كانت الوزارة التي توليت رئاستها هي أول وزارة يتولاها رجل عسكري في تاريخ مصر الحديث بعد محمود سامي البارودي ، وأحمد عرابي في عهد الخديو توفيق ، وكان هذا يعني تحولاً في طبيعة الحكم ، كنت حريصًا في أعماقي على ألا يستمر ... فإني لم أفكر لحظة في أن يسحب الجيش السلطة من الشعب .

ولكني واجهت ظروفًا ومصاعب لم تحقق ما كان يستقر في أعماقي من يقين .

تم تشكيل الوزارة في يوم واحد ... والحقيقة أنني لم أرشح أحدًا لتولي الوزارة ... ولكننا أخذنا سليمان حافظ نائبًا لرئيس الوزراء ووزيرًا للداخلية وكانت صلته بالمدنيين أكثر اتساعًا منًا ، فوق أنه كان مرتبطًا بأفكار الحزب الوطني ، رغم أنه من رجال القضاء فرشح لي معظم الوزراء الذين ضمتهم الوزارة .

لم تضم الوزارة أحدًا من رجال الأحزاب القديمة ، وإنما ضمت عددًا من المنتمين لمبادئ الحزب الوطني وإن كانوا لا يمثلون حزبًا ، وعددًا من المستقلين واثنين من الإخوان المسلمين .

وكان جمال عبد الناصر قد اتصل بمرشد الإخوان المسلمين حسن الهضيبي طالبًا ترشيح اثنين ، فرشح له الشيخ أحمد حسن الباقوري عضو مكتب الإرشاد ورشح واحدًا من اثنين يعتبران من أصدقاء الإخوان وهم : أحمد حسني الذي أصبح وزيرًا للعدل فيما بعد ، ومحمد كمال الديب محافظ الإسكندرية .

وبينما نحن ننتظر قدوم الأول والثاني بعد الاتصال بهما ، فوجئنا بحضور حسن العشماوي ومنير الجلة ليبلغانا بأن اختيار الإخوان قد وقع عليهما ليمثلاهم في الوزارة .

الترشيح الأول كان ترشيحًا شخصيًا من الهضيبي ... والترشيح الثاني كان من مكتب الإرشاد ... واستقر الرأي على الترشيح الأول لاتصالنا بهما فعلاً ...

وفوجئت بعد ذلك بأن مكتب الإرشاد قد قرر الاعتذار عن عدم الاشتراك في الوزارة ... مما وضع الشيخ الباقوري في حرج دفعه إلى الاستقالة من مكتب الإرشاد ليصبح وزيرًا للأوقاف .

وقد عرضت الوزارة على كل من محمود محمد محمود رئيس ديوان المحاسبة السابق والدكتور إبراهيم بيومي مدكور ، ومريت غالي ولكنهم رفضوا رغم الإلحاح الشديد ، ولا أدري هل كان سبب ذلك اشتراكًا في وزارة علي ماهر المعدلة أو اعتقال الزعماء السياسيين في اليوم السابق .

كنا قد هدفنا باعتقال الزعماء السياسيين إلى تهدئة الجو السياسي الذي اضطرب في الأيام الأخيرة لوزارة علي ماهر ، ولكن النتيجة كانت عكس ما توقعنا إذ بذرت الشكوك بين الأحزاب السياسية وبين حركة الجيش ولم يكن هناك مفر من المضي في الطريق إلى غايته .

واقترح سليمان حافظ مشروع قانون لتنظيم الأحزاب السياسية ... عارضه فيه الدكتور عبد الرزاق السنهوري معارضة شديدة من جهة المبدأ مستندًا إلى أن الدستور يمنع تنظيم الأحزاب على اعتبار أنها نوع من الجمعيات ... وجرى العرف الدستوري على عدم تعرض المشروع لها تاركًا أمر تنظيمها لرجالها .

ولكن سليمان حافظ أوضح له أن الأحزاب قد فسدت مما يفسد المعنى الحقيقي للديموقراطية البرلمانية ، واضطر الدكتور السنهوري أمام إصرار سليمان حافظ إلى إقرار مبدأ المشروع على شرط ألا يكون تدخل الإدارة إلا عند الاقتضاء لتحقيق أغراض القانون ، وأن يكون تدخلها تحت رقابة مباشرة من القضاء الإداري بمجلس الدولة .

واستقر الرأي على ذلك إيمانًا مني بأن رقابة القضاء خير كفيل لحماية الأحزاب من تسلط الحكومة ولحماية الحكومة ذاتها من جور سلطتها .

وهكذا صدر قانون تنظيم الأحزاب السياسية ... وانزلقنا مع رجال الأحزاب في معارك حامية ... ولم يكن لهذا القانون نظير سوى في العراق وألمانيا الغربية .

وكان القانون في أحكامه الوقتية ينص على اعتبار الأحزاب منحلة منذ صدوره على أن يعاد تأسيسها من جديد وفقًا لأحكامه .

وأذكر أن جماعة الإخوان المسلمين تقدمت بإخطار عن تأسيسها على وجه الاحتياط في حالة اعتبارها حزبًا بمقتضى القانون ... ولكن جمال عبد الناصر ذكر لي أن الجماعة كانت من أكبر أعوان الحركة قبل قيامها وأنه لا يصح أن نطبق عليها قانون الأحزاب .

وعارضت هذا الرأي قائلًا : إن القوى السياسية يجب أن تكون أمام القانون سواء ... ولكنه اتصل بسليمان حافظ الذي وجد له مخرجًا أن في إمكان الجماعة إدخال تعديل على الإخطار يخرجها من نطلق الأحزاب السياسية .

وتم ذلك فعلًا بعد أن قام حسن الهضيبي وجمال عبد الناصر بزيارة سليمان حافظ في مكتبه بوزارة الداخلية .

وظهر جليًا بعد ذلك أن هذا القانون لم يكن يستهدف سوى الوفد باعتباره الحزب الوحيد ذا التأثير الشعبي الواسع ، صاحب الأغلبية الساحقة في البرلمان الأخير .

ونتيجة الإصرار على تنفيذ القانون تقدم ١٦ حزبًا بإخطارات تكوين إلى وزارة الداخلية ... وشن الوفد في صحفه حملة ضارية على هذا الاتجاه عامة وعلى سليمان حافظ خاصة .

ولم نكن نتوقع أن تكون الحملة عامة وشاملة إلى هذه الدرجة ... ودارت مناقشات شديدة داخل مجلس القيادة حضرها سليمان حافظ الذي كان يدافع عن مشروعه في صلابة يسانده صلاح سالم وجمال سالم ، ويقف في موقف المعارضة منه جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر ، ويوسف صديق وخالد محي الدين .

ولكن هذه المعارضة لم تمنع سليمان حافظ من الاعتراض على تعيين مصطفى النحاس في الرئاسة الشرفية لهيئة الوفد .

كنا في هذه الفترة نمارس عملنا ممارسة ديمقراطية ، لا يستبد أحد برأيه ولا يستطيع أن ينفرد بإرادته ، وكانت الأغلبية هي المعيار الوحيد الذي يرجح كفة على أخرى وكنت أنا صاحب الرأي في اتباع هذه القاعدة الديمقراطية .

ولكن زحمة العمل وافتقارنا إلى التنظيم الشعبي ، وكثرة المشروعات الجديدة جعلتني أتحمل عبئًا شديدًا ... فلم يتسع وقتي كثيرًا لدراسة جدول أعمال مجلس الوزراء ، كما أننا في مجلس القيادة لم نكن نتقيد بجدول أعمال ثابت ؛ بل كنا نناقش كل ما يعرض لنا من أمور تبعًا لدرجة إلحاحها على الموقف ... وكان كمال حسين يقوم بدور سكرتير المجلس لتسجيل القرارات والوقائع .

وذات صباح قرأت في جريدة المصري بيانًا أصدره مصطفى النحاس يقول فيه : « بسم الله الرحمن الرحيم ، إنني أعد نفسي دائمًا ملكًا للشعب وقد كانت ثقتي في الشعب ، وثقته في شخصي طوال حياتي السياسية عوني على الشدائد وظهيري في العيش ، وسأظل ما بقي من عمري ملكًا لهذا الشعب الوفي ، ولن تستطيع قوة أن تنحيني عن هذه المكانة بعد الله جلت قدرته إلا الشعب دون سواه ... والله ولي التوفيق » ، وأثر فيَّ هذا البيان تأثيرًا شديدًا .

من الذي يملك حق انتزاع هذا الرجل من مكانه في رئاسة الوفد؟ وهل اعتراض سليمان حافظ على رئاسته للوفد سيؤدي إلى انتزاعه من قلوب الناس ؟

وتبينت أننا نكاد نقبل على طريق غير طريق الديمقراطية .

وراجعت سليمان حافظ في ذلك ، فأخذ يجسم لي خطر الأحزاب على مسار الحركة ، ويروى بعض المهازل والمفاسد التي أحاطت ببعض قادتها .

ولكني عرضت الأمر في مجلس القيادة مستندًا إلى المناقشات التي عارضت سليمان حافظ من قبل ... ولكني وجدت أن نبرة المعارضين قد خففت ، ربما لأن مقاومة الأحزاب لم تكن صلبة ؛ ولأن كثيرًا من التناقضات الشخصية قد جعلت عددًا من قادتها يلجأون إلى ضباط الحركة يشهرون بزملائهم ويلوثون سمعتهم .

لم يقف معي إلا يوسف صديق وخالد محيي الدين أما الباقون فقد تحولوا إلى مؤيدين لما اتخذ من إجراءات ... وفي يقيني أن سليمان حافظ كان شديد النشاط في محاولة إقناعهم .

ولم أجد سبيلًا للخروج من هذا المأزق إلا بالتأكيد على موعد الانتخابات الذي حددناه في فبراير ١٩٥٣ ، وصرحت للصحف قائلًا : بأنه إذا تم تطهير قواعد الأحزاب التي مهما أحاط بقادتها من شبهات فإنها ولا شك سليمة لأنها في مجموعها تشكل شعبنا العظيم .

كنت أثق دائمًا بقدرة الشباب وطهارته ... وهذا هو ما دفعني إلى الارتباط بشباب الضباط في هذه الحركة ... وهو ما دفعني أيضًا إلى مخاطبة قواعد الأحزاب لاكتساب ثقتها .

وظلت معركة الأحزاب تشكل الواجهة الرئيسية لأيام هذه الفترة ، التي تميزت بنشاط شديد خارج الجيش وداخل الجيش أيضًا .

وتعددت الآراء .

مجلة التحرير أول إنتاج صحفي للثورة والتي كان يرأس تحريرها اليوزباشي أحمد حمروش أصدرت أفيشات غطت شوارع مصر تحمل صورة البرلمان وأمامه جندي وتحتها شعار «نحن حماة الدستور» .

واعترض عبد المنعم أمين وجمال سالم على صدور مثل هذا الشعار في وقت تلتهب فيه المعركة مع الأحزاب .

وترددت صيحات الوفديين بأن لا وفد بغير رئاسة النحاس .

ونبتت آراء جديدة تنادي بالتخلص نهائيًا من الأحزاب .

وهكذا ازداد التناقض بين الحركة وجماهير الأحزاب .

ولم يكن هذا هو التناقض الوحيد ... وإن كان هو التناقض الرئيسي الظاهر على مسرح الأحداث .

أما التناقض الآخر فقد كان في العلاقات بين الجيش والوزارات ، وذلك بعد أن اتخذ مجلس القيادة قرارًا بتكليف أعضائه مباشرة الإشراف على الوزارات المختلفة ،

فأصبح في كل وزارة مندوب للقيادة ، وقد عارضت هذا الرأي ولكن أغلبية مجلس القيادة وافقت عليه .

وانتشر هذا التناقض بين مندوبي القيادة إلى حد إساءة الاستغلال من بعض الضباط ... فريد أنطون وزير التموين قدم استقالته لأن ضابطًا كان يتجه يوميًا إلى أحد الأسواق بدعوى حماية الجمهور من التجار دون أن ينسق حركته مع الجهة المسؤولة في الوزارة ... وفراج طايع وزير الخارجية قدم استقالته أيضًا لعدم موافقته على رفع سن المعاش للسفراء إلى ٧٥ سنة لتعيين عزيز المصري سفيرًا بالخارجية تبعًا لرغبة جمال عبد الناصر .

أذكر أن جمال سالم أراد أن يتدخل في شؤون بورصة القطن ، وكان الدكتور عبد الجليل العمري مريضًا فطلبت إرجاء ذلك إلى أن يشفي من مرضه ... ولكن تحت ضغط أعضاء مجلس القيادة اتصلت به تليفونيًا بمنزله بعد العاشرة مساء بحجة الاستفسار عن صحته ، فلما حادثته عن صحته وسألته عن رأيه في اتخاذ قرار بشأن أسعار البورصة فكان رده : «إني أقدم استقالتي فورًا» ، فوضعت السماعة على أذن جمال سالم ليسمع بنفسه ، وبعدها رضخ أعضاء مجلس الثورة إلى نصيحتي بإرجاء الموضوع حتى يعود وزير المالية إلى عمله .

وكان تسرب رجال الجيش إلى مجالات العمل التنفيذي قد أخذ يتسع ويأخذ أشكالًا مختلفة ... قطارات الرحمة التي تتحرك تحت إشراف الضباط مع الفنانين والفنانات لجمع التبرعات وما أحاط بذلك من أقاويل ، إشراف بعض الضباط على جمع معونة الشتاء وما صاحبها من سرقات .

وأصدرت قرارات مشددة بمنع الضباط من الاشتراك في الأعمال المدنية وزدت من زياراتي لوحدات الجيش حتى بلغت ٨٦٩ زيارة خلال العام الأول من الحركة ... ولكن التسرب لم يتوقف ... إذ كان الضباط يعتمدون على صلاتهم بأعضاء المجلس وكل واحد منهم كان يؤدي دور المسؤول في قطاعه .

كان ازدواج المسؤولية من أكبر الأخطاء التي وقعنا فيها والتي سحبت الجيش إلى ما لم يخصص له ... كما أن السماح للضباط بالاتصالات المدنية أوقعنا في محاذير شديدة بدأت هينة ثم استفحلت إلى الدرجة التي تعذر بعدها الإصلاح .

وتكونت عدة شلل يحيط كل منها بضابط من ضباط القيادة ، وهو في ارتباطه بهم يتغاضى عن أخطائهم ويبرر لهم تصرفاتهم ؛ لأنه يود أن يكون محبوبًا ويكسب شعبية من القوى التي تسانده في موقفه .

وزادت هذه الظاهرة بعد تشكيل هيئة التحرير التي تولى إدارتها الصاغ إبراهيم الطحاوي واليوزباشي أحمد طعيمة ، والتي كانت أول تجربة تنظيمية للحركة في صفوف الجماهير مما جعلها تستعين بصلات الضباط في مختلف المدن والمديريات من الإسكندرية إلى أسوان .

وكان خروج الضباط في هذه المهمات الخاصة سلاحًا خطيرًا إذ يصعب إرضاء الجميع بنسبة واحدة ... الأمر الذي دفع بعض الضباط الأحرار في سلاح المدفعية إلى التفكير في اعتقال أعضاء مجلس القيادة وتشكيلهم تنظيمًا لتنفيذ ذلك .

وكان رشاد مهنا قد أقيل من منصبه كعضو في مجلس الوصاية عقب زيارة مجاملة قمت له بها مع سليمان حافظ في مكتبه بقصر عابدين لتهنئته بمولود رزق به ؛ فإذا به يقابلني بعاصفة من الشكوى بدعوى أنه في عزلة ومبعد عن الحكومة ؛ لأن جدول أعمال مجلس الوزراء لا يصل إليه ... ولما أفهمته أن هذا هو ما يقضي به الدستور وأنه إذا كان الملك قد استغل سلطته وأضعف الأحزاب أمامه فإنني أتمسك بحقوق الوزارة الدستورية .

وهنا خبط بيده على المكتب وقال : إني لا أقبل أن أكون « طرطورًا » ... فثرت عليه منبهًا إياه بألا ينسى نفسه ، وألا يتخيل نفسه ملكًا يملك ويحكم .

وكان رشاد مهنا يتجاوز حدود سلطته الدستورية بالاتصال بالوزراء ورجال الصحافة والضباط ومناقشة الأمور معهم والاعتراض عليها .

وحاولت مع ذلك توضيح الأمر لرشاد مهنا عندما انتقلنا إلى مكتب الأمير محمد عبد المنعم ومعنا بهي الدين بركات «باشا» ولكنه أصر على موقفه وشاركه

بهي الدين بركات ذاكرًا أن مفاوضات تدور مع الوفود السودانية دون أن يعلم عنها شيئًا وأنه لا يقبل ذلك لنفسه ... وحاولت توضيح الموقف الدستوري لهم ولكنهم لم يقتنعوا ... «الوحيد الذي لم يتكلم كان الأمير عبد المنعم» .

وأوصل رشاد مهنا الأمور بذلك إلى نقطة لا يمكن الوقوف عندها ، فاتخذنا قرارًا بإقالته وتحديد إقامته ، وناقشنا موقف مجلس الوصاية وخاصة بعد إصرار بهي الدين بركات على الاستقالة رغم محاولتي الاتصال به بعد مغادرته للقاهرة إلى عزبته «بساتين بركات» .

واقترحت على مجلس الوزراء أن نكتفي بوصي واحد هو الأمير سيد عبد المنعم ... ووافق سليمان حافظ من الناحية القانونية إذ لم يجد ما يمنع من تعديل الأمر الملكي رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٣ والذي يقضي بأن يكون مجلس الوصاية مشكلًا من ثلاثة أعضاء وفي جلسة واحدة أخذنا الموافقة على إعفاء رشاد مهنا وتعديل الأمر الملكي ليصبح الأمير عبد المنعم هو الوصي الوحيد .

وأصدرت أمري باعتقال عدد من ضباط المدفعية ولم يكن اعتقال هؤلاء الضباط أمرًا سهلًا بالنسبة لي ... كما أن التحفظ عليهم في سجن الأجانب كان أمرًا أشد قسوة على نفسي ... فمنذ أقل من عام واحد ذهبت محتجًا لرئيس أركان حرب الجيش الفريق حسين فريد على سجن اليوزباشي محمد أحمد رياض الذي أصبح قائدًا لحرسي الآن ، وانتقاله بعد ذلك إلى ميس الضباط تحت الحراسة .

لم يمض عام واحد على احتجاجي هذا ، حتى أجبرتني الظروف على اعتقال ضباط من مختلف الرتب بعضهم خرج ليلة ٢٣ يوليو معرضًا حياته للخطر من أجل انتصار الحركة وتغيير الأوضاع الفاسدة التي كانت سائدة .

ولكن ماذا يمكن أن أفعل ؟

المعلومات التي وضعت أمامي كانت تؤكد أن هناك عملية مدبرة لاغتيال أعضاء مجلس القيادة ، وحرصي على تنفيذ القانون بعدم وضع الضباط في السجون قوبل بمعارضة شديدة تحت حجة أنهم لو تواجدوا في ميس إحدى الوحدات

أو في أي ثكنة من الثكنات فإنه سوف يكون صعبًا وعسيرًا ... بل مستحيلًا أن يقيموا في عزلة عن الضباط ، أو ألا يؤثر ذلك في زملائهم مما يدفع الأمور إلى مزيد من الانفجارات ... وأصدرت أمري بإخلاء سجن الأجانب من نزلائه ليكون بمثابة معتقل خاص لهؤلاء الضباط فقط .

أصبحنا كما يقول المثل البلدي : «مثل السمك نأكل بعضنا» ... ومع ذلك لم يقف الأمر عند حد رشاد مهنا وضباط المدفعية ، ولكنه وصل أيضًا إلى أعضاء مجلس القيادة ... إلى القائمقام يوسف صديق .

ويوسف ضابط شجاع عرفته في حرب فلسطين ، وإليه يرجع الفضل الرئيسي في انتصار الحركة ... إذ أنه كان أول من اقتحم القيادة العامة واعتقل اللواء حسين فريد كما ذكرت ... وكان يوسف قد تحرك بجزء من كتيبته فقط من معسكرات هايكستيب أبعد معسكرات الجيش عن القاهرة .

وكانت قواته أسرع القوات في الوصول إلى القيادة قبل كل القوات التي اشتركت في الحركة ، والتي كانت ثكنات بعضها في مواجهة مبنى القيادة عبر الشارع ... وكان ذلك لأن يوسف صديق لم تصل إليه أخبار تأجيل التحرك ساعة .

وكانت شجاعة يوسف محل تقدير الجميع واحترامهم ... كما أن نكرانه لذاته وتواضعه كان مبعث إعجابي به .

وقد لاحظت أن همسات بعض الزملاء تلاحقه ، وجمال عبد الناصر الذي كان مديرًا لمكتبي حتى ذلك الوقت يحذرني من أنه شيوعي يريد أن ينحرف بالثورة لتفكيره .

وأخذت هذا موضعًا للمداعبة ، فكنت ألقبه مازحًا «الرفيق يوسف ستالين» ، ولكني لم أفكر في معاداته أو التخلص منه ، فإني أؤمن بحرية كل إنسان في اختيار عقيدته ، ويزداد احترامي له كلما دافع عن عقيدته بإخلاص وثقة .

وكان يوسف صديق شديد الوضوح في معارضته لقانون تنظيم الأحزاب لضرب الوفد على غير أساس ديموقراطي ... وكان يدعو للتمسك بالدستور

ودعوة البرلمان المنحل للانعقاد لتعيين مجلس الوصاية ... كما أنه كان شديد الثورة والرفض لاعتقال الزعماء السياسيين دون اتهام ... وطالب كثيرًا بإلغاء الرقابة على الصحف وتكوين اتحاد عام للعمال .

وكان حديث يوسف في المجلس يستهويني لأنه شاعر يملك زمام اللغة ولا ينقصه التهاب العاطفة والحماسة ... ولم يكن مثل جمال سالم تتدفق ألفاظه قبل أفكاره .

ولكن يوسف صديق كان يقف دائمًا في الأقلية ، لا يجد معه أصواتًا تشكل الأغلبية ... وكثيرًا ما اتفقت معه في الرأي ... وكثيرًا ما تغلب علينا الرأي المضاد .

وقبل اعتقالات ضباط المدفعية ، كان بعضهم قد حضر بنية حسنة إلى مجلس القيادة وقابل عددًا من الأعضاء وناقش معهم الظروف المحيطة وطالب بأن يتم تمثيل الجيش في مجلس القيادة عن طريق الانتخابات .

وبعد أن ذهبوا ، عقد مجلس القيادة جلسة عاجلة لما تبينه من خطر في هذه الآراء على أنفسهم ... ولكن يوسف صديق كان من المؤيدين للانتخابات ، وأذكر أن واحدًا من الأعضاء سأله :

ـ هل تضمن أنت النجاح في الانتخابات ؟

وأجاب يوسف :

ـ هذا لا يهم ، إنما المهم هو الاطمئنان .

وفوجئت به بعد اعتقال ضباط المدفعية يقدم استقالته ، ويصر عليها رغم محاولاتي المتكررة معه للعدول عنها ، قائلًا : إنه لا يمكن أن يرتبط مع مجموعة لا يوافق على سياستها ، وكانت هذه هي أول استقالة من مجلس القيادة .

كنت متألمًا لاستقالة يوسف ، معتقدًا أنه قدمها لارتباطه بالشيوعيين الذين كنا قد اعتقلنا بعضهم من جديد ، بعد أن أخلينا المعتقلات منهم عقب قيام الثورة عدا ١٧ شخصًا كانت عليهم بعض الشبهات .

ولم أجد في استقالته السبيل لإصلاح الأخطاء التي لم أكن موافقًا على الكثير منها ... ولكني لم أفكر أبدًا في الاستقالة ، معتقدًا بأن وجودي يفيد أكثر من غيابي وأني قادر مع الوقت على إصلاح الأخطاء .

كان كل ما في استطاعتي أن أفعله للضباط المعتقلين هو الحرص على سلامة التحقيق ومعاملتهم معاملة إنسانية .

وبعد أيام من الاعتقال أبلغت أن البكباشي حسني الدمنهوري كان يعد مؤامرة للانقضاض على مجلس القيادة ... وإخراج الضباط المعتقلين ، وأن لجنة قد حققت معه من عبد اللطيف البغدادي وعبد الحكيم عامر وزكريا محيي الدين وصلاح سالم .

وأبلغني جمال عبد الناصر أن محاكمته سوف تتم أمام مجلس القيادة واعترضت على ذلك حيث لا يعقل قانونًا أن يكون الخصم هو الحكم ، ولكن جمال أخبرني أنهم سوف يجتمعون بعد ساعة واحدة أي في السادسة صباحًا ... وأنه يحسن أن تتم المحاكمة بهذه الصورة حتى لا تكون موضوعًا للإثارة في صفوف الجيش في وقت اضطربت فيه الأمور .

ورأس جمال عبد الناصر المحكمة وحضرها كل أعضاء مجلس القيادة عدا يوسف صديق وأنور السادات وخالد محيي الدين وعبد المنعم أمين ، وأصدرت حكمها بالإعدام .

وعندما أبلغني جمال عبد الناصر ذلك ، أعلنت رفضي للتصديق من حيث المبدأ مهما كانت الظروف ... وحاول أن يقنعني ولكني تمسكت برأيي وصرخت فيه قائلًا : «إنني لا أريد أن أمضي في طريق مفروش بدماء الزملاء من الضباط» .

وزدت تشبثًا برأيي عندما بلغني من اليوزباشي محمد أحمد رياض مصادفة أنه شاهد البكباشي حسني الدمنهوري وهو يعذب تعذيبًا شديدًا أمام لجنة التحقيق لحمله على الاعتراف بأنه كان يدبر مؤامرة ضد مجلس القيادة .

كما أبلغني اليوزباشي محمد أحمد رياض أن حسني الدمنهوري قد تحمل هذا التعذيب بشجاعة كبيرة وأنه رفض رغم قسوة التعذيب الاعتراف بأنه كان يتآمر على مجلس القيادة .

ولم أستطع زحزحة أعضاء المجلس عن رأيهم في أن يشكلوا من أنفسهم محكمة لمحاكمة رشاد مهنا ، وضباط المدفعية ، فقد قالوا لي صراحة : إن طرح موضوعات التحقيق أمام الضباط ، أمر يمكن أن يؤدي إلى مخاطرة كبيرة وإن عليهم الدفاع عن أنفسهم بمختلف الوسائل .

لم أقتنع ... ولكني لم أستطع أن أغير من الأمر شيئًا ... فقد كانوا في موقف الدفاع عن أنفسهم بأي وسيلة وكان هذا رأي الأغلبية .

إن هذا التهديد الذي نبت في صفوف الجيش قد أحدث تأثيرًا بالغًا في تفكير أعضاء مجلس القيادة وأصبحوا أكثر حرصًا على السلطة وتخوفًا من الانقلابات المضادة .

وازدادت ضراوة بعض أعضاء المجلس في مواجهة الخطر ... واتخذت عدة قرارات اعتبرتها نقطة تحول في مسار الثورة ... تأجلت الانتخابات التي ارتبطنا بها في فبراير إلى أجل غير مسمى ... وصرح جمال عبد الناصر لأحمد أبو الفتح بأنها تأجلت حتى ننتهي من قضية الجلاء في وقت لم تكن المفاوضات قد بدأت فيه بعد ... وأعلن تشكيل مجلس القيادة صراحة باسم مجلس قيادة الثورة ، وصدر قرار بحل الأحزاب السياسية يوم ١٧ يناير على أن تؤول أموالها إلى الجهات التي يعينها مجلس الوزراء ... وتحددت فترة انتقال مدتها ثلاث سنوات .

أصبح دخول الجيش في السياسة تحت إغراء السلطة أمرًا لا يحتاج إلى ذكاء أو مناقشة ... كان الزملاء من أعضاء المجلس بعد مرور عاصفة اعتقال ضباط المدفعية أشد ما يكونون إصرارًا على الظهور بأنفسهم على خشبة المسرح بعد أن كانوا يؤدون أدوارهم خلف الكواليس .

ظهر اتجاه إلى إنهاء الازدواجية بين مجلس قيادة الثورة وبين مجلس الوزراء ، في الوقت الذي أعد فيه سليمان حافظ عدة تشريعات منافية للديموقراطية ، إذ

أعطى السلطة حق إقالة الموظفين عن غير الطريق التأديبي ، وحرمان رجال القضاء المعزولين من معاشهم أو مكافآتهم ، وإحالة جرائم الإصلاح الزراعي للمحاكم العسكرية ، مع رفع عقوبة الإنشاءات من جنحة إلى جناية .

وفي هذا الجو المشحون بما لا أحب كان عليَّ أن أعيد تقدير موقفي ، كنت حتى ذلك الوقت قائدًا عامًا للقوات المسلحة لا تنقطع زياراتي للوحدات ولا تتوقف صلتي بالضباط ... وكانت زياراتي الكثيرة للهيئات ودور العبادة المختلفة والمنتديات قد خلقت لي شعبية مؤثرة ... وكنا في هذه الفترة نفاوض البريطانيين في موضوع السودان ونكاد نحقق فيه إنجازًا تاريخيًا كبيرًا .

ورغم القرارات والإجراءات التي كنت لا أوافق عليها لأني لا أملك الأغلبية داخل المجلس ، إلا أني كنت متفائلًا دائمًا ومعتقدًا أن الأمور يمكن أن تنصلح إذا تغيرت الظروف وهدأت النفوس ، خاصة وإني لم أكن في موقف ضعف .

أبعد ما وصلت إليه هو أن يتحول أعضاء مجلس قيادة الثورة إلى مدنيين يباشرون مسئولياتهم كسياسيين بعيدًا عن صفوف الجيش ... ويبقى الشيء الأهم هو إرادة الشعب معبرًا عنها تعبيرًا سليمًا في انتخابات حرة تنبع من دستور سليم .

وأصررت على تشكيل لجنة لوضع دستور جديد بعد إلغاء دستور ١٩٢٣ .

وكانت الحجة التي استند إليها سليمان حافظ لتبرير إلغاء دستور ١٩٢٣ هي أن فساد الحكم السابق وعفونته استدعيا عمليات تطهير واسعة قامت بها عشرات من لجان شكلت بمقتضى قوانين خاصة من نوعين : أولهما : إداري ذو صبغة قضائية على رأسها قاض وفي عضويتها أحد رجال النيابة العامة لفحص حالات موظفي الدولة وفصل من يستحق الفصل منهم ... أما الثانية : فكانت لجانًا قضائية يرأسها مستشار وعضوية اثنين من كبار رجال القضاء للتحقيق في الأعمال الحكومية وإحالة المسئولين عنها إلى المحاكم الجنائية أو الإدارية حسب الأحوال .

وقال لنا سليمان حافظ : إن اللجان الأولى تمضي بسهولة في عملها أما اللجان الثانية فكانت تصطدم بأن كثيرًا من الوزراء السابقين تقع عليهم المسؤولية

الجنائية أو السياسية ... وهؤلاء لا يمكن الوصول إليهم ؛ لأن الدستور يحميهم من القضاء العادي ويجعل لهم محكمة خاصة لا ترفع أمامهم الدعوى إلا بقرار من مجلس النواب .

وهكذا كان القانون يصل إلى صغار الموظفين بينما يعجز عن الوصول إلى الوزراء .

ولم يجد سليمان حافظ حلًّا إلا في إلغاء الدستور كله الذي يستند إليه هؤلاء في تهربهم من المحاكمة .

والحقيقة أن مجلس القيادة قد قاوم هذا الاتجاه الذي لاحظت أنه يغذى بمقالات في الصحف لإظهار عيوب دستور ١٩٢٣ ، وتذكرت تظاهرات الطلبة والشباب ضد إسماعيل صدقي «باشا» والتي كانت تطالب بإلغاء دستور ١٩٣٠ وعودة دستور ١٩٢٣ وانقضاضنا عليه الآن يتعارض مع الاتجاه الشعبي العام .

ولكن سليمان حافظ كان شديد التمسك برأيه ... شديد الإلحاح على المجلس للاقتناع به حتى يضع الوزراء السابقين تحت سلطة القانون ، ويبدو أنه كان يلتقي مع بعض أعضاء مجلس القيادة في اجتماعات خاصة ليقنعهم برأيه ... وما لبثت مقاومة المجلس أن ضعفت واقتنعت الأغلبية بضرورة إلغاء دستور١٩٢٣ ، وتم ذلك في مؤتمر مشترك لمجلس الوزراء ومجلس القيادة ، ولكني حتى في هذه الجلسة أبديت اعتراضي على هذا الإلغاء .

ولم أجد سبيلًا لتقويض هذا الموقف إلا بالإصرار على تشكيل لجنة تعد دستورًا جديدًا ... وكذلك اتخذنا قرارًا بإقرار دستور مؤقت صدر في أول فبراير ١٩٥٣ .

ضمت اللجنة خيرة العناصر القانونية والسياسية وانتخبت علي ماهر رئيسًا لها ... وقد وجدت في هذه اللجنة سندًا للديمقراطية بتحقيق أول الأسس لها .

وبدأت الصحافة تتابع أعمال اللجنة وتستعجلها ... وأذكر مقالًا كتبه أحمد أبو الفتح رئيس تحرير المصري بعنوان « الدستور ... يا رئيس اللجنة » يذكر فيه علي ماهر برفضه لحل مجلس النواب بعد حريق القاهرة ويطالبه بتحديد موعد للانتهاء من الدستور بدلًا من الانتظار عدة سنوات .

ويستمر قائلًا إننا قد أقمنا أسابيع للأمان والنظافة والدواجن ومشوهي الحرب ويطالب بأسبوع للدستور .

وبعد قراءة المقال اتصلت بعلي ماهر تلفونيًا وسألته مداعبًا عن أثر المقال في نفسه فقال لي : إنكم لستم على عجل ، والأفضل طالما أن هناك فترة انتقال لمدة ثلاث سنوات أن يخرج دستورًا متكاملًا ، ولكني ألححت عليه أن تنتهي اللجنة من وضع الدستور في أسرع وقت .

وكانت كلمة الدستور قد أصبحت لبعض أعضاء المجلس شكة الدبوس تثير غضبهم وثورتهم وتصور الأمور لهم كأنها نهاية لحكمهم ... بينما كنت أرى في الدستور والانتخابات طوق النجاة من الصراع والتناقضات التي بدأت تشكل نقطة في جدول أعمالنا كل يوم .

كانت نظرتي لأعضاء المجلس ما زالت مثل نظرتي لهم أول يوم كلهم أولادي ... ولكن الشكوك بدأت تتسرب إلى نفسي من بعض تصرفاتهم .

لاحظت أن المجلس كان ينعقد أحيانًا دون حضوري ، وإذا حضرت مصادفة توقف الحديث الدائر ، واتجهوا إليّ متسائلين عما يجب مناقشته وعندما تكرر ذلك لاحظت أن اجتماعات كانت تتم بينهم في الخارج للاتفاق على موقف معين .

وتخيلت أن هذا موقف جماعي منهم وأن وجودي أصبح في كفة ووجود الباقين جميعًا في كفة أخرى ... وتسرب إلى نفسي شعور بأن فارق السن ربما بدأ يلعب دوره ... ولم أتصور أن هناك تناقضات فيما بينهم يمكن لي أن ألعب عليها .

وقد دفعني هذا الاعتقاد إلى الحذر ؛ بل الحذر الشديد ، مما دفعني إلى ارتكاب خطأ ... بل خطأ جسيم .

بلغني يومًا من مصدر خارج الجيش أن خالد محيي الدين وثروت عكاشة غير راضيين عن تصرفات جمال عبد الناصر الذي بدأ ينفرد بنفوذه ويشكل قوة خاصة داخل المجلس ، وأنهما يعانيان من تأثيره على بعض الأعضاء وإطلاقه جمال سالم مثلًا للهجوم على كل من يعترضه بينما هو صامت لا يظهر انفعالًا .

وقال لي المصدر : إن خالد وثروت مستعدان لتأييدي في مواقفي داخل المجلس وخارجه .

وأحسست وقتها أن فخًا ينصب لي وأني على وشك الوقوع في شرك ، إني منذ اللحظة الأولى لم أطلب تأييد واحد منهم ولم أحاول تشكيل شلة من بينهم ، ولم أجابهم إلا بالصراحة وبكل ما في قلبي ... وخشيت إن تورطت في الموافقة أن يكون ذلك دافعًا لمزيد من الإثارة والتمزق .

وحاولت أن أكشف الحقيقة عن طريق تفجير الموقف ... فرويت القصة كاملة في أحد اجتماعات المجلس ، وكانت صدمتي شديدة عندما تبينت أن ذلك لم يكن اتفاقًا مدبرًا بينهم ، وأن صراحتي قد وضعت خالد وثروت في موقف حرج .

ولكن عذري في ذلك كان شعوري ؛ بل يقيني من أن جمال عبد الناصر كان مواصلًا عمله التنظيمي داخل الجيش بعناصر مرتبطة به بعضها من الضباط الأحرار والبعض من العناصر الجديدة ، وكذلك ما أعلمه علم اليقين عن العلاقة الوثيقة التي تربط جمال عبد الناصر بخالد محيي الدين .

ولم أشأ مسايرة المجلس أو جمال في هذا الاتجاه ... بل إني حذرتهم منه ؛ لأننا لجأنا إلى التنظيمات السرية في فترة الإعداد للثورة ، وعلينا بعد نجاحها أن نعتمد على تنظيمات علنية خارج صفوف الجيش ، حتى لا تتعقد الأمور داخل الجيش .

رفضت في البداية التفكير في مثل هذا الأسلوب ، ورفضت بعد ظهور مزيد من الخلافات والتناقضات العمل على إنشاء تنظيم من الضباط رغم الضغوط التي تعرضت لها من بعض أصدقائي ومستشاري الذي كانوا يلمسون الخطر ويحاولون أن أقاومه بنفس الأسلوب .

التنظيمات السرية المسلحة لابد أن تتصادم ، وتصادمها يعني حربًا أهلية ومآسي إنسانية هذا هو ما دفعني أساسًا للبعد عن هذا الأسلوب مؤمنًا بأني ما زلت في مركز قوة قائدًا عامًا للقوات المسلحة ورئيسًا للوزراء ، محبوبًا من الجماهير .

ولكن الأمور كانت تتطور أسرع مما توقعت ... شهية الضباط للسلطة دفعتهم إلى إزالة العقبات التي اعترضتهم .

ووجدت أن ذلك يؤدي إلى وجود ثغرة بين مجلس القيادة ومجلس الوزراء وأنها تتسع يومًا بعد يوم إلى الحد الذي يهدد بتعطيل القرارات والأعمال الروتينية .

وتداولت في ذلك مع الدكتور السنهوري وسليمان حافظ واتفق الرأي على تشكيل لجنة اتصال دائمة بين الهيئتين ، تقوم بالتحكيم بينهما عند الخلاف ... وشكلت اللجنة فعلًا برئاستي وعضوية سليمان حافظ وعبد الجليل العمري وأحمد حسني وفؤاد جلال والشيخ أحمد حسن الباقوري عن الوزراء وجمال عبد الناصر وجمال سالم وعبد الحكيم عامر وعبد اللطيف البغدادي عن مجلس القيادة ، وكانت تجتمع سرًّا في ثكنات قصر النيل .

وظلت اللجنة تعمل حتى أعلن إسقاط دستور ١٩٢٣ في أوائل ديسمبر ١٩٥٣ واستعيض عنها بمؤتمر من جميع أعضاء مجلس الوزراء ومجلس قيادة الثورة يجتمع مرة كل أسبوعين ويكون بمثابة برلمان .

ومما يذكر أن لجنة الاتصال كانت تجلس على أساس تبادل أي عضو من مجلس القيادة ثم وزير وهكذا ، أما المؤتمر فكنا نجلس على مائدة مستطيلة على هيئة جبهة تقابل الأخرى .

ولكن المؤتمر لم ينجح في تذويب الازدواجية رغم كثير من المناقشات الصريحة التي دارت في جلساته ... وفوجئت في يوم من أيام شهر مايو أثناء إحدى جلسات المؤتمر بسليمان حافظ يتحدث عن مضار الازدواجية ويعلن باسم الوزراء المدنيين عن استقالتهم من الوزارة حتى يتهيأ لمجلس الثورة أن يختار الوزارة التي يريدها .

ولاحظت في حديث سليمان حافظ تلميحًا بأنه أولى بالعسكريين وحدهم أن يتحملوا مسؤوليات الحكم وعليهم أن يشكلوا منهم وزارة عسكرية صرفة أو على الأقل وزارة مختلطة .

وعارضت هذا الاتجاه معارضة شديدة ؛ لأنه يتنافى مع مبادئنا ويفتح بابًا أمام الجيش يجعله يهمل الدستور ... وانتهى الأمر إلى رفض فكرة الاستقالة والسعي إلى منع الازدواجية .

ولكن شيئًا ما كان يختمر ... أعتقد أنه بدأ في هذا الجلسة ونما بقرار أخذته لجنة خماسية فرعية من لجنة الدستور تضم عبد الرزاق السنهوري وعبد الرحمن الرافعي ومكرم عبيد والسيد صبري وعثمان خليل عثمان ويقضي بإعلان الجمهورية ... ذلك أني فوجئت بعرض فكرة مدروسة لإعلان الجمهورية وتعيين عبد الحكيم عامر قائدًا عامًا للقوات المسلحة .

وثرت في المجلس ثورة عنيفة معارضًا ترقية عبد الحكيم عامر من رتبة الصاغ إلى رتبة اللواء دفعة واحدة ، وتعيينه قائدًا عامًا لكافة القوات المسلحة ، مبينًا أن ذلك سوف يخلق نقمة عامة في الجيش ، قد تكون صامتة ومطوية في الصدور ، ولكنها ستكون قابلة للانفجار في أية لحظة .

قلت لهم : إني اعترضت على تعيين الفريق محمد حيدر رغم أقدميته ؛ لأنه كان بعيدًا عن صفوف الجيش ، وأنا اليوم أعترض على ترقية عبد الحكيم عامر قائدًا عامًا للجيش ؛ لأنه ليس مهيأ لذلك .

ولم ييأس المجلس من الوصول إلى غرضه ، تكرر عرض الموضوع أكثر من مرة ... وفي كل مرة كنت أرفض وأثور وحدي بلا نصير يقف معي ... وهددت بالاستقالة فتأجل الموضوع ثلاثة أسابيع .

لم أعترض فقط على ترقية عبد الحكيم عامر أربع رتب مرة واحدة مما ليست له سابقة في الجيش المصري ... ولكني اعترضت أيضًا على إعلان النظام الجمهوري .

لم أعترض لأني ضد النظام الجمهوري ومؤيدًا للنظام الملكي ولكني اعترضت لإيماني بأن تحويل نظام البلد السياسي يجب أن ينص عليه الدستور وأن يكون ذلك موضع استفتاء شعبي عام .

لم يغرني ما عرضوه من تعييني رئيسًا للجمهورية ، وعبد الحكيم عامر قائدًا عامًا للقوات المسلحة ، فقد كنت أؤثر أن يظل عامر في موقعه مديرًا لمكتبي لشؤون القوات المسلحة .

ولاحظت أن العلاقة مع أعضاء المجلس في هذه الفترة بدأت تأخذ طابع المجاملة والاحترام الشديد لي ... وأذكر قبل ذلك بأسابيع أننا كنا في زيارة لقرية جمال عبد الناصر «بني مر» وأنه وقف يخطب قائلًا كلمات أسجلها هنا للتاريخ وهو يوجهها لي :

« باسم أبناء هذا الإقليم أرحب بك من كل قلبي وأعلن باسم جميع الفلاحين أننا آمنا بك فقد حررتنا من الفزع والخوف وآمنا بك مصلحًا لمصر ونذير لأعدائها .

« سيدي القائد ، باسم الفلاحين أقول : سر ونحن معك جنودك فقد حفظنا أول درس لقنتنا إياه وهو أن تحرير مصر وخروج قوات الاحتلال عن بلادنا واجب وأصبحت أملًا في أن نحقق لمصر حريتها على يديك ، إن مصر كلها تناصرك للقضاء على قوات الاحتلال » .

رنت هذه الكلمات في أذني وأنا أجد نفسي محاصرًا ومطالبًا بإعلان النظام الجمهوري وتعيين عبد الحكيم عامر قائدًا عامًّا للقوات المسلحة .

وأشهد أني قبلت تحت ضغط وإلحاح استمر ثلاثة أسابيع بعد أن فكرت كثيرًا في الاستقالة ... وأعترف الآن أن هذا كان خطأي الكبير الذي وقعت فيه ، فقد شعرت بعد قليل أنني أصبحت في مركز أقل قوة بعدما تركت قيادة الجيش .

الوحيد الذي استقال نتيجة هذا الموقف كان اللواء الجوي حسن محمود قائد القوات الجوية .

لم أعد أعتمد إلا على جماهير الشعب .

وصرحت في كافة خطبي بعد ذلك بتوضيح موقفي السياسي والاجتماعي قلت في أول خطاب من شرفة القصر الجمهوري :

« أرجو ألا تنسوا أبدًا أن الثورة قامت لتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين أفراد الشعب جميعًا ثم للعمل على تحقيق أهداف الوطن وفي مقدمتها مصالح الفلاحين والعمال وسائر الطبقات الأخرى لكي يشعر كل فرد بأن الوطن وطنه » .

وقلت بعد ذلك بيومين للجماهير في ميدان الجمهورية ما قاله أبو بكر الصديق ﷺ : «أيها الناس قد وليت عليكم ولست بخيركم ، فإن رأيتم فيّ استقامة فأعينوني وإذا أسأت فقوموني» .

نعم إني لأطلب إليكم أن تشهروا على استقامتي وأن تجعلوها أساس حياتي وركن الزاوية في حكمي وأن تعينوني ما دمت حريصًا عليها وأن تقوموني ما تخليت عنها » .

وذهبت فور إعلان الجمهورية إلى منزل الأمير عبد المنعم الوصي على العرش لأبلغه بالخبر ، ولكنه اهتز عاطفيًا أمام الموقف وبكى وهو يسمع الكلمة الأخيرة في حكم أسرته .

وفي الاجتماع الذي قبلت فيه رئاسة الجمهورية أعيد تشكيل الوزارة وخرج منها سليمان حافظ نائب رئيس الوزراء ومراد فهمي وزير الأشغال وحسين أبو زيد وزير المواصلات وفؤاد جلال وزير الإرشاد ، وصبري منصور وزير التموين ، ودخلها جمال عبد الناصر نائبًا لرئيس الوزراء ، وصلاح سالم وزيرًا للإرشاد ، وعبد اللطيف البغدادي وزيرًا للحربية .

ووقعت أول قرار جمهوري بترقية عبد الحكيم عامر إلى رتبة اللواء وتعيينه قائدًا عامًا للقوات المسلحة .

وبدأت صفحة جديدة يحمل فيها الضباط المسؤولية في مواقع وزارية .

ولم يرحب الرأي العام بهذه الخطوة إذ تبددت أحلامه في مشاركة شعبية ديمقراطية ، وتعثرت خطوات لجنة الدستور .

وكانت ردود فعل المجلس حيال هذا الجو العام اتخاذ خطوات أكثر شدة وعنفًا ، وتقرر اعتقال عدد من الزعماء السياسيين ، وظهر اتجاه تكوين محاكم الثورة بعد محاكم الغدر التي كانت تحاكم المسؤولين السابقين على جرائم الشرف أثناء توليهم المسؤولية .

واعترضت على فكرة «محكمة الثورة» التي تجعل منا خصمًا وحكمًا في نفس الوقت ، ولكن وقفت ضدي أغلبية المجلس حيث أصروا على تشكيلها امتدادًا لمحاكمتهم لضباط المدفعية .

وشكلت المحكمة في أوائل سبتمبر ١٩٥٣ من عبد اللطيف البغدادي رئيسًا وأنور السادات وحسين الشافعي أعضاء ... وأشاع تشكيلها مع إعادة اعتقال بعض الزعماء والسياسيين جوًّا من الخوف والذعر .

وتذكرت كلمات جمال عبد الناصر في بني مر التي قال لي فيها : إنه باسم جميع الفلاحين قد آمن بي لأني حررتهم من الفزع والخوف ، وتبين أني حررته فعلًا من الفزع والخوف ولكن لينتقل الخوف والفزع إلى سائر المصريين .

وبعد أيام صدر حكم المحكمة بإعدام إبراهيم عبد الهادي رئيس الوزراء السابق وطلبوا مني التصديق عليه .

رفضت ذلك رفضًا قاطعًا في جلسة طويلة لمجلس الثورة وأبلغت مندوبي الصحف عن رأيي من أن هذا الحكم لن ينفذ إلا بعد أن أصدق عليه وأنني لم أصدق على هذا الحكم بعد ... وقلت لأعضاء المجلس :

«إني أفضل أن يلتف حبل المشنقة حول عنقي دون أن أصدق على حكم الإعدام هذا» .

وسافرت إلى الإسكندرية منتويًا عدم العودة احتجاجًا على هذا الانزلاق الخطير ... وأمضيت يومين في استراحة ثكنات مصطفى كامل حيث عرف ضباط الإسكندرية حقيقة موقفي .

ووصل بعد ذلك جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر وزكريا محيي الدين وأبلغوني أن المجلس وافق على رأيي بتخفيف الحكم على إبراهيم عبد الهادي إلى الأشغال الشاقة المؤبدة ، ولم يطمئن قلبي إلا بعد نشر ذلك في الصحف .

كذلك قدم جمال عبد الناصر لمجلس الثورة كشفًا بأسماء بعض الزعماء السياسيين الذي رأى بصفته وزيرًا للداخلية اعتقالهم ... وكان بين الأسماء

مصطفى النحاس لتحديد إقامته ، ورفضت ذلك ووافقني المجلس بعد معارضة شديدة وشطبت اسمه من كشف المعتقلين ووقعت الكشف ، ولكن فوجئت بأنهم أعادوا اسمه للكشف بعد توقيعي عليه ، واعتبرت ذلك تزويرًا لا أقبله وإساءة لا تغتفر ، ولكن جمال عبد الناصر قال لي : إن الإفراج عن مصطفى النحاس بعد نشر ذلك يزيد الموقف بلبلة .

والغريب أن جمال عبد الناصر كان في وقت من الأوقات يعتبر من المدافعين عن الوفد عامة وعن مصطفى النحاس خاصة ... وأذكر أنه قال لي في معرض حديث سابق :

« إنه رجل طيب واللي يتعرض له ما يشوفش خير » ، وآثرت الهدوء أمام هذه الأخطاء الصغيرة تفاديًا لأخطاء كبيرة .

أصبح الصدام في اجتماعات مجلس قيادة الثورة طبيعيًا ، أقف في جانب ومعظم الآخرين في جانب آخر ... البعض منهم يثور في المناقشات إلى درجة الصراخ مثل صلاح سالم وجمال سالم ، والبعض يغلب عليه الصمت يكاد لا ينطق ولا يعرف له رأي مثل زكريا محي الدين وحسين الشافعي وحسن إبراهيم .

ولم يكن التزوير بإضافة اسم مصطفى النحاس إلى كشف المعتقلين هو التزوير الوحيد ... رفضت التوقيع بعد ذلك على قرار جمهوري برفع الجنسية عن ستة مصريين من الإخوان المسلمين منهم عبد الحكيم عابدين وعلمت فيما بعد أن القرار قد صدر ونشر في الوقائع المصرية دون أن أوقع عليه .

وفوجئت يومًا بنقل ضابطين من بوليس القصر الجمهوري إلى إحدى مديريات الصعيد ، وكان الضابطان مثالًا للخلق والامتياز في العمل ، وطلبت من اليوزباشي محمد رياض أن يعرف سبب ذلك من وزارة الداخلية .

وتبين له أن اليوزباشي صلاح دسوقي ضابط السجون السابق هو الذي أعد الحركة مفوضًا من جمال عبد الناصر نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية في ذلك الوقت ، فاستدعاه رياض وعنفه على تصرفه .

واستدعيت اليوزباشي دسوقي ووبخته على تصرفه ولكني أطالبه بتغييره ... بل أقمت حفلة غداء خاصة للضابطين بمناسبة نقلهما وأعلنت عنها في الصحف تكريمًا لهما، وإحراجًا لمرتكبي هذه التصرفات الصغيرة، وكان صلاح الدسوقي صديقًا مقربًا لجمال عبد الناصر في ذلك الوقت وعينه في وزارة الداخلية أركان حرب الوزارة وأعطاه صلاحيات الوزير لكي لا يترك زكريا محيي الدين ينفرد بوزارة الداخلية، وظل صلاح الدسوقي مقربًا من جمال عبد الناصر حتى أصبح محافظًا للقاهرة ثم سفيرًا ... ولكن فجأة فصله جمال عبد الناصر بعد ١٥ سنة من وظيفته.

وقد رفض صلاح دسوقي العودة إلى مصر وأقام بالخارج، وتم تعيينه في منصب كبير بالأمم المتحدة دون موافقة عبد الناصر، وما زال صلاح الدسوقي مقيمًا خارج مصر حتى الآن.

وانتقلت نقط الصدام من هذه الصغائر ... إلى بعض الكبائر.

خلال أزمة رفض التصديق على حكم إبراهيم عبد الهادي اتخذ المجلس قرارًا بتعيين جمال عبد الناصر لنيابة رئيس الوزراء.

وكانت العلاقة بيني وبين جمال سالم متوترة أشد التوتر، مما دفعه إلى اتخاذ موقف غير دستوري وهو رفض أداء اليمين القانونية بعد تعيينه وزيرًا أمام رئيس الجمهورية، وتبعه في ذلك أيضًا زكريا محيي الدين.

وكان تسرب أعضاء المجلس إلى الوزارة مستمرًا ... وعندما أثير موضوع ترشيح كمال الدين حسين وزيرًا للتربية والتعليم اعترضت بشدة على أساس أننا نسلب المختصين اختصاصهم، وأننا نضع الضباط في مواقع ليسوا هم خير من يقومون بها.

وحاولوا إقناعي كثيرًا ولكني أصررت على رفض توقيع أي قرار جمهوري يحمل تعيين كمال الدين حسين وزيرًا للتربية والتعليم، ووجدوا حلًا وسطًا وهو أن يعين وزيرًا للشؤون الاجتماعية.

وهكذا كانت تمضي الأمور إلى غايتها، إلى صراع مبدئي، اعتنق فيه الديمقراطية وحق الشعب في حكم نفسه وضرورة عودة الجيش إلى الثكنات، ويعتنقون مبدأ استيلاء الجيش على السلطة.

وقبل أن أستطرد في هذا الحديث إلى نهايته، أقف عند مواضيع حيوية وهامة صاحبت هذه الظروف التي فقدنا فيها وحدة الصف ووحدة الهدف داخل مجلس القيادة وخارجه وداخل الجيش وخارجه أيضًا.

السودان

قبل أن تتحرك قواتنا ليلة ٢٣ يوليو كان الموقف في السودان يجتذب اهتمامي ويثير قلقي ، فقد أعلن الحاكم العام في أوائل عام ١٩٥٢ مشروع دستور للحكم الذاتي للسودان بعد أن ألغت وزارة مصطفى النحاس اتفاقية ١٨٩٩ وبسطت التاج المصري على السودان .

كان الحاكم العام البريطاني يستهدف بمشروعه الذي أرسله لكل من الحكومة البريطانية والحكومة المصرية ـ وأمهلهما ستة أشهر لتبدي كل منهما ملاحظتها عليه ـ أن يتم تقرير مصير السودان في ظل سيطرة الحكم البريطاني حتى يمكن توجيهه الوجهة التي يرتضيها الاحتلال .

لم تكن الأضواء مسلطة على هذا المشروع ولم تتعرض الصحف له بالقدر الذي يكشف خطورته ؛ لأنها كانت تحت رقابة الأحكام العرفية التي فرضت ليلة ٢٦ يناير ١٩٥٢ بواسطة الوزارة الوفدية بعد حريق القاهرة .

ولم أتقدم للجهات المسؤولة بتقرير عن خطورة الوضع في السودان ؛ لأنه لم تكن لي علاقة بأحد من المسؤولين في الوزارات التي تعاقبت بعد حريق القاهرة ، كما كانت لي علاقة سابقة مع محمود فهمي النقراشي الذي كان يستشيرني فيما يعن له من أمور تتصل بالسودان ... كما أن الظروف المضطربة في مصر والإعداد للحركة كانت تشغل معظم وقتي ، إلى جانب فقداني الثقة في قدرة هذه الوزارات ومدى جديتها في مواجهة المسؤولية .

كنت مؤمنًا بأن حل مشاكل مصر وتخلصها من الاحتلال وأعوانه في السراي وبعض الأحزاب والقوى السياسية سوف يحل مشاكل السودان بالتبعية ويربط شعب وادي النيل برباطه المقدس العتيد .

ولذا فإنه منذ الأيام الأولى للحركة ، والموقف في السودان أصبح من النقاط الرئيسية في جدول أعمالي .

واهتمامي الشديد بالسودان لا يعود إلى أسباب سياسية فقط ولكنه يعود إلى أسباب عاطفية أيضًا .

ولدتُ في الخرطوم في ناحية تسمى «ساقية أبي معلا» وجدي لوالدتي الأميرالاي محمد عثمان سقط قتيلًا وهو يدافع عن القطاع الجنوبي للخرطوم هو وإخوته الثلاثة رافضًا الانسحاب قائلًا لصديق نصحه بالانسحاب : «أغرب عن وجهي ، أما أنا فمن الركاب إلى التراب» .

ورغم انتصار الثورة المهدية فإنها حافظت على منزله وأسرته .

والتحق خالي بالمدرسة الحربية بعد أن توصل لمقابلة الخديو عباس الثاني الذي ما إن عرف موقف والده المشرف حتى ألحقه بالمدرسة الحربية حيث خدم في السودان ومات ودفن هناك .

ووالدي أيضًا كان ضابطًا في الجيش ، ألحقه كتشنر بالمدرسة الحربية بعد أن شاهده يواصل مباراة في كرة القدم رغم إصابته ، وقد خدم والدي أيضًا في السودان ومات ودفن هناك .

ولذا فإني درست في السودان ، دخلت كلية غوردن وتعرضت في فترة الدراسة لعدة أحداث تظهر في مجموعها أسلوب الاحتلال البريطاني هناك .

كنت طالبًا في السنة الأولى الثانوية عندما دخل وكيل الكلية المستر يودال ليجدني أجهز نفسي لإلقاء محاضرة كتبت اسمها على السبورة «مدينة الإسلام» دون استئذان إدارة الكلية ، فكان نصيبي من الجلد عشر جلدات ، وكان الجلد في ذلك الوقت عقابًا يوقع على الجنود كما يوقع على الطلبة .

وفي السنة الثالثة الثانوية أملى علينا مستر سمبسون قطعة إملاء جاء فيها : «أن مصر يحكمها البريطانيون» ، وهنا رفضت الكتابة ونهضت واقفًا أقول له : «لا يا سيدي ، مصر تحتلها بريطانيا دون حق ، ولكنها دولة مستقلة» ... وكنت

في ذلك متأثرًا بكتابات الزعيم مصطفى كامل التي كانت تهرب إلينا في السودان حيث كانت محظورة التداول تمامًا ، وهنا ثار المدرس وأمر بجلدي عشر جلدات أخرى .

وفكرت بعدئذ في دخول الجيش ، لأتابع السير في طريق جدي وخالي ووالدي ، وحاول أحد أصدقاء والدي إبراهيم عرابي ابن الزعيم أحمد عرابي أن يغير من اتجاهي ويثنيني عن عزمي قائلًا : «يا بني ، إن الضابط في بلد محتل ليس سوى مقاول عمال أو رئيس فعلة ، لا يتعدى عمله الحفر والردم» .

لم أقتنع بذلك ، وسافرت إلى مصر كما فعل خالي من قبل حيث التحقت بالمدرسة الحربية التي لم تستمر دراستي بها أكثر من ثمانية شهور ونصف الشهر ، وكنت الأول في الترتيب ومجموع درجاتي ٩٦٨ من ألف .

وعقب التخرج عينت أيضًا في السودان حيث التحقت بالكتيبة السابعة عشرة مشاة وهي التي كان والدي يعمل بها قبل وفاته .

وفي يوم ذهبت لزيارة كلية غوردن ، فصدمتني لوحة كتب عليها الآتي :

«محظور على الطلبة السودانيين الاختلاط بأبناء المصريين عمومًا نظرًا لما شوهد على الآخرين من قذى وقذارة وتفشي الأمراض العفنة بينهم كالرمد الحبيبي والتيفود وغيرهما» .

وفي ثورة غضب عارمة نزعت المنشور وذهبت إلى قائد الكتيبة محتجًا فأخذني اللواء سميث قائد حامية الخرطوم الذي أجبر مستر يودال وكيل الكلية على الاعتذار علنًا في الكتيبة ، وعلى عدم تعليق مثل هذه اللافتات الوقحة مرة أخرى .

الغريب أن مستر يودال هذا أصيب بالجذام عام ١٩٣٩ في جزر بهاما ... اللهم لا شماتة .

كان الصمت على وقاحة المحتلين يدفعهم إلى التمادي في هذا السلوك الذي يخلق التفرقة ، ولما كنت أشعر بأني نصف سوداني ونصف مصري ، فإني أعتبر أن مقاومة هذا الأسلوب مسؤولية وطنية .

كانت فرق مدافع الماكينة التي تعقد في مالاكال (١٥٠ كيلومترًا جنوب الخرطوم)، من الفرق الهامة التي تضفي فخرًا على سجل الضباط ... وقد رشحتني الكتيبة لإحدى هذه الفرق، ولكني علمت بعد سفر طويل استمر عشرة أيام سيرًا على الأقدام، ثم ٣ أيام بالباخرة أنهم لا يقبلون إلا ضباطًا سودانيين ... ولا يقبل فيها ضباط مصريون، وأصررت على الحضور، وتخطيت قواعد التظلم الروتينية المعروفة ... وأرسلت برقية باسمي إلى الحاكم العام للسودان محتجًا على هذه التفرقة، وجاء منه الرد بقبولي استثنائيًا ... وحصلت في الفرقة على درجة الامتياز ... وكان هذا التقدير هو سبب اختياري ضابطًا في الحرس الملكي.

وتذكرت في أيامي الأولى بالسودان كلمات المرحوم إبراهيم ابن الزعيم أحمد عرابي - أننا سنعمل مقاولين عمال - عندما أخذوا كتيبتنا بعد وصولي بيومين فقط لإنشاء خط سكة حديد جديد وإنشاء جسور حوله تقيه من فيضان النيل.

ولعل هذا ما دفعني إلى الرغبة في القراءة والمعرفة حتى لا يخيم الكسل على قلبي مع الحر الشديد ... وبدأت هوايتي لتعلم اللغات حتى أصبحت أجيد الإنجليزية والفرنسية والإيطالية والألمانية مع إلمام بالعبرية والروسية، والتركية والسواحلية ... وذلك إلى جانب دراستي للحصول على البكالوريا المصرية ثم ليسانس الحقوق وكلية أركان الحرب التي تخرجت فيها عام ١٩٣٩.

وخلال سنوات عمري التي عشتها في السودان، لم أشعر قط أني في بلد غريب، بل إن علاقتي بأهل السودان كانت تمامًا مثل علاقتي بأهل مصر فالحدود التي أقيمت بين مصر والسودان مصطنعة وليست طبيعية، والتاريخ يؤكد لنا ذلك.

كل آثار مدينة الفراعنة تجد لها نظيرًا في جنوب السودان من الكرسي المربع الصغير إلى سرير توت عنخ آمون الذي تشاهده في المتحف المصري وعقوبة الزنا في الجنوب هي جدع أنف الزاني وهي من عقائد وتقاليد قدماء المصريين.

أهداني زائر أمريكي تمثالًا صنع في أوغندا من خشب الأبانوس وهو تقليد كامل لأعمال قدماء المصريين، وقال لي هذا دليل على أن حضارة جدودكم قد وصلت إلى قلب أفريقيا.

هكذا كنت مؤمنًا بأن النيل يجمع على ضفتيه من منبعه إلى مصبه شعبًا واحدًا لا تفرقه لغة أو حضارة تاريخية ، وتربطه أيضًا مصالح اقتصادية .

وبعد أيام من الثورة وجدت أننا مطالبون بالرد على الحاكم العام ... الاتفاقيتان سبق لمصر الغاؤهما ، كما أن ذلك يتعارض مع دستورها الذي عدلته وبسطت بالتعديل تاجها على السودان .

وإذا قدمت مصر ملاحظاتها فما هي الغاية التي تريد بلوغها ؟

وأخيرًا ... كيف تطمئن مصر إلى قبول ملاحظاتها إذا ما استغلت بريطانيا وجودها هناك وما تفتعله من إثارة بين شعب وادي النيل ؟

وكانت نقطة الانطلاق في تفكيري هي أن أحول بين السودان وبين الارتباط ببريطانيا عند تقرير مصيره ... فإذا تحقق ذلك فإنه لا يكون أمامه إلا أحد حلين ، إما الارتباط بمصر في صورة وحدة أو اتحاد ، وإما الاستقلال والوصول إلى هذه النتيجة في أية صورة من صورها ينزع أقدام المستعمر من وادي النيل ، وهي خطوة سياسية عظمى .

كانت اتفاقية ١٩ يناير ١٨٩٩ التي وقع عليها اللورد كرومر عن الجانب البريطاني وبطرس «باشا» غالي عن الجانب المصري تقرن دائمًا بكلمة «المشؤومة» لأنها ابتكرت صيغة «الاحتلال المشترك» التي لم يعرفها العالم من قبل ، والتي جعلت العلم البريطاني يرفع بجانب العلم المصري في جميع أنحاء السودان عدا سواكن وحلفا فلا يرفع إلا العلم المصري فقط حيث كانت تعسكر القوات المصرية بعد الثورة .

ومنذ بدأت مصر التفاوض مع بريطانيا عندما سافر سعد زغلول في ٢٥ يوليو ١٩٢٤ لمفاوضة رمزي ماكدونلد رئيس حكومة العمال التي كانت تقمع في وحشية بالغة الحركة الوطنية السودانية الممثلة في تنظيمات «جمعية اللواء الأبيض والاتحاد السوداني وغيرهما» ، منذ بدأت التفاوض وبريطانيا تتشبث بالبقاء في السودان ، ومصر تطلب أن يكون جزء منها لها تحت تاج «ملك مصر والسودان» .

أعلن اللورد بارمور في البرلمان البريطاني خلال مفاوضات زغلول ـ ماكدونلد أن الحكومة البريطانية لا تترك السودان بحال وهي تقدر التعهدات الواجب تحملها والتي لا يمكن تركها من غير أن تصاب سمعة بريطانيا بخسارة عظمى ، وأستطيع أن أقول من غير تردد : إن نظام السودان لن يسمح بتغييره ولا أن ينفذ ذلك التغيير من غير موافقة البرلمان !

كانت هذه الكلمات صدمة شديدة لسعد زغلول الذي ذهب حاملًا مطالب الشعب المصري والتي تتلخص في سحب جميع القوات البريطانية من الأراضي المصرية وإقرار حقوق مصر في السودان كاملة ، وكان الجواب الوحيد عند البريطانيين هو الرفض المطلق لهذه المطالب وفشل المفاوضات بعد ثلاث جلسات فقط .

وعلى صخرة السودان تحطمت بعد ذلك كل المفاوضات المصرية بين مصر وبريطانيا ... حيث كانت كل دولة منهما تبغي السيطرة على شعب السودان وتهمل كيانه وإرادته ... إلى أن انتهز الحاكم العام البريطاني فرصة إلغاء المعاهدة واتفاقية ١٨٩٩ لينفذ مشروعًا شكليًا لتقرير المصير يقع فيه السودان في شبكة بريطانيا ، وينفصل نهائيًا عن مصر .

وكان موضوع «تقرير المصير» بالنسبة لي أمرًا لا يزعجني ولا يثير القلق في نفسي فقد كنت أدرى الناس بالعلاقة الخالدة بين شعبي وادي النيل ... كما أني كنت أحترم إرادة شعب السودان تمامًا كما أحترم إرادة شعب مصر .

وبدأت التحرك من أجل تحقيق هذه الخطوة التي كانت الأحزاب المصرية جميعها تعارضها في الماضي لعدم ثقتها في قدرتها على مواجهة مؤامرات وضغوط الاستعمار البريطاني وممثله الحاكم العام هناك .

وكانت الخطوة الأساسية الأولى هي جمع السودانيين بمختلف أحزابهم على موقف موحد تعاونهم فيه مصر .

وقررت من أجل ذلك دعوة جميع زعماء الأحزاب السودانية إلى القاهرة ومعهم الزعيمان المهدي والميرغني .

وجاءت وفود الأحزاب السودانية ، وحضر السيد عبد الرحمن المهدي ، واعتذر السيد علي الميرغني عن عدم إمكانه الحضور في فصل الشتاء وأجل موعد زيارته إلى الصيف .

وبدأنا المفاوضات مع وفود الأحزاب السودانية ... وكان معظم أعضاء الوفود من معارفي وأصدقائي وزملاء دراستي ... وكانت تربطني بهم علاقات وثيقة متجددة لا يزورون مصر إلا والتقينا ، وأذكر أني دعوت السيد عبد الرحمن المهدي لتناول الشاي بمنزلي في شارع القصر العيني عند زيارته لمصر عام ١٩٣٧ فقبل الدعوة وحضر ومعه الوفد المرافق له ، وكانت هذه الزيارة الخاصة الوحيدة التي قام بها في مصر .

ورأست هيئة للمفاوضة مع الوفود السودانية ضمت علي ماهر وعبد الرزاق السنهوري وصلاح سالم وحسين ذو الفقار صبري يعاوننا عدد من الموظفين ذوي الخبرة في شؤون السودان .

لم تطل المفاوضات كثيرًا حيث وجد السودانيين منا صدورًا مفتوحة ولمسوا منا حرصًا على التعاون ، وتأكدوا أن اللعبة الإنجليزية لا تستهدف سوى تصفية استقلال السودان وفرض العزلة عليه بعيدًا عن مصر .

وقد التقيت بالسيد عبد الرحمن المهدي «نوفمبر سنة ١٩٥٢» حيث كان ينزل في سراي لطف الله «فندق عمر الخيام الآن» وتوصلت معه إلى اتفاق يقبل به نتيجة الاستفتاء على تقرير المصير .

وكان هدفي الأول بعد ذلك هو توحيد الأحزاب السودانية الاتحادية حتى تجتمع كلمتها على رأي واحد ... وقد وافقت هذه الأحزاب على ذلك باتصالاتي الشخصية معهم وفوضت لجنة ثلاثية من الدرديري أحمد إسماعيل وخضر حمد وميرغني حمزة .

جاء في قرار تفويضهم هذه الكلمات : «أقبل قيام الحزب الواحد بأي وضع يرتضيه الثلاثة» ، ووقع على هذا التفويض محمد نور الدين وحماد توفيق ودرديري

أحمد إسماعيل ودرديري محمد عثمان والطيب محمد خير وإسماعيل الأزهري وخضر حمد ومبارك زروق وخضر عمر وعلي الشيخ بشير وميرغني حمزة ويحيى الفضلي وقد وقعت معهم أنا وصلاح سالم وحسين ذو الفقار صبري .

ولم يطل عمل اللجنة كثيرًا ... انتهت بعد أربعة أيام في ٣ نوفمبر سنة ١٩٥٢ من وضع ميثاق تأليف الحزب ، وأذكر أنهم حضروا جميعًا إلى داري ووقعوا فيها ميثاق تأليف «الحزب الوطني الاتحادي» الذي ضم كافة الأحزاب الاتحادية ... وكان ذلك قبل بدء مباحثاتنا مع الحكومة البريطانية .

اختار الحاضرون إسماعيل الأزهري رئيسًا للحزب ومحمد نور الدين نائبًا له ونص دستور الحزب على جلاء الإنجليز وقيام اتحاد مع مصر بعد تقرير المصير .

كانت هذه اللحظات من أمتع فترات حياتي ، ألتقي فيها مع الأشقاء من الجنوب وهم في قلبي أعز مكان ... وأشهدهم يحققون وحدة وطنية تقرر الابتعاد عن الاحتلال البريطاني والاتحاد مع مصر ... وصدق إيماني في أن المصري والسوداني لا يمكن للاحتلال أن يفصل بينهما .

واتفقت كلمة جميع الأحزاب السودانية على أن يقتصر اختيار السودان عند تقريره لمصيره على الخيار بين الاتحاد مع مصر أو الاستقلال عنها دون أي ارتباط بدولة أخرى ... وأن يكفل للسودان حرية الاختيار بتحديد سلطات الحاكم العام وسودنة الإدارة وجلاء القوات البريطانية والمصرية قبل إجراء الانتخابات لجمعية تأسيسية يناط بها تقرير المصير .

وبارك المهدي والميرغني كلاهما هذا الاتفاق .

وهكذا وجد الإنجليز أن الأمر الذي استعدوا لتدبيره منذ سنوات قد انقلب عليهم خلال أسابيع ، ومضت المفاوضات سهلة لا سبيل فيها أمام الاحتلال لإقامة العراقيل ... وأصبحت ورقة «تقرير المصير» في يدنا بعد أن كانت في يد بريطانيا .

كانت بريطانيا تستخدم كل حذقها ومهارتها السياسية من أجل استمرار سيطرتها على السودان بإثارة مسألتين كان يرفضهما حكام مصر السابقون وهما :

١ - فصل المسألة السودانية عن المسألة المصرية .

٢ - حق السودانيين في تقرير مصيرهم بأنفسهم .

وجابهت الموقف في ثقة وأرسلت للبريطانيين مذكرة في نوفمبر ١٩٥٣ أقترح الآتي :

١ - تمكين السودانيين من ممارسة الحكم الذاتي الكامل .

٢ - تهيئة الجو الحر المحايد الذي لابد من توافره لتقرير المصير .

وفوجئت الحكومة البريطانية بهذا الموقف فلم تملك سوى الموافقة وإن كانت قد لجأت إلى المراوغة بإظهار ضرورة حماية الجنوبيين من الشماليين .

وبدأت المباحثات في ٢٠ نوفمبر ١٩٥٢ ورأست وفدًا من صلاح سالم وحسين ذو الفقار صبري والدكتور محمود فوزي والدكتور حامد سلطان وعلي زين العابدين وكان الوفد البريطاني مكونًا من سير رالف ستيفنسون ومستر كوزويل الوزير المفوض ومستر باوزر السكرتير الأول بالسفارة .

وبدأت أواجه البريطانيين بأسلوب جديد .

كان الخط الوطني لجميع الأحزاب والمفاوضين المصريين في السابق هو فرض سيطرة مصر على السودان مستندين إلى أسباب تاريخية وحق الفتح .

ولكني كنت معارضًا مثل هذا الأسلوب ، مؤمنًا بأنه لا يجوز إكراه شعب السودان على قبول ما لم يستشر فيه .

وكنت في نفس الوقت واثقًا أن الديمقراطية والاستفتاء الحر لشعب السودان سوف يصلان بنا إلى نفس النتيجة ، وهي ارتباط شعب وادي النيل .

وجرؤت على إعلان موافقتي على تقرير المصير ، مخالفًا الخط الذي أجمع عليه السياسيون قبل الحركة ... وحاصرت الإنجليز بأسلوبهم .

وفي صباح ١٢ فبراير ١٩٥٣ تم توقيع اتفاقية السودان ... ووقعتها عن مصر ووقعها رالف ستيفنسون عن بريطانيا .

نص الاتفاق على فترة انتقال مدتها ثلاث سنوات تمهيدًا لإنهاء الإدارة الثنائية وتصفيتها ، على أن يحتفظ في فترة الانتقال بسيادة السودانيين حتى يتم لهم تقرير المصير .

واتفق على أن يكون الحاكم العام هو السلطة الدستورية العليا داخل السودان يمارس سلطاته وفقًا لقانون الحكم الذاتي بمعاونة لجنة خماسية تسمى لجنة الحاكم العام ، وتشكل من اثنين من السودانيين كان الدرديري عثمان وإبراهيم أحمد وعضو مصري كان حسين ذو الفقار صبري وعضو بريطاني كان جرافتي سميث وعضو باكستاني كان سيان ضياء الدين .

كما شكلت لجنة للانتخابات من ثلاثة سودانيين وعضو مصري هو عبد الفتاح حسن وعضو بريطاني وعضو هندي .

كما شكلت لجنة للسودنة أيضًا مهمتها سودنة الإدارة بإحلال السودانيين محل البريطانيين والمصريين في الوظائف التي ترى ضرورة إحلالهم بها وأهمها البوليس والإدارة وقوة الدفاع .

ونصت الاتفاقية على وضع الحكومة السودانية مشروعًا بقانون لانتخابات جمعية تأسيسية كما نصت أيضًا على انسحاب القوات العسكرية المصرية والبريطانية من السودان فور صدور قرار البرلمان السوداني في الشروع في اتخاذ التدابير لتقرير المصير على أن يتم ذلك في فترة لا تتعدى ثلاثة شهور .

ونصت المادة ١٢ من الاتفاقية على أن تقوم الجمعية التأسيسية بأداء واجبين :

الأول : أن تقرر مصير السودان كوحدة لا تتجزأ .

الثاني : أن تعد دستورًا للسودان يتواءم مع القرار الذي يتخذ في هذا الصدد كما تضع قانونًا لانتخاب برلمان سوداني دائم .

ويتقرر مصير السودان :

(أ) إما أن تختار الجمعية التأسيسية ارتباط السودان بمصر على أية صورة .

(ب) أو أن تختار الجمعية التأسيسية الاستقلال التام .

وهكذا أسقطنا نهائيًا فرصة بريطانيا في ربط السودان بها ... ولم يعد أمام شعب السودان إلا الارتباط بمصر أو الاستقلال التام .

وكان هذا انتصارًا ساحقًا على محاولات بريطانيا التي امتدت أكثر من نصف قرن .

وأجريت أول انتخابات في ظل الاتفاقية ... وكانت في نتيجتها انتصارًا ثانيًا للخطة التي تبنيتها .

كان الحزب الوطني الاتحادي الذي تم تشكيله مؤخرًا ينادي بالاتحاد الفيدرالي مع مصر ، وكان حزب الأمة يعلن استقلال السودان بعيدًا عن مصر وبريطانيا .

وفاز الحزب الوطني الاتحادي بأغلبية ساحقة في أول برلمان سوداني افتتح في ٢ يناير ١٩٥٤ . وألف إسماعيل الأزهري أول وزارة سودانية في تاريخ السودان الحديث .

ولم تكن الاتفاقية قد نفذت في يسر وسهولة ... قام الحاكم العام البريطاني بمحاولات كثيرة لتعطيل تنفيذها ... مثال ذلك عرض مشكلة الخلافات التي تنجم عن تنفيذ الاتفاقية على القضاء العالي الذي كان يتولاه البريطانيون .

وطلبت من حسين ذو الفقار صبري الذي كان يمثلنا في لجنة الحاكم العام بمقاومة ذلك فعارضته .

ومنحت لجنة الحاكم العام نفسها إجازة لمدة أربعة شهور يتجول فيها الأعضاء على حساب الحكومة السودانية مما أدى إلى تعطيل أعمال لجنة السودنة التي كانت تعرض قراراتها على لجنة الحاكم العام ... وطلبت من حسين ذو الفقار صبري أن ينشر بيانًا بذلك على الشعب السوداني ليكشف له أسباب التعطيل .

كما ظهر اتجاه في صفوف حزب الأمة ينادي باستقلال السودان تحت رئاسة حاكم عام بريطاني متمثلين في ذلك بوجود اللورد مونتباتن حاكمًا عامًا للهند بعد استقلالها ... ولكن نشاطنا مع زعماء السودان وأد هذا الاتجاه في المهد .

كانت لحظة من أسعد لحظات حياتي عندما تلقيت أخبار الانتخابات وانتصار الحزب الوطني الاتحادي ، وحمدت الله إلى أن الخطة التي جرؤت على تنفيذها قد حققت ثمارها ، وعادت الصلة التاريخية تربط شعبي وادي النيل من جديد .

كان مفروضًا أن تمضي الأمور في طبيعتها وتصل إلى نتيجة للاستفتاء تدشن الاتحاد بين مصر والسودان ، ولم تكن هناك موانع أو مصاعب تعترض الطريق .

ولكن الموقف الداخلي في مصر أثر تأثيرًا كبيرًا على الموقف في السودان والشعب السوداني بطبيعته صريح لا يكتم مشاعره في صدره ولا يجري حسابات معقدة لما يقول ، ولا شيء يمكن أن يظل سرًا من الأسرار ، ولذا كانت أخبار التناقضات التي تحدث في مصر تصل إلى السودان وتصبح حديث المجالس .

وكنت حريصًا على عدم إشاعة وجود خلافات في الرأي داخل مجلس قيادة الثورة ، ولكني فوجئت يومًا بصديق سوداني يسألني عن سبب اعتراضي على تعيين عبد الحكيم عامر قائدًا عامًا للقوات المسلحة وعما إذا كان ذلك رغبة مني في تجميع كافة السلطات في يدي ؟

ولم يكن قرار التعيين قد صدر بعد ، وأدركتُ أن أحد أعضاء المجلس لابد أنه قد همس بكلمات تصور أنها ستبقى سرًا لا يصل إليّ ... وأسفت ولو أني حملت ذلك للطبيعة الإنسانية ... ولطبيعة صلاح سالم بالذات .

ووضعت الاتفاقية بعد إعلانها موضع التنفيذ .

وسافر صلاح سالم أكثر من مرة إلى السودان ... وسافر أيضًا عبد الحكيم عامر بعد أن أصبح قائدًا عامًا للقوات المسلحة .

وقررت أن أسافر إلى السودان لأول مرة بعد الحركة يوم أول مارس سنة ١٩٥٤ للمشاركة في احتفالات السودان بافتتاح أول برلمان ... وكان ذلك عقب

خلاف مع مجلس الثورة اتخذت فيه موقفًا إيجابيًا وانتقل الخلاف من الغرفة المغلقة إلى الشوارع المفتوحة كما سيأتي ذكره فيما بعد .

وصلت الطائرة إلى الخرطوم وكان المحتشدون في المطار يقدرون بألوف من أبناء الجنوب في ملابسهم البيضاء .

كان قلبي يخفق فرحًا وأنا في طريقي لزيارة السودان بعد حوالي ثلاثين عامًا ... ولكن ما إن نزلت من الطائرة حتى فوجئت بتظاهرات حاشدة تهتف : «لا مصري ولا بريطاني ، السودان للسوداني» .

ولم أجد في هذا الهتاف شيئًا مثيرًا أو معاديًا ... فقد كان هذا هو ما نبتغيه فعلًا ... ولم أجد في التظاهرات روحًا عدائية ، فقد استقبلني في المطار رجال الحزب الوطني الاتحادي ، والسيد صديق المهدي الذي حمل لي تحيات والده السيد عبد الرحمن المهدي .

ولكني فوجئت بالحاكم العام يحاول إيهامي بخطورة هذه التظاهرات ، وكان البوليس قد بدأ الاشتباك بها ، وتساقط عدد من القتلى والجرحى قدر بعد ذلك بحوالي ٣٣ قتيلًا و١٠٧ جرحى .

وصلت إلى القصر الجمهوري وطلبت محادثة السيد عبد الرحمن المهدي وكنت أتصل به تلفونيًا وما أن تبدأ التحية حتى يقطع الخط بأمر واضح التدبير ... تكرر ذلك تسع مرات ، وحاول الحاكم العام إقناعي بعدم الوقوف في شرفة القصر الجمهوري ، ولكني رفضت وخرجت إلى الجماهير حيث خطبت فيها ... وما أن بدأت تهدأ وتستجيب حتى هاجمتها قوات البوليس مرة أخرى دون مبرر وتساقط من جديد عدد من القتلى والجرحى .

مجزرة دموية رتبها الحاكم العام ليفشل تنفيذ الاتفاقية ويظهر الأمر كما لو أن عداء قد انفجر ضد مصر في السودان ... مستندًا في ذلك إلى الأنصار الذين فاتتهم فرصة النجاح في الانتخابات فخرجوا يعلنون عن أنفسهم ، فدبر الأمر على أساس إطلاق النار عليهم دون مبرر .

كان سلوين لويد قد وصل إلى الخرطوم أيضًا للمشاركة في الاحتفالات ولكنه لم يبرح مكانه ولم يظهر للناس حتى حملته الطائرة إلى لندن .

وقابلت السفراء العرب في الخرطوم وأمضيت معهم وقتًا نتحدث فيه عن طبيعة التظاهرات ... وكان إجماعهم على أن استفزازات البوليس قد شوهت الموقف وحولته إلى مجزرة ... وأنه كان مفروضًا أن تمنع التظاهرات عند أول تجمعها في أم درمان .

ألغيت جلسة افتتاح البرلمان ، وقررت العودة إلى القاهرة في اليوم التالي مباشرة .

حضر الحاكم العام لمقابلتي بالقصر الجمهوري عاري الرأس ، فطلبت منه أن يلبس قبعته ويحضر لتوديعي في المطار ... فلم يتردد ، وحضر هو وإسماعيل الأزهري .

وفي المطار احتشد العمال السودانيون الذين أقبلوا عليَّ يهتفون ويرحبون ، وقد حكمت المحكمة العليا التي كان يرأسها قاض بريطاني بعد ذلك في الخرطوم بإعدام عوض صالح رئيس تحرير جريدة الأمة ومدير دائرة عبد الرحمن المهدي ، وبالسجن المؤبد على الصحفي علي فرج المحرر بالجريدة وأربع سنوات على عبد الله عبد الرحمن نقد الله ، سكرتير عام منظمات الأنصار ، وقد خففت محكمة الاستئناف بعد ذلك حكم الإعدام إلى المؤبد وحكم المؤبد إلى عشر سنوات .

واعتبرت أن هذه التظاهرات رفض من حزب الأمة للتجربة الديمقراطية التي ظهرت نتائجها في الانتخابات ... وليست موقفًا ضد مصر .

تحرير مصر

كان نجاح مباحثات السودان التي لم تستغرق أكثر من ثلاثة شهور حافزًا على الإسراع في بحث مشكلة مصر، وتحريرها من جنود الاحتلال ومن قيود الاستعمار.

وكان السؤال الذي يلح عليّ ... كيف أبدأ؟

والبداية لن تكون جديدة، فالكفاح ضد الاحتلال البريطاني قديم وعريق ومتعدد الأشكال ... مصطفى كامل ومحمد فريد والحزب الوطني وثورة ١٩١٩ والوفد تحت قيادة سعد زغلول ومصطفى النحاس ... وحركات الشباب السرية لاغتيال الجنود البريطانيين ... وارتباط جماهير العمال والطلبة في تظاهرات ١٩٤٦، وأخيرًا الكفاح المسلح ضد البريطانيين في معركة القناة خلال حكم الوزارة الوفدية عام ١٩٥١.

صحيح أن حريق القاهرة والأحكام العرفية قد أوقفت حركة الكفاح المسلح حتى انفجرت حركتنا في ٢٣ يوليو.

وكان وجود القوات البريطانية على بعد ٩٠ كيلو مترًا من القاهرة، عاملًا في تقدير الموقف ... وتعمدت ألا أعزل الملك فورًا منذ اللحظة الأولى خشية أن يكون مستندًا إلى هذه القوات، فقدمت له طلباتي المحدودة - كما ذكرت قبل ذلك - لتكون بمثابة جس النبض لحقيقة موقفه.

وبعد أن عزلت الملك، لم تغمض عيناي لحظة عن خطر وجود هذه القوات ... الأمر الذي كان يضاعف حرصي على تماسك قيادة الحركة سواء في مجلس القيادة أو خارجه ... وجعلني ذلك أقبل أمورًا لا أرضى عنها ... ولكني كنت لا أستطيع تجاهل وجود هذه القوات.

ومعاهدة ١٩٣٦ تسمح باستخدام المنطقة للأعمال التدريبية فقط ... ولكنها تحولت إلى قاعدة عسكرية مليئة بالمعدات والمخازن ويحتلها حوالي ٨٠ ألف جندي، مع أن المعاهدة تنص على ألا يتجاوز العدد عشرة آلاف جندي.

وكنت خلال مباحثات السودان أحاول معرفة حقيقة الاتجاهات البريطانية ... ولو أني تعمدت ألا أخلط بين الموضوعين تحاشيًا لأية تعقيدات ... وموضوع اتفاقية السودان كان أكثر نضجًا واقترابًا من الحل .

أما مشكلة مصر فكانت تفرض هذا السؤال ، كيف أبدأ ؟

تجارب الحكومات السابقة في مفاوضة الإنجليز لتحقيق الجلاء كانت تنتهي بالفشل ... وصحيح أن مشكلة السودان كانت صخرة تتحطم عليها المفاوضات إلا أن الجلاء أيضًا كان صخرة أخرى لا تقل صلابة وعنادًا .

والكفاح المسلح نملك وسائله ولنا فيه تجارب ناجحة ، والضغط على البريطانيين لم يصل إلى ذروته كما وصل قبل حريق القاهرة .

وهنا لابد أن أشير إلى ما ورد بعد ذلك في محكمة الثورة على لسان رئيسها عبد اللطيف البغدادي أثناء مناقشته لفؤاد سراج الدين سكرتير الوفد ووزير الداخلية واتهامه له بأنه دخل معركة الكفاح المسلح دون استعداد .

وفي رأيي أن الوصول إلى الاستعداد الكامل قبل بدء الكفاح المسلح هو وهم من الأوهام ... فإنه خلال الكفاح تنصهر التجارب ، ويتبلور الأسلوب السليم وتظهر القيادات الشعبية الأصيلة .

وقد عرضت موضوع الاقتراب من حل المشكلة المصرية واختيار الأسلوب السليم لها على مؤتمر مشترك من أعضاء مجلس القيادة والوزراء ، وانتهت المناقشة إلى أن فترة الاستعداد لكفاح مسلح تأخذ خمس سنوات وقد تزيد ، وأن القتال يجب أن تتولاه كتائب الفدائيين وليس قوات الجيش ، واتخذنا قرارًا بتشكيل لجنة علنية في كل وزارة لتجنيد طاقات العاملين بها ، وقرارًا بتكليف كمال الدين حسين تأليف كتائب الفدائيين التي أصبحت الحرس الوطني فيما بعد ، ومن سخرية القدر أن الحرس الوطني الذي أمرت بتشكيله لقتال الإنجليز استخدم ضدي في أزمة مارس سنة ١٩٥٤ .

وكان كمال له خبرة سابقة في الأعمال الفدائية خلال حرب فلسطين .

ويظل السؤال ملحًا : كيف أبدأ ؟

الشعب لا يهضم فكرة العودة للمفاوضات وإضاعة الوقت فيها ... ومعظمنا يؤمن بالكفاح المسلح أسلوبًا ... والوزراء المرتبطون بأفكار الحزب الوطني وهم أغلبية يهتدون بمبدأ مصطفى كامل : «لا مفاوضة إلا بعد الجلاء» ، ولكنني مع ذلك أخذت طريق المفاوضات لأبدأ به ، متأثرًا في ذلك بعدة عوامل أهمها الرغبة في تحاشي مصادمة الثورة لقوات الاحتلال قبل أن تثبت جذورها في الأرض تمامًا ، ومنها أن الظروف التي تتم فيها المفاوضات قد تغيرت بعد عزل الملك وتجميد الأحزاب ، ومنها أيضًا ما قال به البعض من أنه لا يجوز في حكم العرف الدولي أن أرفض المفاوضات بداية ، وخاصة بعد نجاح مباحثات السودان وذلك حتى نكشف للعالم تعنت الإنجليز ، وأجد لنفسي مبررًا أمام الرأي العام العالمي في الاتجاه إلى الكفاح المسلح .

وكان الأمريكان منذ اللحظة الأولى للحركة يحاولون الاقتراب منها واكتساب ثقة رجالها ، وكنت قد أبلغتهم في صباح ٢٣ يوليو أن الحركة لا تستهدف التعرض للأجانب وذلك بوساطة علي صبري ضابط مخابرات الطيران في ذلك الوقت والذي كانت له صلة صداقة بالملحق الجوي الأمريكي «إيفانز» .

المرة الأولى التي رأيت فيها السفير الأمريكي جيفرسون كافري كانت على مرسى اليخوت في قصر رأس التين عصر ٢٦ يوليو ١٩٥٢ عندما حضر لتوديع الملك تلبية لرغبته ، وتبادلنا التحية دون حديث ، ومضت الأيام دون لقاء حتى لبيت دعوة عشاء في منزل البكباشي عبد المنعم أمين ، وهو منزل أنيق يطل على النيل عند كوبري عباس بالجيزة وكان حاضرًا معنا جيفرسون كافري وأربعة من رجال السفارة علمت فيما بعد أن اثنين منهم من رجال المخابرات المركزية الأمريكية ، وكان معي جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر وعبد اللطيف البغدادي وزكريا محيي الدين ومحمد رياض قائد الحرس ، وتكررت الدعوة مرة أخرى في نفس المنزل بعد أسبوع واحد .

كان جيفرسون كافري واضحًا في حديثه ، قال : إن حكومته تخشى تسلل الشيوعية إلى مصر ، وترى ضرورة وجود أجهزة أمن قوية لحماية شعبها ، وعرض معاونة أجهزة المخابرات المركزية لها في هذا الأمر ... كما تحدث عن ضرورة ارتباطنا بأحلاف «العالم الحر» .

وبنفس الأسلوب الصريح عارضت جيفرسون كافري قائلًا إن الشعب المصري بطبيعته لا يهتم بالشيوعية ، وأنا لا أخشى من أي تسلل شيوعي إلى مصر كما أننا ضد أي استعمار أو قيد على حريتنا من أي نوع ، ورفضت فكرة تعاون أجهزة الأمن مع المخابرات المركزية الأمريكية قائلًا : إنني لا أريد تقييد حرية المواطنين وإن تقوية هذه الأجهزة يجعلها في آخر الأمر هي التي تحكم فعلًا ، وكفى ما عانيناه وعاناه شعب مصر من القلم السياسي ... أما من حيث الأحلاف فلا حديث عنها قبل الجلاء الكامل غير المقيد بشروط .

وتعمدت أن أصرح لوكالة اليونيتدبرس ونحن على وشك التفاوض مع الإنجليز بأنني : «أصر على أن يكون الجلاء غير مشروط بشرط ما ، فنحن غير مستعدين لمناقشة أية منظمة للدفاع عن الشرق الأوسط سواء كانت حلفًا ... أو ميثاقًا أو تحت أي اسم تطلقه عليها» .

وانقطعت بعد ذلك اجتماعاتي الخاصة مع الأمريكان وإن كانت قد استمرت هذه الاجتماعات سرًا مع جمال عبد الناصر وعدد من أعضاء مجلس القيادة ، ولما علمت ذلك عارضت هذا الاتجاه بشدة ووجهت لهم النصح في أن يبتعدوا عن هذه الاتصالات ولكن ذلك لم يمنع مداومة هذه الاتصالات السرية .

كنت نازلًا من مكتبي في مجلس قيادة الثورة الساعة ١١ مساء ومررت على جمال عبد الناصر فوجدت عنده كيرمت روزفلت الذي حضر العشاء معنا عند عبد المنعم أمين ، فسألته عن سبب وجوده بعد أن توقفت عند باب الغرفة ، فقال لي : إنه كان يرغب في مقابلة سيادتكم ، وقد غضبت جدًا من هذا التسلل الأمريكي وأجبت جمال عبد الناصر بجفاء : أنا أكره رجال المخابرات ولا أريد مقابلة هذا

الرجل وإذا كان الأمريكيون يريدون الاتصال بي فليقابلني السفير الأمريكي ، وتركت كيرمت روزفلت في مكتب جمال عبد الناصر واصطحبته معي وقلت له : إن وجود رجال المخابرات الأمريكية في مبنى مجلس الثورة أمر خطير جدًا ، وقلت له محذرًا : إن الأمريكيين يريدون تخريب الثورة والقضاء عليها واحتواءها لتسير في ركاب أمريكا ، وقلت له : يجب أن تقطع هذه الاتصالات فوعدني بذلك ، ولكني علمت فيما بعد أن هذه الصلات لم تنقطع ؛ بل استمرت وزادت .

لست أريد بذلك إطلاق الأحكام أو إثارة الشبهات ، ولكني استنكرت اتصالًا يتم بين قيادات سياسية ، وعملاء في مخابرات دولة أجنبية .

وكان الأمريكان في هذه الفترة يظهرون في صورة الدولة التي تريد مساعدتنا في التخلص من الاحتلال البريطاني ، وكنت لا أجد مناسبة في أي مقابلة رسمية دون أن أثير معهم الحديث في ضرورة إقناع البريطانيين بقبول مبدأ الجلاء .

وما أن استقر رأيي عل المفاوضة حتى قررت أن تتم في ظروف غير هادئة بالنسبة للبريطانيين ، وأمرت ببدء حرب العصابات من جديد في منطقة القناة بعد توقيع اتفاقية السودان .

وبدأت المفاوضات في مايو سنة ١٩٥٣ ، وتشكل وفد مصري برئاستي وعضوية جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر وصلاح سالم وعبد اللطيف بغدادي ووزير الخارجية محمود فوزي ، وقد راعيت في تشكيل الوفد أن يكون من العسكريين حيث اتفقنا على أن تقتصر المحادثات على تنظيم تفصيلات الجلاء فقط .

وبعد أيام قليلة أعلنت قطع المباحثات بعد أن لمست مراوغة من الجانب البريطاني تستهدف استغلال مسألة الفنيين اللازمين للقاعدة وسيلة لجعل الاحتلال البريطاني غير المشروع لمصر احتلالًا شرعيًا وأبديًا .

وأعلنت للشعب أني قطعت المباحثات نتيجة محاولة الإنجليز العبث بالمبدأ الذي جعلته أساسًا للمفاوضات وهو جلاء جنود الاحتلال عن أرضنا جلاءً كاملًا دون قيد أو شرط .

وصادف أن وصل الزعيم الهندي جواهر لال نهرو رئيس وزراء الهند، ومحمد علي رئيس وزراء الباكستان في الطريق إلى بلادهما عائدين من لندن بعد مؤتمر الكومنولث، وكنت مجتمعًا بهما في قصر الجمهورية، ونحن نحتفل يوم ٢٣ يونيو ١٩٥٣ بميلاد الجمهورية وبعد أسابيع من قطع المفاوضات.

قال لي نهرو وهو يقف بجانبي يطل على الجموع التي تهدر بالهتاف باسمي في ميدان الجمهورية: «إن مشهد الشعب هو أروع مشهد في الحياة»، ثم همس في أذني قائلًا: «إن المفاوضين البريطانيين سوف يجبرون على العودة إلى مائدة المفاوضات وقبول الجلاء غير المشروط ما دامت صلتك بهذه الجماهير وثيقة».

ولم تكن هذه هي المرة الأولى التي أقابل فيها نهرو ... كنت قد قابلته قبل ذلك في مطار القاهرة أثناء مروره بها، وقد أعجبتني شخصيته الهادئة والتقيت معه في أفكار الديمقراطية التي كان يتحدث عنها في ثقة شديدة ... وطلبت منه أن يشرح أفكاره لزملائي في مجلس الثورة.

وخرجنا معًا في رحلة إلى القناطر الخيرية ومعنا جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر وصلاح سالم وخالد محيي الدين ... وكان محور الحديث في هذه الجلسة هو أهمية الديمقراطية في بناء الشعب، وإصرار نهرو عليها باعتبارها طريق التحرر والتقدم الاجتماعي أيضًا.

وكان ظهور نهرو ومحمد علي أمام جماهير الشعب مظهرًا من التعاون بين الدول التي تناضل من أجل حريتها واستقلالها.

وفي هذا اليوم كان هناك مظهر آخر من مظاهر الوحدة الوطنية ... كان من خطباء الليلة شيخ الأزهر وبطريرك الأقباط وحاخام اليهود.

ووقف جمال عبد الناصر يطلب من الجماهير أن تقسم معه قائلًا:

«اللهم إنا نشهدك، وأنت السميع العليم، أننا قد بايعنا اللواء أركان الحرب محمد نجيب قائد الثورة رئيسًا لجمهورية مصر، كما أننا نقسم، أن نحمي الجمهورية بكل ما نملك من قوة وعزم».

كان وقف المفاوضات بمثابة النور الأخضر لتحرك العمليات الفدائية في منطقة القناة التي كانت تتم تحت إشراف وقيادة ضباط من المخابرات المصرية ... كانت السفارة البريطانية تقدم لي الاحتجاجات ، وأجبت إجابة واحدة لا تتغير ، وهي أنني سأعمل على حفظ الأمن مع تقديري للشعور الوطني الملتهب .

قابلت عضو البرلمان البريطاني ريتشارد كروسمان وقلت له : «قل لإيدن : إن صبر مصر أوشك أن ينفد وإن فرصة الوصول إلى اتفاق مشرف لن تظل سانحة إلى الأبد» .

وطلب جيفرسون كافري مقابلتي ليبلغني عن زيارة جون فوستر دالاس لمصر وقال لي في معرض الحديث : إن حوادث الصدام بين الحكومتين المصرية والبريطانية تهدد باضطراب في منطقة الشرق الأوسط وهي منطقة يهم أمريكا استمرار الهدوء فيها في هذه الفترة التي التهبت فيها الحرب الباردة بين الكتلتين الغربية والشرقية ، وقلت له في بساطة وصراحة : إن مراوغة الإنجليز كانت هي السبب الرئيسي في قطع المفاوضات ، وفي عودة حرب العصابات .

وعرض جيفرسون كافري وساطة الأمريكان مرة أخرى بعد أن كانوا قد توسطوا في تسهيل بدء المفاوضات ... واقترح أن يشتركوا في المفاوضات كطرف ثالث ضمانًا لنجاحها ، ولكني رفضت هذا الاقتراح لاعتقادي بأن المصالح الأمريكية البريطانية أكثر اقترابًا من المصالح الأمريكية المصرية .

وعرض كافري اقتراحًا آخر يتضمن عرضًا للوساطة بيننا وبين الإنجليز بقصد تضييق شقة الخلاف وتحديد المحادثات إذا بدأت في التفصيلات مما يزيد من فرصة النجاح ... وقبلت ذلك على ألا يرتبط حديث الجلاء بموضوع تسليح القوات المصرية أو التعاون الاقتصادي أو موقف مصر الدولي من النزاع بين الكتلتين .

ووصل جون فوستر دالاس إلى القاهرة ضمن برنامج لزيارة عدد من دول المنطقة ... وكان انطباعي الأول عنه أنه يمثل راعي البقر الأمريكي الذي تنقصه رقة الحضارة .

قدم إلى دالاس رسالة شكر من الرئيس أيزنهاور عن هدية كنت قد أرسلتها له مع سفيرنا في واشنطن «أحمد حسين» وكانت تمثالًا لآلهة الحكمة من آثار مصر القديمة ... ومع خطاب الشكر هدية من الرئيس أيزنهاور عبارة عن مسدس غطيت قبضته بالفضة ونقش عليه العبارة الآتية بالإنجليزية : «إلى الجنرال نجيب من صديقه الجنرال أيزنهاور» .

وقال دالاس وهو يقدم المسدس : « إنه هدية عظيمة » ، وعقب جيفرسون كافري بقوله : «إنها هدية نافعة ولكن لتأييد السلام» ، وقلت لهما فورًا وأنا أضحك : «إننا نستخدم السلاح فقط في حالة الدفاع عن النفس» .

وكان المسدس بلا ذخيرة وعندما حاولت البحث له عن ذخيرة لم أجد لأنه كان من عيار خاص غير متوافر !

وبدأ دالاس حديثه مشيدًا بحركتنا وما حققته في مجال الإصلاح الداخلي ثم انتقل إلى الشيوعية وخطرها على الشرق الأوسط قائلًا : «إن روسيا تريد السيطرة على العالم عن طريق ونشر الشيوعية وإن أمريكا تقوم بعمل حزام حولها للدفاع عن العالم الحر ، إن الشرق الأوسط يمثل جزءًا هامًا في هذا النزاع ، وإنه يجب قيام حلف من الدول العربية بزعامة مصر لاستكمال هذا الحزام ، وإن حكومة الرئيس أيزنهاور عنيت بدراسة الدفاع عن الشرق الأوسط بالاشتراك مع بريطانيا وإن مسألة الدفاع عن هذا الجزء من العالم ورفاهيته هي من المسائل التي تعني بها الحكومة الأمريكية» .

كان دالاس يتحدث بلهجة التاجر الذي يريد أن يروج لبضاعته ... والمعاني التي رددها هي التي سبق أن سمعتها من جيفرسون كافري في حفل العشاء الذي أقامه البكباشي عبد المنعم أمين قبل أن يخرج من مجلس القيادة ليعين سفيرًا في هولندا ، وهو لم يخرج مستقيلًا وإنما خرج بناء على قرار صدر من المجلس لأسباب لا أحب أن أعرضها ؛ لأنه لم يحقق فيها .

وكان ردي على دالاس بأن الخطر الشيوعي هو خطر محتمل ولكن الواقع الآن هو أن الإنجليز يحتلون بلادنا فعلًا رغم إرادتنا ، فهم الآن أعداء لنا ... وأنه بديهي أنه لا يمكننا التحالف مع أعدائنا ، وقلت له : إن جلاء الجيوش البريطانية هو أهم شيء أجمع عليه الشعب المصري .

أما الحديث عن عمل حزام حول الاتحاد السوفيتي واشتراك مصر في حلف مع العالم الحر فهذا أمر لا يمكنني البحث فيه الآن ... ولكنني أعدك بدراسة هذا الموضوع بعد جلاء الإنجليز وتحرير إرادتنا .

وأوضحت لدالاس أسباب قطع المفاوضات الأخيرة ، ذاكرًا له أن الإنجليز قد وصلوا بالمفاوضات إلى طريق مسدود .

وقال دالاس : إنه لابد من وجود عمل يتمشى مع السيادة الكاملة لمصر مع جلاء القوات البريطانية ، على أن ينظم هذا الجلاء ، حتى تظل القاعدة الحربية الهامة في منطقة القناة بمستودعاتها في أمان تام ، وأن تكون ميسرة الاستعمال «العالم الحر» في حالة قيام حرب في المستقبل .

وختم دالاس حديثه راجيًا مني أن يخيم الهدوء على منطقة الشرق الأوسط حتى يعود إلى واشنطن ويجتمع بالرئيس أيزنهاور .

وكان مستر تشرشل رئيس الوزارة البريطانية قد أدلى بتصريح يوم وصول مستر دالاس قال فيه : «يبدو أن مصر تقبل أن تكون أمريكا طرفًا ثالثًا في مباحثات الجلاء» ، وهو ما سبق أن عرضه علي السفير جيفرسون كافري ورفضته ، وقد سألت دالاس عن تصريح تشرشل ، فقال : إنه اطلع عليه ، ولم يعقب .

وخشيت أن يكون دالاس قد دبر ذلك سرًا مع تشرشل حتى نوضع أمام الأمر الواقع ؛ ولذا أدليت بعد الاجتماع بتصريح قلت فيه للصحفيين تعقيبًا على تصريح مستر تشرشل : «إننا لن نقبل خصمًا ثانيًا ، فما قاله تشرشل غير صحيح» ، وقد علمت فيما بعد أن هذا التصريح أغضب مستر دالاس .

وسافر دالاس إلى لبنان حيث كان كميل شمعون رئيسًا للجمهورية وصائب سلام رئيسًا للوزراء ، واستقبل هناك بمظاهرات معادية وهتافات صاخبة .

وكانت زيارة دالاس لمصر قد مضت هادئة ، إلا أن أحمد أبو الفتح كتب مقالًا ينقد فيه تصرف سفيرنا في واشنطن «أحمد حسين» الذي هرع إلى القاهرة ليكون في استقبال دالاس بعد سفره لأمريكا بعشرة أيام وتقديم أوراق اعتماده بخمسة أيام .

وقد دفعني موقف الشعب اللبناني إلى التساؤل :

لِمَ لَمْ تتحرك في مصر مظاهرات ضد دالاس؟

وأرجعت ذلك إلى عدة عوامل ، منها ثقة الجماهير في وطنية الثورة ومنها إلغاء الأحزاب السياسية التي كانت تحرك الجماهير ، ومنها أيضًا أننا لم نستطع خلق تنظيم قوي يكتسب ثقة الناس .

هيئة التحرير تكونت في ظروف لا تسمح بخلق تنظيم سياسي قوي ؛ لأنها اعتمدت على العسكريين الذين لا يحسنون فهم العقلية الشعبية ، ولا يجيدون المرونة السياسية ... وانتشر الضباط كما سبق أن أوضحت في مختلف تنظيمات الهيئة على امتداد الجمهورية ... وكانت هناك حساسية قد بدأت تظهر بين المدنيين والعسكريين ... بعد أن أساء التصرف عدد من العسكريين .

ولذا فإن تنظيمات هيئة التحرير قد خلت من الشخصيات السياسية النظيفة التي مارست العمل السياسي قبل الثورة ، وعفت عن الانتساب إليها العناصر الحزبية التي كنت أتمنى أن تلتحق بها ، ولم يعد يتهافت عليها إلا نوع جديد من المتسلقين والانتهازيين .

وكان مفروضًا أن تكون هيئة التحرير هي أساس وحدتنا الوطنية في مواجهة قوات الاحتلال ... ولكنها تحولت مع الأسف إلى هيئة ضعيفة متهالكة لا تظهر إلا في الاجتماعات العامة حيث أجادوا جمع الجماهير للاستماع إلى الخطب في السرادقات .

كنت أتمنى أن تنطلق في القاهرة تظاهرات ضد زيارة دالاس الذي قلت عنه لزملائي إنه : «تاجر أحلاف» ، يود أن يرغمنا على شراء بضاعته .

ولكنني لم أكن أود أن تكون حركتها بإشارة من السلطة ... كنت أود أن تكون حركة ذاتية نابعة من عواطف الجماهير ، ولكن يبدو أن الإجراءات الاستثنائية التي اتخذت بتشكيل محكمة الثورة ومحاكمات الضباط واعتقال السياسيين قد أضعفت من مبادرات الجماهير في التعبير عن رأيها وإرادتها .

وكان مبدأ عدم الارتباط بأية أحلاف عسكرية قد أصبح يقينًا وعقيدة منذ أعلنت حكومة الوفد ذلك ، بعد أن تقدم سفراء أمريكا وبريطانيا وفرنسا وتركيا بطلب مشترك إلى الدكتور محمد صلاح الدين وزير الخارجية يطلبون فيه دخول مصر حلف دفاعي يسمى «منظمة حلف الشرق الأوسط» ، وأعلنت الحكومة الوفدية في البرلمان رفضها لذلك .

ومنذ اللحظة الأولى للثورة أخذت نفس الوجهة ... وأذكر أني أقبلت على نهرو مرحبًا بعد مؤتمر صحفي له قال فيه : إنه لا يرى ضرورة لقيام أحلاف عسكرية ، وقلت له : «إنك تحارب معنا في معركتنا» .

وأجاب نهرو في تواضع شديد : «إن انتصارك في معركة الأحلاف انتصار لنا» .

وسافر دالاس ، وبقيت أنتظر ما يرد من واشنطن ، ولكن شيئًا جديدًا من أمريكا لم يصل .

كنت قد طلبت أسلحة للجيش المصري خلال أحاديث العشاء مع جيفرسون كافري ورجال السفارة ، واتضح لنا أن هناك عقدًا بشراء أنواع معينة من السلاح تعاقد عليها الملك فاروق بمبلغ قيمته خمسة ملايين دولار ، وحاولت بصفتي قائدًا عامًّا للقوات المسلحة أن أغير أنواعها وأستبدل أصنافها ... وقدمت بذلك قائمة جديدة ، وكان مستر وليم فوستر مساعد وزير الدفاع الأمريكي قد زار مصر وطلب إرسال بعثة مصرية للتحدث مع المسؤولين في البنتاجون عن ذلك ، وسافرت فعلًا بعثة يرأسها علي صبري ، لتبقى ثمانية أسابيع ثم تعود بلا نتيجة .

وقدمت قائمة ثالثة بطلباتي من الأسلحة إلى دالاس ، ولكنه حملها معه بلا نتيجة أيضًا .

وكان السلاح الوحيد الذي حصلت عليه من أمريكا هو المسدس ذو القبضة الفضية الذي أرسله إليّ أيزنهاور بلا ذخيرة ولم أجد له ذخيرة حتى يومنا هذا !

وصرحت للصحافة قائلًا : « لابد أن نحصل على أسلحة حديثة من دولة ما وفي حالة امتناع أمريكا والديموقراطيات الغربية عن مساعدتنا فمن البديهي في هذه الحالة أننا سنلجأ إلى غيرها » .

وذات يوم في ديسمبر عام ١٩٥٣ حضر لزيارتي السفير السوفيتي بنيامين سولود ، وأثناء تناولنا فنجاني القهوة قال لي :

- لماذا أنتم مع الغرب ضدنا ؟

وقلت له متهكمًا :

- لأن الغرب ومنه الإنجليز أصدقاؤنا ، أما أنتم الروس فإنكم تحتلون بلادنا ، وظهرت الدهشة على وجه سولود وقال مستنكرًا :

- نحن نحتل بلادكم ؟!

قلت له :

- نعم ولهذا نحن ضدكم .

ولما وضح أني أداعبه ظهر الارتياح على وجهه بدلًا من الدهشة وقال لي :

- إذا كان الإنجليز يحتلون بلادكم فلماذا لا تطردونهم ؟

وقلت له :

- نحن لا نملك السلاح الذي يهيئ لنا معركة ناجحة مع ٨٠,٠٠٠ جندي بريطاني .

وفاجأته بقولي :

- لماذا لا تقدمون لنا السلاح ؟

وقال السفير في صراحة :

ـ إذا قدمنا لكم السلاح استخدمتموه ضدنا .

وقلت له :

ـ كيف نستخدمه ضدكم ؟ هل سنعبر سيناء وإسرائيل وسوريا وتركيا والقوقاز ؟

وأضفت قائلًا :

ـ المنطق يقول : إننا أصدقاء لكم ولا يوجد سبب واحد للعداوة معكم ... فكل قطعة سلاح تشجعنا على محاربة الاحتلال .

قال سولود :

ـ هل السيد الرئيس جاد فيما يتحدث به ؟

وأكدت له أنني جاد تمامًا في ذلك ، وأنني على استعداد للحصول على السلاح من أي دولة تمدنا به .

وقال سولود :

ـ سأكتب إلى موسكو وأوافيك بالرد .

وبعد ثلاثة أسابيع زارني سولود في المنزل ... وكان يوم جمعة وقال لي : إن موسكو وافقت على إعطائكم السلاح من ناحية المبدأ ونحن ننتظر منكم تفاصيل ما تطلبون .

وشعرت ببهجة شديدة ؛ لأن الفرصة واتت للرد على الأمريكان الذين امتنعوا عن إرسال الأسلحة لنا ، وأرسلت السفير إلى عبد الحكيم عامر بصفته وزيرًا للحربية وقائدًا عامًا للقوات المسلحة ، طالبًا منه إعداد قائمة بالأسلحة المطلوبة .

وتابعت الموضوع مع عبد الحكيم في حدود ما سمحت به مشاغلي ؛ بل وبعض متاعبي ... وكنت أسمع منه أن الموضوع محل دراسة لما يستلزمه تغيير نوع السلاح في تنظيم وتكتيك القوات المسلحة .

واعتبرت الموضوع في غاية السرية لا أتحدث عنه ولا أصرح به ... وكان تسليح الجيش أحد الأهداف التي أتطلع إليها ، بعد مأساة حرب فلسطين سنة ١٩٤٨ التي دخلناها على غير استعداد .

أعلن الملك خلال حكم وزارة محمود فهمي النقراشي «باشا» تحريك الجيش للقتال في فلسطين ... وأذكر أن النقراشي «باشا» كان مترددًا إلى أن وصلته تأكيدات بالمساعدة من البريطانيين فغير رأيه فجأة وأصبح متحمسًا للحرب .

وقد علمت ذلك من نائب وفدي هو الأستاذ خليفة علي محمود بناء على ما صرح به النقراشي لفؤاد سراج الدين زعيم المعارضة الوفدية في مجلس الشيوخ في ذلك الوقت ... وهذا النائب كان وساطة لقاء بيني وبين فؤاد سراج الدين فقدمت له تقريرًا عن أخطاء حرب فلسطين ومشاكل الجيش وذلك بعد أن تولت الوزارة الوفدية الحكم .

كانت فكرتي ألا تتورط الجيوش العربية في حرب نظامية ... لما يحتاج إليه ذلك من أسلحة وتدريب لم يكن في حقيقته متوفرًا للجيوش التي كان اهتمامها يجذب قسرًا إلى شكليات وطوابير استعراضية .

كانت أجهزة الدعاية العربية قد ركزت دعايتها على أن سبعة جيوش عربية سوف تقتحم فلسطين ، وكان قلبي يهبط من الأسى لمعرفتي حالة بعض الجيوش العربية من الداخل .

كنت مقتنعًا بأنه إذا كان الصهيونيون يحاولون فرض سيادتهم على أرض فلسطين عن طريق العصابات الإرهابية «أرجون زفاي ليومي وشتيرن والهاجاناه» فإن مقاومتهم لا تكون إلا عن طريق حرب عصابات أخرى ، تعتمد على الفلسطينيين والمتطوعين العرب .

مثل هذه الحرب لو كانت قد بدأت لما انتهت بما انتهت إليه حرب فلسطين سنة ١٩٤٨ عندما تعثرت القوات النظامية هناك ... وقامت إسرائيل على أكثر مما قرره مشروع هيئة الأمم لتقسيم فلسطين .

كانت حرب العصابات العربية سوف تشتعل وتلهب وتحاصر العدوان الصهيوني المستورد من الخارج على الأرض العربية ... ورغم قسوة بعض العصابات الصهيونية وجرائمها البشعة ، فإن ارتباط حرب العصابات بالوجود الشعبي الفلسطيني لم يكن ليدفع بسطاء الناس إلى هجرة حقولهم ودورهم تحت الإيحاء بأنهم سيعودون إليها بعد أيام عندما تنتصر الجيوش العربية السبعة .

حرب العصابات كانت ستعمق جذور الشعب الفلسطيني في أرضه ، ولكن هذا خيال لن يغير التاريخ ... ولن يمحو المأساة ... ولكني سجلته مكتوبًا في التقرير الذي قدمته إلى فؤاد سراج الدين عندما كان وزيرًا للداخلية سنة ١٩٥٠ وطلبت منه أن يرفعه إلى الملك ومصطفى النحاس ووزير الحربية مصرًا على أن يظل توقيعي عليه ، بعد أن طلب مني فؤاد سراج الدين حذف توقيعي من هذا التقرير خوفًا من بطش الملك .

كان احتمال حصولنا على الأسلحة من الاتحاد السوفيتي يغمر قلبي بالأمل في أن تتحول قواتنا المسلحة إلى قوة ضاربة حقيقية .

ورغم أنني جرحت ثلاث مرات في حرب فلسطين ... وقاومت إنشاء دولة إسرائيل إلا أني أعتقد أن شعار تدمير إسرائيل بعد تكوينها هو شعار يحتاج إلى تفكير وتدبير ووزن عميق لمقتضيات الظروف .

وإذا كان مشروع التقسيم قد ضاع منًا بسبب سياسة حكومات كانت في الغالب ضالعة أو منجذبة إلى مخططات الاحتلال بوعي أو بغير وعي ... والمثل يقول : «الطريق إلى جهنم مفروش بالنوايا الطيبة» ، فإن واجبنا الآن وقد تحررت مصر من هذه الحكومات أن تقول كلمتها صريحة .

عندما زار القاهرة أدلاي ستيفنسون الذي كان مرشحًا لرئاسة الجمهورية الأمريكية قال لي : «إن إسرائيل والدول العربية يجب أن تعيش» .

ووافقت أدلاي ستيفنسون على رأيه وأضفت قائلًا : إنني أعتقد أن إسرائيل يمكن أن تعيش كدولة رمزية مثل الفاتيكان لا تكون لها أطماع توسعية في أرض العرب .

وقد رحب أدلاي ستيفنسون برأيي قائلًا : إنه يمكن أن يكون نقطة بدء للبحث في استقرار الأحوال والأمن في منطقة الشرق الأوسط .

وكان يقيني أن مشكلة إسرائيل ليست صراعًا بين معتنقي الأديان السماوية ... والعرب لا يحملون لليهود عداوة خاصة ؛ بل إن اليهود لم يتعرضوا عبر تاريخهم الطويل لاضطهاد عنصري أو ديني في البلاد العربية ، وخاصة في التاريخ الحديث .

وفي مصر وصل اليهود إلى مركز الوزارة ، وعاشوا حياة سلمية مع جيرانهم المسلمين أو المسيحيين ... وعندما فتح سلفاتور شيكوريل وهو يهودي محله الجديد الذي بناه بعد حريق القاهرة ، ذهب البكباشي أحمد أنور قائد البوليس الحربي مندوبًا عن مجلس القيادة في حفل الافتتاح ، وحرصت على زيارة معبد الطائفة اليهودية يوم عيد الغفران حيث أمضيت وقتًا طيبًا مع الحاخام الأكبر حليم ناحوم الذي كان عضوًا في مجمع اللغة العربية .

كان يقيني أن إسرائيل ليست هي عدونا الأول في هذه الفترة ... كانت عداوتي تتركز على جنود الاحتلال في القناة ... وكثيرًا ما فكرت في موقف الجيش المصري وهو يعبر قناة السويس ليحارب في فلسطين وخلف ظهره جنود الاحتلال .

هل كان ممكنًا أن يدخل الجيش المصري معركة لا يرضى عنها الاحتلال ... ولا أقول يخطط لها؟

كثيرًا ما ألح عليَّ هذا السؤال ... وكثيرًا ما فكرت في أن مشكلتنا الرئيسية الآن هي في مصر ... وفي نظامها الملكي ... وفي وجود قوات الاحتلال .

ولذا لم أنجرف إلى تصريحات مضادة لإسرائيل ... مقتنعًا بأن تصفية قضيتنا مع الاحتلال ، واتجاهنا إلى بناء مصر الحديثة ، سوف يجعلاننا أكثر واقعية وقدرة على حل مشاكلنا مع هذه الدول الوليدة .

أعجبتني كلمات وصف بها جان ماندلستام استراتيجية ثورتنا بالنسبة للقضية الفلسطينية بأنها كانت تمثل «الاقتراب الحذر والمعقول» .

وأذكر أن دافيد بن جوريون قد أدلى بتصريحات يتمنى فيها النجاح لثورتنا ...

وأعلن سياسة الانفتاح على مصر «الجديدة» ، وتحدثت جريدة «ها آرتس» عن إمكانات الحل السلمي مستندة على إمكانيات ـ كما قال جان لاكوتير مراسل وكالة الأنباء الفرنسية في مصر سابقًا ـ وضحت في اتصال علي ماهر رئيس وزراء مصر لها بزعماء الوكالة اليهودية خلال الفترة من ١٩٣٦ إلى ١٩٤٢ ، وإلى بعض تصريحات الدكتور محمود فوزي عندما كان سفيرًا لمصر في لندن .

ولم يكن التركيز سهلًا على حل القضية الفلسطينية ، وعقبة الاحتلال البريطاني تعوق المسيرة .

ولم نكن وحدنا في هذه القضية ... كانت معنا الدول العربية التي هزت بعضها هزيمة فلسطين ، فتغيرت نظم الحكم فيها كما حدث في سوريا عندما تعرضت لثلاثة انقلابات ، حسني الزعيم وسامي الحناوي وأخيرًا أديب الشيشكلي رئيس جمهورية سوريا الذي حضر لزيارة مصر .

ولم ترد إسرائيل كنقطة في جدول أعمالنا ... كان اهتمامنا مركزًا على تحرير مصر ، وكان اهتمام الشيشكلي مركزًا على حد قوله في القضاء على الفساد والظلم .

انتصار الشعب في دولة عربية ، ينقلها إلى حياة العصر ، ويجعلها سندًا للدول العربية الأخرى ... ولكني كنت مؤمنًا بأن تصدير الثورات أمر مستحيل ؛ لأنها يجب أن تنبثق من إرادة الشعب نفسه .

عندما أديت فريضة الحج بالسعودية عام ١٩٥٣ لم يستقبلني الملك عبد العزيز آل سعود في جده بدعوى المرض ، وهمس إليّ المستشارون الموجودون معي : بأنه لا داعي لزيارته في الطائف ... ولكني قررت أن أذهب إليه ، حتى أزيل من صدره بعض ما يكون قد علق به من جهة الثورة في مصر .

وقلت للملك عبد العزيز في صراحة : إني أعرف صلته الوثيقة بالملك فاروق ولكننا قمنا بثورة الجيش لنزيل الفساد من مصر ، وليس من أهدافي تصدير الثورة إلى البلاد العربية ... وإنني أحترم نظم الحكم في البلاد العربية ، وكذلك نظمها الاجتماعية والاقتصادية ، فكل بلد عربي له ظروفه الخاصة وما يصلح لبلد كمصر

من نظم اقتصادية أو اجتماعية قد لا يصلح لبلد كالسعودية أو اليمن أو الكويت، وقلت له : إننا نحترم كل البلاد العربية ولن نسعى أبدًا للتدخل في شؤونها الداخلية ... وذكرت العمل العظيم الذي قام به الملك عبد العزيز بتوحيد الجزيرة العربية ، وذكرت له أفكاري عن الوحدة العربية في الوقت الحاضر وقلت له رأيي أن تتم بين الدول العربية وحدة السياسة الخارجية والاقتصادية والثقافية كما تتوحد الجيوش العربية تحت قيادة واحدة وتسليح واحد وتنظيم عسكري واحد مع احتفاظ كل بلد بجيشه واستقلاله في شؤونه الداخلية ، وإلغاء الحواجز الجمركية وتأشيرات السفر بين البلاد العربية .

وقلت له : إننا لا نسعى لهذه الوحدة بالقوة فإن التاريخ قد تغير ولا يمكن أن تتم الوحدة الآن بحد السيف أو بتصدير الثورة وأن الوحدة تتم الآن باقتناع كل شعب أن مصلحته أن يدخل الوحدة عند توافر الثقة بين الشعوب العربية .

وقد ظهر الاطمئنان على وجه الملك عبد العزيز ووضع يده في يدي وقال إن مصر والسعودية حليفتان وصديقتان ولن يفصم هذه الصداقة والمحبة شيء وذكر لي بأن البعض حذره مني تحذيرًا شديدًا ونصحه بالحيطة من حركتنا المباركة عندما علم أنني ذاهب إلى السعودية للحج ومقابلة الملك عبد العزيز .

وزاد الاطمئنان في وجه الملك عبد العزيز ، وقال وهو يهديني سيفًا ذهبيًا : أهديته للمتحف الحربي بمصر ، إننا نقف معكم ونؤيدكم ونرجو لكم التوفيق .

كنت حريصًا على سلامة علاقتنا مع الدول العربية ، وعندما حضر نوري السعيد لزيارة مصر كان يحمل معه مشروعًا لاتحاد الدول العربية المتقاربة على هذا الأساس «السودان ومصر وليبيا» ثم «العراق وسوريا والأردن» ثم « تونس والجزائر مراكش» «المغرب الآن» وأخيرًا «السعودية واليمن والخليج» .

كان نوري السعيد متحمسًا لمشروعه يريد الحصول على موافقتي عليه ، وقد ذكرتني آراؤه بإسماعيل صدقي الذي كان أحد الأصوات المعارضة لدخول حرب فلسطين ، وكانت الشخصيتان متقاربتين .

وقلت لنوري السعيد : إنني لا أريد أن أقفز لتحقيق مشروعات تبدو خيالية قبل أن يتم الجلاء عن مصر ... وألح نوري في توضيح أهداف مشروعه من الناحية الاقتصادية ، ولكني قلت له : إنني لا أريد «جامعة عربية» أخرى يباركها الإنجليز الذين ما زالوا يحتلون الدول الثلاث التي ترتبط بمصر .

وأوضحت لنوري السعيد فكرتي من ناحية الوحدة قائلًا : إنني لا أريدها مثل «الهلال الخصيب» تفرض من أعلى ... ولكني أريدها وحدة تشعر كل دولة فيها بأن لها مصلحة في الارتباط بغيرها ... وحدة مصلحة وليست وحدة سياسية مفروضة .

أذكر أني زرت مركز التعليم بسرس الليان وكان يصمم في طلب عددًا من أبناء الدول العربية الشقيقة وقلت لهم : ليس هناك من ينكر اتحاد الدول العربية وليس منا من ينكر أثر هذه الدول في حفظ التوازن الدولي ... وأن علينا كخطوة أولى أن نوحد أفكارنا قبل توحيد سياستنا .

وليس هناك من ينكر أن الجامعة العربية تعتبر إطارًا تنظيميًا يمكن أن ينسق بين مختلف طاقات الأمة العربية ، ولكن شيئًا لم يتحقق لأن وحدة المصلحة غائبة ؛ ولأن بعض الدول العربية ما زالت حكوماتها تتحرك بأمر من الاستعمار .

وافتتحت إذاعة صوت العرب يوم ٤ يوليو ١٩٥٣ بحديث يدل على اهتمامنا بالقضايا العربية وحرصنا على التعاون مع الحكومات والقيادات العربية ، دون أن يكون في تخطيطي أن تتحول هذه الإذاعة إلى أداة هدم وقذف وإثارة .

وكان تحسين العلاقات بين مصر والدول العربية أمرًا لا يسعد الاستعمار ... صرح تشرشل بأنه يؤيد الصهيونية ويريد أن يرى إسرائيل أقوى دولة في شرق البحر المتوسط ... ولم يكتف بذلك ؛ بل أرسل خطابًا لأديناور يطلب فيه منع الضباط الألمان من مساعدة الجيش المصري .

ورددت على تشرشل في خطاب عام متجاهلًا أمنياته لإسرائيل والصهيونية حتى لا أصرف أنظار الجماهير إلى معارك جانبية ، وركزت الهجوم عليه وعلى

ادعائه بأن الضباط الألمان ينشرون النازية في الجيش المصري ، قائلًا : إن تشرشل كان يريد لجيشنا أن يظل معتمدًا على الإنجليز وحدهم ليزدادوا له تحطيمًا ... ولما صارت الأمور لأبناء مصر وعقدوا العزم على أن يجعلوا من جيشهم جيشًا وطنيًّا يستطيع أن يحرر بلده عن الإنجليز انقلب يطلق الشائعات ضد مصر ... وختمت خطبتي مستعيرًا بعض كلماته من أننا سندفع ثمن أمانينا عرقًا ودمًا ... ولم أشأ أن أقول كلمته الثالثة : «الدموع» ؛ لأننا كنا في وقت ما أظن أحدًا كان يذرف فيه الدموع .

ويشاء القدر أن يتخلى تشرشل عن منصبه في رئاسة الوزارة البريطانية لمرضه بعد أربعين يومًا فقط من خطبته ... ويتولى الرئاسة أنطوني إيدن وزير الخارجية .

وللخبراء الألمان في مصر قصة بدأت عندما عرض زكريا محيي الدين فكرة استخدام بعضهم في تنظيم جهاز المخابرات الذي أنشئ لحماية الوطن من أعدائه وكانت لهم في ذلك خبرة استعانت بها الولايات المتحدة في تنظيم مخابراتها المركزية .

وافقت على المبدأ وتركت التفاصيل لزكريا ، فقد اعتدت أن أضع ثقتي في زملائي وكلهم أكفاء برزوا في خدمتهم العسكرية ولم يكونوا من الضباط الخاملين ، فجمال عبد الناصر وزكريا محيي الدين وكمال الدين حسين كانوا من المدرسين في كلية أركان الحرب .

والأفكار النازية لم تكن واردة أو مطروحة ... ولم يكن أحد من مجلس القيادة يعتنق هذه الأفكار .

كان ربط تشرشل بين أمانيه الطيبة لإسرائيل والصهيونية ، وهجومه علينا بتهمة النازية أمرًا مثيرًا للتأمل ، في وقت كان العالم فيه لا يطيق فكرة معاداة السامية بعد الزعم القائل بأن هتلر أعدم في سجونه ومعسكراته ما يزيد على ٦ ملايين نسمة منهم عدد كبير من اليهود .

كان تشرشل مثل دالاس من تجار الأحلاف ... وقد علمت أنه احتج على أيزنهاور أثناء حديث تليفوني على إهدائه لي المسدس ذا القبضة الفضية الذي حمله دالاس ، قائلًا : إن هذا يعطي مؤشرًا يشجع المصريين ضد البريطانيين .

على أية حال لم أكن في حاجة إلى الرمز في هدية أيزنهاور فقد كان القتال ضد جنود الاحتلال في القناة لا يهدأ ولا يتوقف ... وهو لم يكن في هذه الفترة مثله قبل الثورة، متروكًا لمبادرة التنظيمات السياسية المختلفة؛ بل إنه كان منضبطًا تحت قيادة ضباط المخابرات العسكرية بالمنطقة، وهؤلاء قاموا بدور بارز مشرف، لعله أبرز أدوار حياتهم.

وعاد الأمريكان إلى وساطتهم لتفاوض مع البريطانيين مرة ثانية بعد أن أصبح إيدن رئيسًا للوزراء ... وقبلت وساطة الأمريكان، حتى لا تدخل اجتماعات المحادثات في دوامة الأحاديث التي يجيد البريطانيون إثارتها لتضيع الحقيقة وسط التفاصيل الكثيرة.

ودارت الوساطة على مدة سحب القوات المعسكرة في القناة وعلى المدة اللازمة لتصفية قاعدة القناة، وقد تبين من المباحثات السابقة أن فيها من المنشآت والمستودعات ما أعد لتجهيز جيش قوامه مليون جندي للحرب في الشرق الأوسط خلال أيام محدودة، ولما لاح أن شقة الخلاف قد ضاقت إلى الحد الذي يرجى معه أن ينتهي الأمر بالاتفاق، بدأت المحادثات للمرة الثانية.

ولم تقم صعوبات كثيرة لتحديد المدة اللازمة لسحب القوات البريطانية إذ اتفق على تحديدها بثمانية عشر شهرًا، واتفق أيضًا على أن يتم ذلك تدريجيًا، وأن تحل القوات المصرية محل القوات المنسحبة أولًا بأول.

كنت أعلق اهتمامًا كبيرًا على أن تصبح قاعدة القناة في نهاية المدة المذكورة مصرية تمامًا وتحت يدنا، حيث كان هذا هو الضمان لتنفيذ الاتفاق على تصفية القاعدة... وواجهتنا عند هذه النقطة صعوبات نشأت من اختلاف وجهات النظر.

كان الأمريكان يقولون: إن قاعدة القناة لم تعد قاعدة بريطانية بقدر ما أصبحت قاعدة غربية استراتيجية أعدت للدفاع عن منطقة الشرق الأوسط بأكملها ... وإن تصفيتها في الظروف الدولية القائمة إنما تعني نقلها إلى موقع آخر ما لم ينجل الموقف عن استبعاد وقوع الحرب تمامًا.

ولذا كان الاتفاق على الجلاء مرتبطًا بأن تكون المدة التي تحدد لتصفية القاعدة كافية لنقلها أو لزوال خطر الحرب ... على أن تبقى خلال هذه المدة في حالة تصلح لاستعمالها وأن تعود إليها القوات البريطانية عند الضرورة .

ودار نقاش طويل حول مدة التصفية ... اقترحت فيها أن تكون ثلاث سنوات ونصفًا بعد الثمانية عشر شهرًا التي يتم فيها الجلاء ، في حين كان الجانب البريطاني يتمسك بأن تكون المدة خمس سنوات ونصف السنة .

وحدث خلاف ثان حول خبراء الصيانة البريطانية إذ أصروا على أن يكونوا في ملابسهم العسكرية ، في حين رفضت ذلك تمامًا .

وكان الخلاف الأكبر حول حق العودة للقاعدة إذ تمسكت بأن يحدد على نحو منضبط يقتصر على حدوث هجوم مسلح على مصر أو الدول العربية المشتركة في ميثاق الضمان الجماعي العربي ، في حين دخل الإنجليز في تعميمات حول العودة في حالة خطر الحرب أو قيام حالة دولية مفاجئة ثم انتهوا إلى المطالبة بإضافة تركيا وإيران ثم استبعدوا إيران وأصروا إصرارًا شديدًا على تركيا وأخيرًا استبعدوها أيضًا وأقروا وجهة نظرنا كاملة .

وكان الأمريكان يتوسطون لتقريب وجهات النظر خارج قاعة الاجتماعات ... واستطاعوا أن يصلوا مع البريطانيين إلى اتفاق بأنه إذا زدنا مدة التصفية ، تنازلوا عن عسكرة الخبراء وبعد استشارات مع المختصين المصريين وافقت على ذلك .

ولكني فوجئت والمفاوضات تمضي في طريقها بعدول الإنجليز عما كانوا قد قبلوه في خصوص ضبط حالة العودة إلى القاعدة ، ملحين في أن تشمل هذه الحالة أي هجوم على الشرق الأوسط وهو رقعة مائعة المعالم تضم إيران وتركيا .

ولم يقفوا عند هذا الحد ؛ بل ظهر من مذكراتهم الأخيرة أنهم يقصدون إلى بقاء القاعدة ذاتها بعد إنهاء مدتها .

وهنا كان الكيل قد فاض بي .

وأعلنت مرة ثانية دون تردد قطع المباحثات .

وهنا أتوقف قليلًا عند ظاهرة شجعت البريطانيين - في رأيي - على هذا التلاعب، وهذه المماطلة.

كانت أخبار الخلافات داخل مجلس القيادة قد تسربت خارج القاعات المغلقة وأصبحت حديث الكثيرين ... ولكني كنت حريصًا دائمًا على أن أكتم أخبارها في صدري، وأن أدخل إلى قاعة المحادثات مبتسمًا ومتحدثًا مع زملائي، وكانت وحدتنا داخل القاعة أمرًا رئيسيًا في مواجهة ممثلي القوات المحتلة وكنت أدرك ذلك تمامًا.

ولكني لاحظت ظاهرة تكررت هي كتابة بعض الأعضاء المصريين العسكريين أوراقًا صغيرة وتمريرها إلى جمال عبد الناصر، الذي كان يقرؤها ويشير إلى مرسلها بهزة رأس خفيفة.

وبعد الاجتماع مباشرة طلبت جمال عبد الناصر على مكتبي وثرت في وجهه ثورة عنيفة قائلًا له: إن تصرفاته أمام المفاوضين الإنجليز لن تضعف شخصي، ولكنها تضعف مصر ... وإنه مسؤول عن ذلك شخصيًا لأن مثل هذه التصرفات تعلن في ذاتها عن وجود خلافات ومن مصلحة العدو تعميق هذه الخلافات والاستفادة منها ... وإذا كان هذا مقبولًا في حدود مجلس القيادة أو حتى خارجه ... فإنه لا يمكن أن يكون مقبولًا ونحن على مائدة المفاوضات مع العدو.

كانت ثورتي عنيفة وغضبي شديدًا لأني وجدت أن الأمر قد تجاوز حدوده الشخصية إلى مصلحة مصر.

وذات يوم جاءني سليمان حافظ الذي كان قد أصبح مستشارًا لي بعد أن احتل موقعه كنائب لرئيس الوزراء عقب استقالة علي ماهر جاءني مثقلًا بهم يظهر واضحًا على قسمات وجهه، ويستفسر مني عن حقيقة ما يشاع من وجود خلافات بيني وبين أعضاء المجلس.

وكنت حتى هذه اللحظة أكبت عواطفي في صدري ... وأنظر إلى زملائي نظرتي القديمة ... كلهم أولادي أو إخوتي الصغار ... ولكني في هذه الجلسة شعرت أني أحمل عبئًا لا تحتمله نفسي.

كانت المحادثات لم تنقطع بعد، وكان ذلك بعد ثورتي في وجه جمال عبد الناصر بعد موضوع الورقة التي حاول بها أن يهز من كرامتي أمام البريطانيين الذين كانوا منا في هذه اللحظة في منزلة الأعداء.

وقلت لسليمان حافظ دون أن أروي له هذه الواقعة: إنني أفكر في الاستقالة لأول مرة.

عشت الفترة الماضية أمام احتمالين... كلاهما مر... إما تفجير الموقف في وجه هؤلاء الذين استهوتهم السلطة إلى حد العبث بكل شيء... وإما الاستقالة والبعد عن كل شيء.

وعارضني سليمان حافظ معارضة شديدة، واستنكر مني أن أفكر في الاستقالة في هذه الظروف الدقيقة.

والحقيقة أني كنت قد بدأت أستشعر الخطر، ليس على نفسي بل على مصر وما يمكن أن يحدث لها نتيجة هذا التمزق.

ووقع في هذه الفترة حادثان أكدا لي أن أصابع الاستعمار وأعوانه قد بدأت تلعب وتتحرك.

الحادث الأول: كان عندما أبلغني محمد رياض قائد حرسي وموضع ثقتي بأنه يحمل لي رسالة من المليونير أحمد عبود الذي كان في زيارة للولايات المتحدة الأمريكية... والمهندس المليونير أحمد عبود كان يملك عددًا من المشروعات الصناعية الكبرى، وحصل على قرض أمريكي كبير لتنفيذ مشروع السماد في السويس.

أحمد عبود لم يحمل محمد رياض الرسالة على غير معرفة؛ بل هو قريب له، وكانت الرسالة التي حملها رياض في أواخر عام ١٩٥٣ تقول: إنه - أي عبود - مفوض من المسئولين الأمريكيين لإبلاغي بأن جمال عبد الناصر يتآمر ضدي هو وبعض أعضاء مجلس الثورة... وأن الأمريكيين مستعدون ليقفوا بجانبي للتخلص من جمال عبد الناصر ومجلس الثورة، وكان ردي على ذلك رسالة حملتها لمحمد رياض إلى أحمد عبود ما زلت أذكر كلماتها:

«أنا أعرف أنك صديق الأمريكان ، وأنا لا أسمح لك بمزاولة هذا النشاط مع رفضي البات لهذا العرض ، وأرسل لك تحذيرًا بأنني سأصدر أمرًا باعتقالك إذا واصلت هذا النشاط» .

وطلبت من محمد رياض أن يبلغه الرسالة حرفيًا ، وعاد ليؤكد لي ذلك ويقول : إن عبود قد سقط في هلع شديد خوفًا من أن ينتهي الأمر إلى اعتقاله .

ولكني ضحكت عندما أبلغني محمد رياض بما حدث لعبود ، فليس من طبعي أن أطعن رسولًا يحمل لي رسالة مهما كانت طبيعته ... واستعدت في ذاكرتي ما قيل من أن أحمد عبود قد عين حسين سري رئيسًا لمجلس الوزراء في عهد الملك فاروق بعد أن دفع له رشوة مليون جنيه ليتخلص من وزارة نجيب الهلالي - وحسين سري كان عضوًا دائمًا في مجالس إدارة شركات أحمد عبود .

ولم تكن هذه الرسالة تحمل لي جديدًا ، فإن الأمور بيني وبين مجلس القيادة كانت تتردى يومًا بعد يوم ولم أستبعد حدوث مؤامرة ضدي مطلقًا ... كما أني لم أستبعد أيضًا أن تكون المخابرات الأمريكية قد أرسلت رسالة أخرى مضادة إلى جمال عبد الناصر مع رسول آخر وربما مع نفس الرسول .

ولم تكن هذه هي الرسالة الوحيدة فقد وصلتني رسائل شفوية أخرى من بعض الشخصيات العربية تنعي إليّ بأن لدى الأمريكان معلومات مؤكدة بأن جمال عبد الناصر يخطط لعزلي ، وأنهم - أي الأمريكان - مستعدون للعمل بجانبي للخلاص من مجلس الثورة ، وقد غضبت غضبًا شديدًا من هذه الرسائل ورددت بعنف على أصحابها قائلًا : إنني لا أقبل هذا ولا أرضى به ، ولا أسمح لنفسي أن أستعين بأجنبي على أبناء بلدي ... وقد تأثر حملة الرسائل من ردي العنيف ، ولكني لم أهتم بذلك مطلقًا ، رغم علاقتي الوثيقة بهم ، وقد استمرت صداقتنا بعد ذلك .

ودلتني هذه الرسائل على أن الأمريكان يبحثون عن منفذ يتسربون منه إلى عنق السلطة منذ الأيام الأولى للحركة .

ومع ذلك لم أعر هذه المحاولات اهتمامًا كبيرًا ... كنت على يقين من أن ارتباطي بجماهير الشعب هو الحماية الكبرى لي ، وأن أحدًا منا لن يحاول أن يستمد سلطته من أجنبي .

وكتمت هذه الرسائل في صدري لم أنقلها لإنسان ، فنحن لم نكن في موقف يسمح لنا بفتح النار على الأمريكان في وقت ما زالت فيه جنود الاحتلال البريطاني في مدن القناة .

وكانت حادثة الإنذار البريطاني لمحافظة الإسماعيلية ما زالت تعبر عن احتمال الصدام في أية لحظة ، وكان جاويش بريطاني قد اختطفه الفدائيون من منطقة القناة .

وكأنما انقلبت الدنيا رأسًا على عقب ، حاصر القائد البريطاني مدينة الإسماعيلية وعزلها تمامًا للتفتيش عن الجاويش البريطاني ، وأرسل إنذارًا لوكيل المحافظة باتخاذ إجراءات عنيفة ضد المدينة ... ونوقش الموضوع في مجلس اللوردات البريطاني وفي مجلس العموم أيضًا .

ولكني رفضت الإنذار البريطاني وأمرت وكيل محافظة الإسماعيلية برفض الإنذار .

وطلب مستر هانكي الوزير المفوض البريطاني مقابلتي لبحث هذا الموضوع ورفضت طلبه ولم أقابله .

كان الموقف يقترب من حافة الصدام ، حتى ظهر الجاويش فجأة خارج مصر في باريس ثم في لندن [١].

وتأكد لي بعد اجتماع لأقطاب الغرب عقد في برمودا في ديسمبر ١٩٥٣ وحضره تشرشل وإيدن وأيزنهاور ودالاس ورئيس وزراء فرنسا أن موضوع الجلاء عن مصر لم يكن موضع مناقشة ، ولم يعتبر أنه مفتاح السلام في الشرق الأوسط .

كل دول الغرب كادت تجمع على موقف موحد ضدنا ، والدولة الكبرى الوحيدة التي كانت تؤيدنا سياسيًا منذ عرض قضية مصر أمام الأمم المتحدة في عهد محمود فهمي النقراشي كانت الاتحاد السوفيتي ، وكانت علاقتي بسفيرهم طبيعة لا يمكن القول بأنها كانت حارة ولا يمكن القول أيضًا بأنها كانت باردة .

---

(١) راجع مذكرات فدائي مصري سعد زغلول فؤاد ، المكتب المصري الحديث .

قررت الذهاب لزيارة سفارة الاتحاد السوفيتي في ٧ نوفمبر أثناء احتفالهم بالعيد الخامس والثلاثين للثورة السوفيتية ، وكانت هذه هي أول مرة يتوجه فيها رئيس وزراء مصر لزيارة سفارة الاتحاد السوفيتي .

عندما توفي ستالين أدليت بتصريح قلت فيه : «إن ستالين كان بطلًا فذًا وسيخلد اسمه بين أسماء عظماء أبطال التاريخ من ذوي المواهب غير العادية ، ولن ينسى أحد ما سجله لبلاده من عظمة ومجد في الحرب العالمية الثانية » .

وصاحب هذه الفترة من أواخر عام ١٩٥٣ موافقة موسكو على توريد ما نطلبه من سلاح وتأخر الرد من عبد الحكيم عامر .

كنت أقارن دائمًا بين تصريحات الأمريكان والإنجليز الذين كانوا يصرون على بقاء قاعدة القناة تابعة لهم للدفاع عن العالم الحر حسب تعبير دالاس - وبين تصريحات كبار المسؤولين السوفييت التي كانت تؤيد حقنا في الحرية والاستقلال .

وكنت أجد نفسي منجذبًا إليهم وإلى صداقتهم ، رغم أني لا أحب الشيوعية ولا يمكن أن يقبلها الشعب المصري المتمسك بدينه .

وبعد انقطاع المحادثات بدأت مشاكل الموقف الداخلي التي كانت تتفجر في مجلس القيادة ، وفي صفوف الجيش ، وبين جماهير الشعب ، تلح على الناس وتكاد تشغلهم عن هدفنا الوطني الكبير .

ومع ذلك ظلت الاشتباكات تزيد مع قوات الاحتلال في القناة ، وصرح سلوين لويد في يناير ١٩٥٤ بأن استمرار الحوادث في القناة واختطاف الجنود البريطانيين يجعلان الاتفاق مع مصر أمرًا مستحيلًا .

وفي مارس قدم السفير البريطاني احتجاجًا على مصرع ضابط بريطاني كبير .

ورغم ذلك فقد قرأت في مذكرات الجنرال روبتسون كبير المفاوضين العسكريين أن جمال عبد الناصر كان يتصل بهم سرًا في هذه المرحلة .

ثم استؤنفت المباحثات للمرة الثالثة في يوليو ١٩٥٤ ، ولم أعد رئيسًا لوفد مصر ... كانت أحداث فبراير ومارس قد أدت إلى هذه النتيجة ... وتولى جمال

عبد الناصر الذي كان قد أصبح رئيسًا للوزراء رئاسة الوفد المصري في المباحثات التي وقعت اتفاقيتها الأولى بسرعة مذهلة بعد أيام فقط من بدايتها أي يوم ٢٧ يوليو ١٩٥٤ ، ثم عقد الاتفاق النهائي التفصيلي في ١٩ أكتوبر ١٩٥٤ .

ولم أكن قد قابلت جمال عبد الناصر بعد أحداث مارس إلا مرة واحدة ... وفي هذه المرة الوحيدة طلبت منه ألا يبرم اتفاقًا مع الإنجليز قبل أن يستمع إلى ملاحظاتي ؛ ولذا كانت مفاجأتي شديدة عندما وقع الاتفاق الأول دون أن يتيح لي فرصة إبداء الرأي .

وأعددت ملاحظاتي على الاتفاق في كتاب بعثت به إليه مع رسول خاص وكانت ملاحظاتي في إيجاز هي :

أولًا : وجود الفنيين الإنجليز غير خاضعين لسلطة الحكومة المصرية يضعف من سيادتنا ويحد من سيطرتنا على أرضنا .

ثانيًا : قبول عودة القوات البريطانية في حالة الهجوم على تركيا أمر يورطنا في مشاريع الدفاع الغربية ، حيث كانت تركيا مرتبطة بحلف الأطلنطي وقد سبق ورفضت ذلك أثناء مفاوضاتي مع الإنجليز .

ثالثًا : طالبت بضرورة عرض الاتفاقية على الشعب في استفتاء عام على أن تلغى الأحكام العرفية .

وكنت قد عقدت العزم على رفض التصديق على الاتفاقية باعتباري رئيسًا للجمهورية ، ولكن الدستور المؤقت لم يرد فيه نص خاص بالتصديق وطلبت سليمان حافظ الذي كان قد استقال من منصبه كمستشار لرئيس الجمهورية بعد أزمة مارس والاعتداء على مجلس الدولة إذ آثر الابتعاد عن الحياة السياسية ، لأستشيره فيما يمكنني أن أفعله لوقف فرض هذه الاتفاقية على شعب مصر .

وعلمت منه أن الوزراء الذين أعلنت موافقتهم على الاتفاقية بالإجماع لم تتح لهم فرصة إبداء الرأي ، وأن جمال عبد الناصر كان يقرأ بنود الاتفاقية عندما لمح ظواهر المعارضة على فتحي رضوان ، فقال جمال عبد الناصر : «لعل الأخ فتحي معارض ؟» .

فرد عليه بأنه كذلك ولكنه ينتظر الفراغ من التلاوة التي استمر فيها جمال حتى انقطعت بدخول إسماعيل الأزهري وبعض زملائه من وزراء السودان إلى قاعة الاجتماع وما دار بين الفريقين من مظاهر الابتهاج وتبادل التهاني بالاتفاق، ثم انصراف جمال عبد الناصر معهم إلى مكتبه الخاص، وعودته مرة أخرى لينهي الجلسة قبل إتمام تلاوة الاتفاق.

وصدرت الصحف في اليوم التالي بأن مجلس الوزراء قد وافق على الاتفاق بإجماع الآراء.

وكانت نصيحة سليمان حافظ لي هي أن أرفض التصديق، فإن صدرت الاتفاقية فليس أمامي إلا أن أستقيل.

وقصة الاستقالة أو التفكير في الاستقالة لا تبدأ من هنا، ولكنها تبدأ من شهر فبراير سنة ١٩٥٤ وإليه نعود.

التحول الاجتماعي

لم يكن تحرير مصر أو السودان من الاحتلال البريطاني هدفًا نهائيًا أو غاية نرتجيها وحدها ... كنت مؤمنًا أنها وسيلة لنهضة الشعب وتحريره من أثقال التخلف .

كانت كلمات «الفقر والجهل والمرض» قد أصبحت ذات مضمون ... رسمت في نفوس الجماهير ... يتداولها الكتاب ، ويتحدث عنها المثقفون ، ويتاجر بها بعض السياسيين ... ولكن أحدًا من أصحاب السلطة لم يبذل جهدًا حقيقيًا للتغلب عليها .

كانت أغلبية الشعب المصري تعاني معاناة حقيقية من الظلم الاجتماعي ، بينما كانت هناك قلة ضئيلة تنعم بما ينعم به أصحاب الملايين ... ولم تكن أجهزة الإعلام والصحافة في مستوى القدرة على فضح هذا الظلم ... معظمها كانت تحت سيطرة الأحزاب وتطلعها إلى السلطة ، أو نفوذ الإعلانات ، أو يمنعها مقص الرقيب في ظل الأحكام العرفية .

ولم تشهد مصر فترة تفجر فيها الموقف ضد الظلم الاجتماعي مثلما شهدت في السنوات القليلة قبل قيام الثورة ، في اضطرابات الطوائف المتعددة التي وصلت إلى حد إضراب ضباط البوليس في حديقة الأزبكية ومحاصرتهم بقوات الجيش وذلك في الفترة السابقة مباشرة لحرب فلسطين سنة ١٩٤٨ .

كما لم تشهد هجومًا صحفيًا على الأقلية اللاهية مثلما شهدت في فترة الحرية التي أتاحتها الحكومة الوفدية عام ١٩٥٠، ١٩٥١ قبل حريق القاهرة .

كنت أتابع ما تنشره الصحف في هذه الفترة وخاصة في جرائد صوت الأمة والمصري ومجلات اللواء الجديد والاشتراكية ، عاقدًا الأمل عليها في تحريك الشعور بالظلم بين الجماهير .

الظلم وحده ليس كافيًا لتحريك الناس ... ولكن الشعور به هو المحرك الرئيسي للتغيير .

وكثيرًا من الأفكار والفلسفات كانت تصور الأمور للناس بأنها سنة الحياة وأن على النفس أن تقبل ما قسم لها به ... ونشرت صحيفة تقول : «إن الملك فاروق هو المحسن الأول ، وإنه الطارق يطرق أبواب بعض الناس في ليلة القدر» .

كان التزييف الفكري هو العملة السائدة .

ولم يكن في ذهني فكرة واضحة عن أسلوب التغيير الاجتماعي .

كانت تستهويني كلمة «العدالة الاجتماعية» التي كتب عنها كثيرًا الدكتور عزيز فهمي والدكتور محمد مندور وأحمد حسين وغيرهم .

ومنذ اللحظات الأولى للثورة ، ارتبطت أفكاري بالحفاة وأصحاب الجلاليب الذين كانوا يهرعون نحو عربتي وكأنهم يتعلقون بأمل ينقذهم مما هم فيه من مأساة ومعاناة .

صرحت لمندوب وكالة اليونايتد برس بعد أيام قليلة من الثورة بأنها تستهدف تقريب الفوارق بين الطبقات ، وأننا نريد القضاء على الفروق الشاسعة بين أصحاب الملكيات الزراعية الكبيرة والمعدمين .

وقانون الإصلاح الزراعي له قصة :

كان الظلم الاجتماعي من أسباب قيام الثورة ، فقد كان من القسوة أن تملك قلة من الناس زمام الأرض وتقبض معها على أعناق الملايين من أبناء أمتنا ، وكان نتيجة لذلك أن اختلت جميع الموازين .

موازين العدل والأخلاق والكرامة ، وأصبح الرق الاجتماعي هو الطابع البارز للعهد السابق .

لذلك كان لابد من إعادة توزيع الأرض توزيعًا عادلًا لإصلاح الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لشعب مصر ؛ وذلك لاقتناعي التام بأن الحياة الديمقراطية والنظام الدستوري السليم الذي كنت أعمل جاهدًا لهما لا يقومان

بدون تحرير الناخب من سلطان مالك الأرض ؛ لأن هذا هو الضمان الأول لحرية رأيه في اختياره من يمثله في البرلمان ؛ لذلك لم يكن هناك بد من إعادة توزيع الأرض على نظام جديد لضمان إقامة حكم نيابي صحيح .

وقد كلفت المرحوم السنهوري والمرحوم سليمان حافظ وبعض رجال مجلس الدولة بعمل مشروع للإصلاح الزراعي واشترك معهم جمال سالم .

وطرح المشروع على مجلس الثورة ، وكان أساس المشروع تحديد الملكية الزراعية بمائتي فدان وأن تعوض الحكومة أصحاب الأراضي عن أراضيهم التي سيتم الاستيلاء عليها فورًا ، وأن يتم توزيع هذه الأراضي على الفلاحين المعدمين على أن يسددوا ثمنها على أقساط طويلة .

وقد عارضت المشروع المقدم في مجلس الثورة ولكن الأغلبية أيدته بأكثرية كبيرة .

وقد شرحت وجهة نظري وكانت تتلخص في :

أنني لا أريد الطفرة وأن رأيي أن يتم إعادة توزيع الأرض تدريجيًا بفرض ضرائب تصاعدية ، بأن تزيد الضرائب زيادة كبيرة على الأراضي التي تزيد مساحتها عن ٢٠٠ فدان مما سيجعل أصحابها يسارعون في التخلص منها ببيعها ، والمشروع كما قدم سيستلزم إنشاء وزارة للإصلاح الزراعي وأجهزة إدارية كثيرة مما سيكلف الدولة أموالًا كثيرة مع أن الضرائب التصاعدية ستزيد دخل الخزانة العامة ، في حين سيثقل كاهل الفلاح ببيروقراطية الموظفين الجدد «أي السادة الجدد» .

وكان رأيي عدم إثارة العداوة بين أصحاب الأرض القدامى والفلاحين المالكين الجدد للأرض مما سيثير حدة الصراع الطبقي وهو ما كنت أعمل جاهدًا على تجنيب بلادنا ويلاته .

كما أن تفتيت الملكية بهذه الطريقة المتسرعة سيجعل الإنتاج ينخفض ، وكان رأي بعض أعضاء مجلس القيادة أن سرعة الاستيلاء على الأراضي سيدعم

مركزهم حيث سيجرد أصحاب الأراضي من أموالهم وسلطتهم وهم الذين كانوا يعارضونهم .

وكانت أغلبية المجلس من رأيها إقرار المشروع كما قدم لنا .

وكان علي ماهر من أصحاب الرأي المعارض لقانون الإصلاح الزراعي وقد دعا أثناء فترة رئاسته للوزارة إلى مؤتمر موسع لمناقشة مشروع القانون وقد وقف هو وبهي الدين بركات ورشاد مهنا في الجانب المعارض .

وتحمس للمشروع راشد البراوي وجمال سالم وصلاح سالم وعبد الرزاق السنهوري وسليمان حافظ .

وأذكر في هذه الجلسة أن رشاد مهنا أعلن موافقته على المشروع تأييدًا لرأي الأغلبية مؤكدًا تعاونه معهم بكل حزم ... ولكنه لم يلتزم بقوله وبدأ يهاجم المشروع في مجالسه وفي اتصالاته .

وكذلك علي ماهر لم يسرع بإصدار القانون رغم وعده بذلك ، واتهاه الدكتور السنهوري وسليمان حافظ منه متعاونين مع جمال سالم ... وكان ذلك واحدًا من الأسباب التي أدت إلى استقالته .

وكان قانون الإصلاح الزراعي هو أول قانون يصدر بعد أن أصبحت رئيسًا للوزراء .

وكان الدكتور عبد الجليل العمري وزير المالية قد وجه الدعوة إلى الاقتصادي الألماني الكبير الدكتور شاخت صاحب الشهرة العالمية الذي ساعد ألمانيا ودولًا كثيرة أخرى على استقرار سياستها الاقتصادية .

وحضر الدكتور شاخت لزيارة مصر وقابلته في منزلي واستمرت مقابلتي له مدة طويلة ناقشت معه المشروع وشرحت له وجهة نظري وكذلك شرحت له أن المشروع المقدم لمجلس الثورة له مزايا بأن الأرض سيتم توزيعها بسرعة وقلت له : إن ما أخشاه أن يثير المشروع الصراع الطبقي بين الملاك القدامى والملاك الجدد ، وأن من تؤخذ منه الأرض قسرًا وتعطى لآخرين سيكون عدوًا للثورة وعدوًا

للمالك الجديد، وذلك غير من سيبيع الأرض باختياره ورضاه إلى آخرين بسبب الضرائب التصاعدية.

ولكن الدكتور شاخت قال لي: «إن هؤلاء الأفراد الغاضبين سوف يجيئون بعد ثلاث سنوات ليشكروك إذ إن مشروع تحديد الملكية سوف يفيدهم كما يفيد أي إنسان آخر، وإذا كانوا غاضبين اليوم فسيعرفون غدًا مقدار فائدة هذا المشروع لهم ... فإن الطريقة التي كانوا يسيرون عليها كانت ستفقدهم كل شيء والآن سيوجهون أموالهم إلى مشروعات اقتصادية أكثر فائدة لهم وسيتفادون ثورة شيوعية تقضي عليهم تمامًا».

وتكلمت معه في باقي تفاصيل المشروع وآثاره السياسية والاجتماعية والاقتصادية وكان من رأيه الموافقة على المشروع المقترح ... واقتنعت بذلك.

ووافقت ووافق مجلس الثورة على المشروع ... وأصدره مجلس الوزراء في أول اجتماع له بعد تأليف الوزارة التي كنت أرأسها.

وبدأت تنفيذ مشروع الإصلاح الزراعي بنفقات حرصت على أن تكون قليلة وأجهزة إدارية محدودة، ولم يحدث ما حدث به من توسيع وما ظهر فيه من انحرافات إلا بعد ذلك بسنوات.

واتجاهًا لتنفيذ العدالة الاجتماعية أصدرت قانونًا يخفض إيجارات المساكن الجديدة ١٥٪ وكان أصحابها قد عمدوا إلى المغالاة في تقدير الإيجارات بما أثقل كاهل الطبقة الوسطى.

وارتباطًا بقانون الإصلاح الزراعي، ورغبة في تحرير الأرض ألغيت الأوقاف عدا الخيرية منها وأصدرت الوزارة قانونًا بذلك أنهى عهدًا طويلًا من الظلم والتخلف امتد في تاريخ مصر مئات السنين ... وانتهى نظام الأوقاف الذي كان يشل حركة الأفراد ويجمد أموالهم تحت إدارة وزارة الأوقاف التي كانت تنهب معظم الأموال بحكم روتينها المتعفن ولا تبقي لأصحاب الحق إلا أقل القليل.

كانت هذه القوانين إلى جانب قانون إلغاء الرتب المدنية الذي أصدرته وزارة علي ماهر، قد خلقت شعورًا عامًا بين المواطنين بأن تحولاً اجتماعيًا يحدث في مصر، فلم يعد هناك باشا ولا بك وإنما أصبح هناك لقب واحد لجميع المواطنين هو «السيد».

وفي هذه الفترة المبكرة ناديت بأنه لا يجمع مصر سوى شعار واحد هو «الاتحاد والنظام والعمل» وهي كلمات ثلاث اعتقدت أنها يمكن أن توحد جبهتنا الوطنية، وقد تحولت إلى نشيد غنته المطربة ليلى مراد ... ولكنها لم تتحول إلى حقيقة لما دخلته الثورة من صراعات اجتماعية وسياسية منذ أيامها الأولى.

كان كل من يطبق عليه قانون من القوانين الجديدة يتحول إلى معسكر الناقمين، كل باشا أو بك يفقد لقبه، وكل مالك يطبق عليه قانون الإصلاح الزراعي ... وكل صاحب عمارة تخفض إيجاراتها ... وكل عضو مرتبط بحزب من الأحزاب ... وكل تاجر تطبق عليه في حزم أسعار البيع للمستهلكين.

ولم يكن هذا ليوقفني عن النظر إلى جموع الشعب من «المعذبين في الأرض» على حد تعبير الدكتور طه حسين في كتابه الذي صادرته له الأحكام العرفية، وأفرجت عنه الثورة.

وكنت حريصًا على إيقاظ الشعور بالظلم في نفوس المضطهدين وعملت في نفس الوقت على عدم تفجير صراع طبقي حاد، ونحن نواجه مشكلة تحرير الوطن من قوات الاحتلال.

وأخذت لثورتنا تعبير «النهضة» حتى لا نزيد من معسكر الناقمين أو نبعث الخوف في قلوب المواطنين، وقلت لوفود أقبلت من المديريات المختلفة: «أرجو ألا تظنوا أني باعث هذه النهضة؛ بل إن الشعب هو الذي قام بها، والجيش ما هو إلا فرقة منه، ولولا وقوف الشعب بجانبنا لما وصلنا إلى ما وصلنا إليه، وإن ما قمنا به ما هو إلا خطوة أولى وأمامنا خطوات أخرى تحتاج إلى التعاون والصبر، لنحقق مراحل الإصلاح الشاملة التي تبدأ بالفلاح والعامل ثم بجميع طبقات الشعب».

كنت حريصًا على اكتساب ثقة العمال والفلاحين ، بعد إعدام خميس والبقري في ظروف أمن مضطربة ، حتى لا نفقد جمهرة الشعب العظمى ... كنا قد قدمنا للفلاحين مشروع الإصلاح الزراعي وأعددنا للعمال قانون العمل الجديد الذي أعده وأشرف عليه عبد المنعم أمين عضو المجلس في ذلك الوقت ، ورئيس المجلس العسكري في محاكمة كفر الدوار .

كان المشروع الجديد يلغي حق الإضراب ويبيح الفصل ... وكانت ظروف التخوف من انفجارات عمالية تدفع عددًا كبيرًا من أعضاء المجلس إلى الموافقة عليه ... ولكن خالد محيي الدين اعترض على ذلك مبديًا حججًا سليمة تناقض المشروع .

التيار الغالب كان يدافع لإصدار القانون ، لولا تهديد خالد محيي الدين بالاستقالة وتأييدي له في رأيه ، وحرصًا على وحدة المجلس ، أعدت المشروع للمناقشة وتقرر منع الفصل التعسفي للنشاط النقابي ، على أن تؤجل بقية حقوق العمال لحين إقرار الدستور .

وفي أول خطاب لي من شرفة القصر الجمهوري بعد إعلان الجمهورية قلت للجماهير : «أرجو ألا تنسوا أبدًا أن الحركة قامت لتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين أفراد الشعب جميعًا ثم للعمل على تحقيق أهداف الوطن وفي مقدمتها صالح الفلاحين والعمال» .

ولم يكن موقفي هذا تقربًا من العمال والفلاحين ، ولكنه كان اقتناعًا مني بأنهم رصيد الثورة وأنهم يعيشون مع الأمل في أن نحقق لهم بعض ما طال حرمانهم منه .

كان الفلاحون والعمال إلى جانب الطبقة الوسطى ينتعش الأمل في نفوسهم من قراراتنا ، خاصة بعد أن أصدرت الحكومة تخفيضًا ثانيًا في إيجارات المساكن .

كان كل قرار جديد يصدر يكسبنا أنصارًا ويخلق لنا أعداء في نفس اللحظة ولكن قراراتنا كانت موجهة لصالح الأغلبية وضد مصلحة الأقلية .

وحرصت على أن تقترن هذه القرارات بسلوك شخصي يضعنا موضع الثقة من نفوس الجماهير ، وكانت تصرفات بعض الضباط الذين انطلقوا في أنحاء المجتمع مندوبين للقيادة أو ممثلين لهيئة التحرير قد أساءت إلى الثورة ، ولوثت ثوبها ببقع سوداء مشينة .

بلغني أن أحد الضباط قد خسر على مائدة الميسر عدة مئات من الجنيهات في ليلة واحدة ، وأصدرت قانونًا بتحريم الميسر في المحلات العامة والخاصة ، ومنع مضاربات البورصة على الموظفين ، حماية لهم وإرساء لقواعد وقيم أخلاقية جديدة .

ذهبت لزيارة أحد أعضاء مجلس القيادة في منزله فوجدت فنانًا يصنع له تمثالًا يكلف ٢٠٠ جنيه ، وكنت أعرف أن حالته المالية لا تسمح بذلك ، فعنفته وخرجت غاضبًا .

ولاحظت ونحن نقبل على تناول العشاء في مجلس القيادة أن بعض أدوات المائدة من الفضة مكتوب عليها «القصور الملكية» وثرت ثورة عنيفة وأبعدت الضابط الإداري المسؤول عن ذلك ، وأمرت بإعادة هذه الأدوات إلى القصور الملكية .

عندما رفضت رتبة الفريق ومرتب الوزير التي صدر بها أمر ملكي يوم ٢٤ يوليو ١٩٥٢ كنت متعمدًا أن أضرب المثل لزملائي من الضباط بألا تستهويهم الألقاب أو الأموال وأن يتجردوا للعمل الوطني وحده .

وعندما عينت رئيسًا للجمهورية ، اجتمع مجلس الوزراء وقرر لي مرتبًا قدره ٦٠٠٠ جنيه في السنة ، ورفضت الموافقة على ذلك لولا ضغط زملائي الوزراء وأعضاء مجلس القيادة وقولهم بأن المرتب ليس لشخص ولكن للوظيفة ، وهنا أرسلت الخطاب التالي إلى وزير المالية :

«نظرًا لما تتطلبه الدولة من أموال تستدعيها المشروعات الجديدة وأنواع الإصلاح المختلفة ، وما يتبع ذلك من أعباء مالية طائلة على عاتق الدولة في هذه

الأحوال الاقتصادية العامة فإني أقرر تنازلي عن نصف هذا المرتب تبرعًا مني للدولة لصالح أمتنا العزيزة طوال مدة رئاستي وأقرر أنني لو كنت أملك من الموارد الخاصة بما يكفي لنفقاتي الضرورية لتنازلت عن آخر مليم من مرتبي» .

واستمر هذا التنازل ساريًا حتى تركت رئاسة الجمهورية إلى تحديد الإقامة ، وطوال هذه الفترة لم أغير منزلي في الزيتون ولم أجدد أثاثه .

ووضعت تقليدًا طلبت من الجميع أن يتبعوه ، وهو رفض الهدايا الشخصية وتحويلها إلى المتحف الحربي أو لعهدة رئاسة الجمهورية .

وعندما عدت من الحج قررت أن أقضي فترة الحجر الصحي في الطور مثل بقية الحجاج ... ومع ذلك أذكر مع الأسف واقعة ربما يكشف التاريخ يومًا عن مزيد من حقائقها .

كنت متجهًا في عربتي إلى نادي الضباط بالزمالك لتهنئتهم بعيد الأضحى وكان معي في العربة البكباشي جمال عبد الناصر .

واقترب مني جمال ، وكان ذلك قبل أن يصبح نائبًا لرئيس الوزراء وقال لي :

ـ إني أود أن أعرض عليك أمرًا ناقشته مع بعض الزملاء .

وأصغيت إليه في اهتمام وبدأ يتحدث قائلًا :

ـ أعتقد أن ظروفنا الحاضرة تقتضي أن ننظر إلى مستقبلنا ومستقبل ثورتنا ونحن الآن تحيط بنا عواصف مضادة ، لا نعرف مصيرنا معها .

ثم استطرد قائلًا :

ـ ولذا فكرت في أن يأخذ كل عضو من أعضاء المجلس مبلغ عشرة آلاف جنيه ، وتأخذ أنت أربعة عشر ألف جنيه فيكون المجموع ١٣٤ ألف جنيه ، وقد طلبت من زكريا أن يحجزهم لنا نقودًا جديدة .

ورأيت الدم يغلي في رأسي ولم تحتمل أعصابي الحديث فصرخت في وجهه طالبًا منه أن يسكت عن الحديث حتى لا ينفجر رأسي من هول ما سمعت ،

وبدأت أعنفه تعنيفًا شديدًا على الحق الذي استباحه لنفسه بخلط مال الشعب على ماله الخاص.

وكان رد جمال ضحكة عصبية وهو يردد متلعثمًا:

- أنا كنت متأكد أنك حترد عليّ بالشكل ده.

وأعطاني ذلك مؤشرًا على اتجاه جديد في سلوك الزملاء، أقول مع الأسف أني ما توقعته ولا تخيلته.

وزادني ذلك تمسكًا بالحرص على القيم والفضيلة، ورفض أي نوع من أنواع الإغراء التي تحيط دائمًا بأصحاب السلطة والنفوذ وتوفر لهم حياة ناعمة مريحة.

وكنت أستهدف من التمسك بهذه القيم أن أرسي في المجتمع أخلاقيات جديدة غير التي كانت سائدة في النظام الملكي، كانت شهية الملك وأعوانه ومعظم رجال الحكم مفتوحة دائمًا للاستغلال والانحلال.

وكل تحول اجتماعي لا تضرب فيه القيادة المثل وتتخلى عن مظاهر البذخ ينتهي إلى وقفة ونكسة.

وكل تحول اجتماعي لا يتم في ظروف الحرية والديمقراطية ينتهي أيضًا إلى وقفة ونكسة.

ولذا حرصت على إلغاء البوليس السياسي، والإفراج عن ٩٤٣ مسجونًا سياسيًا من مختلف الاتجاهات عدا الشيوعيين، الذين استقر الرأي وقتئذ على أنهم ارتكبوا جريمة اجتماعية تستهدف قلب نظام الحكم.

قرأت ضمن ملفات الملك السرية تقريرًا بخط اليد كتبه اللواء حسين سري عامر يقول فيه:

«اللواء علي نجيب قائد قسم القاهرة شقيق محمد نجيب مدير المشاة ويسيطر على ضباط حامية قسم القاهرة كلها وعددهم حوالي ١٥٠٠ ضابط، وطبعًا مطلوب من الشقيق مساعدة شقيقه.

الحركة القائمة الآن يغذيها الوفد لشطر الجيش وتسلل الحزبية بصفوفه .

الأسماء التي نشرت بجريدة المصري يوم ٢٨ ديسمبر ١٩٥١ لمجلس إدارة النادي كلهم من الضباط الذين يسيطر عليهم هؤلاء ويتخذون منهم تكأة لإفساد الجيش وقد ساعدهم في نشر ذلك بالمصري الصاغ ثروت عكاشة شقيق حرم أحمد أبو الفتح رئيس التحرير .

كانت المنشورات السرية للضباط الأحرار توزع في فترات أما بعد تعيين محمد نجيب مديرًا للمشاة فقد صارت توزع دورية وبتواريخ كالنشرة الأولى والثانية التي وزعت وهي بنفس الجستتر الذي وزع بها منشور الأعضاء والرئيس الذي يريدون انتخابه لمجلس إدارة نادي الضباط أمس واليوم والتي فيها تم انتخاب محمد نجيب رئيسًا للنادي » .

انتهى التقرير الذي كتبه حسين سري عامر ضدي وضد الثورة وهو يدل على انحدار القيم التي تجعل ضابطًا في رتبة اللواء يكتب تقارير ضد زملائه ويرفعها إلى السراي .

وصرحت بنشر هذا التقرير مع صورة زنكوغرافية بخط اليد بجريدة المصري للتدليل على فساد بعض القيادات في العهد الماضي .

كنت مؤمنًا بأهمية الحرية والديموقراطية في إحداث التحول الاجتماعي وبناء المجتمع الجديد .

وأردت أن تنفذ الديموقراطية أيضًا إلى صفوف الجيش ولست أقصد بذلك أن تكون هناك ديمقراطية في اتخاذ القرارات العسكرية فذلك أمر ينهي سلطة القائد ويضعف من انضباط الجنود والضباط ... ولكني أردت أن أكسر ذلك الحاجز الذي أقيم عسفًا بين الجنود والضباط .

لم يكن مسموحًا للجندي أو صف ضابط أن يترقى إلى رتبة الضباط مهما تكن خبرته وكفاءته ... وكنا بذلك نواجه عالمين منفصلين تمامًا ، تعاسة في المرتب وطبيعة الحياة للجنود ، ورفاهية نسبية للضباط .

وقررت رفع مرتبات الجنود وكانت ٦٩ قرشًا فقط في الشهر إلى ١٢٠ قرشًا كبداية ثم زادت بعد ذلك حتى وصلت ثلاثة جنيهات .

وأصدرت قرارًا بحق الصولات في الترقي إلى رتب الضباط ... وكان هذا في ذاته كسرًا لحاجز رهيب لم يكن مقبولًا أن نستند إليه ونحن طليعة الضباط للتغيير ، وثورتنا لم تنجح بالضباط وحدهم ، ولكنها نجحت بصف الضباط والجنود أيضًا .

واقتربت من الأزهر في حذر ، وكان معروفًا أن الملك يعتمد في سلطته على الجيش والأزهر ، وكانت قيادة الجيش ومشيخة الأزهر موضع اهتمام شديد من الملك ، ويرجع ذلك إلى مواقف رجال الجيش ومشايخ الأزهر الوطنية في العهود السابقة ... أحمد عرابي ومحمود سامي البارودي والمشايخ جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده .

عندما أخذت الجرأة الشيخ عبد المجيد سليم شيخ الأزهر وقال أثناء رحلة الملك إلى فرنسا بالباخرة المحروسة : «تقتير هنا وإسراف هناك» ، أصر الملك على قبول استقالته ، وكانت هذه هي فرصة الوفد الوحيدة لتعيين شيخ للأزهر فرشح الشيخ إبراهيم حمروش الذي أعطى تصريحًا يبيح للمسلمين دم جنود الاحتلال في منطقة القناة ، مما أثار عاصفة في الصحف البريطانية ، ونشرت التصريح في صفحتها الأولى ، ولم تكد وزارة الوفد تقال بعد حريق القاهرة ، حتى أقيل الشيخ إبراهيم حمروش وعاد من جديد الشيخ عبد المجيد سليم .

ولم أفكر في اتباع أسلوب الملك نحو الأزهر أي السيطرة على مشيخته وترك الأمور بعد ذلك في يده دون تغيير أو تطوير ، ولكني فكرت في بعث عملية تطوير داخل الأزهر نفسه ، واخترت لمشيخته في البداية شيخًا بعيدًا عن تيارات السياسة المتضاربة وهو الشيخ محمد خضر حسين الذي لم يبق في منصبه طويلًا بعد أن لحقته التغييرات .

أردت تحرير شباب الأزهر من سيطرة كبار المشايخ الذي لا أنكر فضلهم ، ولكن استقرارهم في مناصبهم يضعف بلا شك من قدرتهم على متابعة التطور .

وأصدرت قرارًا بحل جماعة كبار العلماء ، ثم وضعنا قانونًا جديدًا لها يحدد سن عضويتها بأن يتراوح عمره بين ٤٥ عامًا إلى ٦٥ عامًا ، وأدى هذا إلى خروج ثلاثة من مشايخ الأزهر السابقين هم الشيخ عبد المجيد سليم والشيخ إبراهيم حمروش والشيخ محمد خضر حسين ، وكانوا جميعًا قد تجاوزوا السبعين .

وأذكر في هذا المقام ونحن الآن في مرحلة الدعوة لتحديد النسل التي يباركها الجميع من العلماء والأطباء ورجال الدين ، تصريحًا أدلى به شيخ الأزهر في سبتمبر ١٩٥٢ والدعوة ما زالت تنبت في المجتمع ناظرة إلى المستقبل قال فيه :

«الدعوة لتحديد النسل هدم لكيان الأمة وجريمة في حقها» .

ولم يكن شيخ الأزهر وحده في هذا المضمار ، بطريرك الأقباط البابا بيوس قال أيضًا : « تحديد النسل جريمة في حق الطبيعة واعتراض على مشيئة الخالق » .

مثل هذه التصريحات التي لا تستند إلى حقيقة الدين ، وتتعارض مع متطلبات الحياة والعصر ، لا تجد في قلبي مكانًا ؛ لأني رجل مؤمن لم أترك أداء الصلاة منذ كنت صبيًا حتى اليوم ، وأثق في أن الدين له قدسية وجلالًا يعمر صدر الإنسان ويخلق بينه وبين الإله صلة روحانية وثيقة ، ولكني لا أحب أن يتلاعب به أو يتاجر به إنسان ولو كان في قمة رجال الدين .

ولذا كان الاتجاه إلى ربط الأزهر بالحياة العصرية وإدخال الثقافة الحديثة فيه هو من أجل الوصول إلى رجال دين يفكرون بنبض العصر ، ولا يقفون من حركة المجتمع موقف المحافظين أو الرجعيين .

والتحول الاجتماعي ... في يقيني ، لا يكون ببناء المصانع وإقامة الخدمات وتوزيع الأرض على المعدمين فقط ، ولكنه يكون أساسًا بتغيير الأفكار وبث النشاط والحيوية فيها .

لا أحب الجمود لأنه موت .

وكثيرًا ما تبينت مشروعات كنت أطالعها في الصحف كقارئ عادي يبدأ يومه بقراءة الجريدة في الصباح .

قرأت مقالًا للدكتور سيد عبد الواحد في جريدة المصري يتحدث فيه عن أزمة المواصلات التي تكاد تخنق القاهرة ، وذلك قبل عشرين عامًا من اليوم ، وسكان القاهرة نصف سكانها الآن تقريبًا ، يقول : إن السبيل الوحيد لتفادي الاختناق هو عمل الأنفاق الأرضية التي يتكلف الكيلو منها في ذلك الوقت ٦٥٠ ألف جنيه ، وقال الدكتور سيد الذي يبدو أن بشر بفكرته قبل ذلك إن تكاليف الكيلو يوم بدء الكتابة في هذا الموضوع كانت ١٥٠ ألف جنيه فقط ، وتكاليف الكيلو اليوم حسب ما سمعت تصل إلى ثلاثة ملايين من الجنيهات .

كلفت وزير المواصلات بالاتصال بالدكتور سيد عبد الواحد كاتب المقال ، والبحث معه في تخطيط سليم لتنفيذ هذه الأنفاق ... ولكن لم أتابع ما تم بعد ذلك أو لم يسمح لي الزمن بالمتابعة .

ما أبشع هذه الكلمة - لكن - عندما يحرم الشعب من فوائد مؤكدة ومعلومة لأسباب محتملة ومجهولة .

ولم أشأ لهذه الكلمة أن تصبح سدًّا صخريًا في طريق الثورة ... ذلك أنه في أثناء مناقشات مجلس الوزراء نبتت فكرة إرسال بعثات اقتصادية ، إلى مختلف بلاد العالم بما فيها دول الكتلة الاشتراكية ، وقال أحد الأعضاء : «ولكن هذا قد يغضب أمريكا وبريطانيا ونحن ما زلنا معهما في حالة صراع » .

ولم أقبل هذه الحجة ؛ بل اعتبرت أن اتصالنا بدول هذه الكتلة قد يحقق لنا منافع اقتصادية ، وفي نفس الوقت يعطينا فرصة للحركة قد تغير من خطة الأعداء وتجبرهم على تغيير موقفهم .

وأعددنا دراسة لكل مشروعاتنا أرسلناها إلى مختلف الدول بما فيها الاتحاد السوفييتي ، وسافرت أول بعثة اقتصادية مصرية إلى أوربا الشرقية يرأسها الأميرالاي المهندس حسن رجب الذي أصبح بعد ذلك سفيرًا لمصر في الصين ... وافتتحت بنفسي معرض ألمانيا الديمقراطية التي أبدت استعدادها لتوريد مصانع كاملة لمصر ... ورصدت دخل المعرض كله للجمعيات الخيرية المصرية .

وهنا أشير إلى فقرة وردت في كتاب أنطوني ناتنج الأخير «ناصر» تقول عني :

«إنه قال لزملائه إنه ليس هناك أهمية سريعة لسحب البريطانيين لقواتهم ، وإن إصلاح الاقتصاد له أهمية أولى» .

ولست أدري من الذي أوحى لأنطوني ناتنج بهذه الكلمات؟

كما أني لست أرى تناقضًا بين جلاء قوات الاحتلال ، وإصلاح الاقتصاد المصري .

بل الحقيقة أن إصلاح الاقتصاد المصري يتعارض تمامًا مع وجود قوات الاحتلال التي فرضت التخلف الاقتصادي على مصر سنوات طويلة .

هذه بعض ملامح التحول الاجتماعي وقفت عندها خلال حركتنا السياسية من أجل تحرير السودان ومصر ... ومن أجل بناء مستقبل الشعب .

هي ملامح لم تكتمل ، ولم تنضج ... والسبب يعود إلى ما حدث من صراع خلال أزمة فبراير ومارس ١٩٥٤ .

أزمة مارس

كل يوم جديد أصبح يحمل معه مزيدًا من الخلافات والتناقضات ولم يعد ذلك محصورًا في دائرة مجلس القيادة ؛ بل انتشر حتى أصبح حديث الجيش وحديث الناس أيضًا ... دوامة هائلة أخذت تدور في المجتمع وتسحب أشياء وقيمًا كثيرة إلى القاع .

مجلس القيادة يجتمع في غيابي ويتخذ قرارات متنافرة تمامًا مع آرائي وأفكاري ... ولم يعد في الصدر مكان لمزيد من الصبر .

وكنت قد تحملت كثيرًا من أنواع الخلاف التي يمكن حصرها في حدود المجلس .

طلب عبد الحكيم عامر بصفته قائدًا عامًا للقوات المسلحة من اليوزباشي محمد أحمد رياض قائد حرسي أن يسافر إلى أمريكا للعلاج لأنه مريض ... ورفض اليوزباشي محمد أحمد رياض ؛ لأنه لا يشعر بأي مرض وكان محمد رياض من أقرب الضباط المحيطين بي وأخلصهم لي ... ولما علمت ذلك أمرت اليوزباشي محمد رياض بالسفر إلى أمريكا ؛ لأنه بلغني أن هناك تفكيرًا في اغتياله ، وسافر فعلًا إلى الولايات المتحدة .

ووصلت الخلافات غايتها عندما اتخذ المجلس قرارًا بإعطاء صلاحيات سلطة المجلس إلى جمال عبد الناصر في حالة عدم انعقاده ، وحتى يتفرغ لذلك قرروا أن ينفرد بعمله نائبًا لرئيس الوزراء فقط على أن يساعده زكريا محيي الدين وزيرًا للداخلية ، وجمال سالم وزيرًا للمواصلات ، وتمت هذه التعديلات رغم وجودي بالإسكندرية واعتراضي عليها ، وهي التي باشر فيها جمال وزكريا العمل دون أداء اليمين «إلى هذا الحد وصل العبث والاستخفاف» .

وهنا قد يتساءل الإنسان عن الأسباب التي دفعتني إلى البقاء وعدم الاستقالة رغم هذا التكتل الواضح ضدي ... وهو سؤال منطقي وطبيعي ، ولكني كنت أنظر إلى الموضوع نظرة موضوعية شاملة ... فجماهير الشعب كانت تقف معي وتحيط بي في كل مكان أذهب إليه ... وتصرفات أعضاء المجلس تحاصرهم وتعزلهم يومًا بعد يوم ، ليس بين أفراد الشعب فقط ، ولكن بين ضباط الجيش أيضًا .

وكان جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر يبذلان كثيرًا من الوقت والجهد لعمل تنظيم خاص بهما داخل القوات المسلحة ... ليس هو تنظيم الضباط الأحرار السابق ... ولكنه تنظيم جديد من الموالين لهم شخصيًا والذين كانوا يعينونهم في مراكز قيادية .

ومع ذلك كان شعور أغلبية ضباط الجيش هو رفض السلطة التي كانت تجنح إلى الديكتاتورية يومًا بعد يوم ، وتعمل على تصفية الضباط أصحاب الأصوات المعارضة ... وكانت النشرات تتوالى بإخراج خيرة ضباط الجيش ، إما إلى المعاش أو الوظائف المدنية .

وعلمت من زوجة المرحوم الأميرالاي وصفي مدير الحدود الأسبق أن الضابط محمد وصفي ضابط مخابرات مطروح قد تعرض للضرب والتعذيب من صلاح سالم «أثناء التحقيق معه» الذي ركله برجله في صدره حتى نزف الدم من فمه ثم توفي بعد ذلك .

كانت تصرفات أعضاء المجلس تحاصرهم في عزلة من الضباط ومن الشعب أيضًا ، وقد سدلت ممارسة السلطة عليهم ستارًا لا يشهدون معه إلا عواطف الانتهازيين والمتقربين .

ولم يكن أعضاء المجلس جميعًا في درجة واحدة من التعاون والمعاداة لي ، كان هناك خالد محيي الدين الذي اعتبرته دائمًا مثالًا للخلق والفكر السليم ... كان دائمًا من أنصار الحرية والديمقراطية .

سافر معي في رحلة إلى النوبة ، وكان هو الوحيد من أعضاء المجلس الذي رافقني في هذه الرحلة ... وأفضيت إليه بكل ما في صدري من آراء وأفكار كنت أختزنها ضد مجلس الثورة وتصرفات بعض أعضائه المشينة ، وتصريفهم للأمور كما لو أن البلد أصبحت ملكًا لهم «تحدثت معه كما لم أتحدث مع أحد منهم من قبل» .

وفتح خالد محيي الدين صدره لي ، وتبادلنا الآراء ، واتفقنا على أنه لا مفر من عودة الجيش إلى الثكنات لتستقيم الأمور في البلاد بعد أن وصلت إلى حافة الهاوية .

وروى لي خالد محيي الدين قصة عزل البكباشي ثروت عكاشة من رئاسة تحرير مجلة التحرير ، وكان قد تولاها بعد اليوزباشي أحمد حمروش الذي عزل أيضًا بدعوى أنه يساري ، ثم اعتقل بعد ذلك مع رشاد مهنا ومجموعة المدفعية وأمضى في المعتقل ما يقرب من شهرين ثم خرج دون اتهام ... ولكنها كانت صورة من صور ضرب اليسار واليمين لإرهاب الضباط مما زاد عزلة ضباط القيادة .

كان ثروت عكاشة قد كتب مقالًا في مجلة التحرير عن «الخطة التي نفذت في ٢٣ يوليو» بمناسبة مرور العام الأول على الثورة ذكر فيه ما يعرفه عن الخطة وتنفيذها ولم يذكر شيئًا عن صلاح سالم الذي كان وزيرًا للإرشاد في ذلك الوقت ، واعتبر صلاح سالم ذلك تعريضًا به ، وأصر على إخراج ثروت من المجلة وهو الذي قام بدور بارز مع زملائه ضباط الفرسان في نجاح الحركة .

البعض منهم كان في العريش ... صلاح سالم وجمال سالم ... وضابطا الطيران عبد اللطيف البغدادي وحسن إبراهيم لم يذهبا للمعسكرات إلا في الصباح حيث يمكن استخدام الطائرات ... وجمال عبد الناصر وزكريا محيي الدين وكمال الدين حسين كانوا مدرسين في كلية أركان الحرب ، والذين شاركوا من أعضاء المجلس في تحريك وقيادة القوات فعلًا هم : يوسف صديق وحسين الشافعي وخالد محيي الدين وعبد المنعم أمين.

ومع ذلك انضم زكريا محيي الدين الذي كلف بخطة العمليات إلى قوات الفرسان والكتيبة ١٣ مشاة وانضم كمال الدين حسين إلى قوات المدفعية ... أما جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر فقد كانا ليلة الانقلاب مرتدين الملابس المدنية وقد اعتقلتهما قوات يوسف صديق في شارع السلطان حسين بمصر الجديدة عندما كانا يحومان حول القوة للتعرف على هويتها وهل كانت موالية أو معادية إلى أن أفرج عنهما يوسف صديق.

كان خالد محيي الدين متعاطفًا مع ثروت عكاشة الذي خرج معه ليلة ٢٣ يوليو تكون نتيجتها إبعاد الكاتب عن موقعه، ولكنه كان شديد الثقة بالمستقبل ويضبط سلاح الفرسان.

في هذه المرحلة اقترب خالد محيي الدين من قلبي كثيرًا، واتفقنا على شيء واحد هو ضرورة استقرار حياة ديمقراطية في مصر، مع عودة الجيش إلى الثكنات ... ولم نتفق على إقامة تنظيم خاص كما كان يفعل جمال عبد الناصر، وتركنا الأمور تمضي في طبيعتها يملؤنا التفاؤل من تأييد الجماهير الواضح للديموقراطية ... ومن نقمة الضباط المتزايدة على تصرفات أعضاء مجلس القيادة والقلة المقربة والمستفيدة منهم.

هكذا كنت أفكر حتى هذه اللحظة في أن تقديم الاستقالة يعتبر هروبًا وترجيحًا لكفة الديكتاتورية العسكرية ... وكانت الأحداث كما قلت ما زالت محصورة في إطار محدود، والعلاج يكون بالصبر والصمود، حتى تفرض الديموقراطية فرضًا بنضال الشعب وكفاحه.

كانت المعارضة الشعبية تتزايد، وقادة الأحزاب السياسية في المعتقلات بعضهم يحاكم أمام محكمة الثورة ولم تكن هناك قوة منظمة في الساحة سوى الإخوان المسلمين الذين ظهرت معارضتهم سافرة.

ورفضت الموافقة على حل جماعة الإخوان المسلمين عندما عرض على مجلس القيادة ... لم أرفض الحل لأني كنت مشايعًا للإخوان فقد سبق أن رفضت

اعتبارهم لا ينطبق عليهم قانون الأحزاب يوم أن صدر إلى أن توسط لهم جمال عبد الناصر وذهب هو وحسن الهضيبي إلى وزير الداخلية سليمان حافظ في ذلك الوقت ليقدما مذكرة تعفيهم من تطبيق القانون .

كان رفضي لحل الإخوان المسلمين مبنيًا على أساس مبدئي ، وليس على أساس موقف ذاتي .

وصدر قرار حل الإخوان المسلمين يوم ١٥ يناير ١٩٥٤ بأغلبية أصوات المجلس في نفس اليوم الذي تم فيه اعتقال ضباط المدفعية ورشاد مهنا منذ عام ، واعتقل ٤٥٠ عضوًا من الإخوان .

وأصبح مجلس قيادة الثورة يواجه معارضة شعبية ، وهو ممزق داخليًا وليس كما كان يوم أعلن قرار حل الأحزاب السياسية ، عندما كان في أوج وحدته .

وصدر بيان طويل من مجلس القيادة يتهم الإخوان بأن لهم اتصالًا بالإنجليز عن طريق الدكتور محمد سالم الموظف في شركة النقل والهندسة والذي هيأ فرصة لقاء في شهر أبريل ١٩٥٣ بين مستر إيفانز المستشار الشرقي للسفارة البريطانية وبين منير الدلة وصالح أبو رقيق من الإخوان ... كما اتهم المرشد حسن الهضيبي بأنه يعد جهازًا سريًا جديدًا غير الذي كان يرأسه عبد الرحمن السندي في وقت حسن البنا ... وأشار البيان أيضًا إلى تظاهرات جامعة القاهرة يوم الاحتفال بذكرى شهداء القناة يوم ١٢يناير ١٩٥٤، وإحضار طلبة الإخوان «نواب صفوى» زعيم جماعة «فدائيان الإسلام» الإيرانية ، الذي أفردت له بعض الصحف في الماضي دعاية هائلة باعتباره زعيمًا إسلاميًا «وهو في حقيقته إرهابي اشترك في قتل الجنرال رازمارا رئيس وزراء إيران في ١٩٥١ وحكم عليه بالإعدام بعد ذلك في يناير ١٩٥٦ لشروعه في قتل حسين علاء رئيس الوزراء الإيراني ونفذ فيه الحكم فعلًا».

لم أكن موافقًا على حل الإخوان ... وبالتالي لم أكن موافقًا على البيان ... ووصل الخلاف إلى ذروته بعد هذا الموقف وانتقل من حدود المجلس إلى الجماهير

وأصبحت مطالبًا بتحديد موقفي أمام الناس الذين تعلق أملهم بي ، ولم أجد غير سبيل واحد طالما رفضت اللجوء إليه ... وهو الاستقالة .

والاستقالة كلمة بغيضة إلى نفسي ... إنها تعني الاحتجاج ، ولكنها في نفس الوقت تقترن بالهروب .

ولكن ما حيلتي والأمور قد وصلت إلى حالة يصعب علاجها ولا أملك وحدي القدرة على الفصل فيها ؟

وجلست وحدي في غرفة مغلقة أستعرض شريط الشهور الماضية ... الروح الملتهبة التي قاومت بها ظلم السراي وفساد الحاشية ، الحماسة الخارقة التي أقبلت بها على العمل بعد انتصار الثورة ... والآمال المشرقة التي نجحت في تحقيق بعضها في اتفاقية السودان ، وتطبيق العدالة الاجتماعية ، والنضال لتحرير مصر ... الإخلاص والثقة اللذان منحتهما لزملائي واعتبرتهم دائمًا في مركز الأولاد أو الإخوة الصغار .

ولكن شريطًا مظلمًا آخر كان يلح علي ... شهوة السلطة التي استبدت بالزملاء ودفعتهم إلى طريق الدكتاتورية العسكرية ... غروب الديموقراطية عن سماء مصر ... التصرفات الصغيرة غير المسؤولة التي حاولت إحراجي وتحميلي مسؤوليات تثقل الضمير .

وجدت أن موقفي في هذه الفترة لا يتصل بالحاضر فقط ... ولكنه يرتبط بالمستقبل ... بتاريخ مصر ... وأنا لا أود أن أشين سمعة رئيس أول جمهورية مصرية بأنه كان ديكتاتوريًا إرهابيًا ... الاعتقال عنده يتم في سهولة مثل التنفس .

وكان من الأسباب الرئيسية لتقديم استقالتي أيضًا إلى جانب وصول الخلافات إلى ساحة الشعب ... سحب أموال الدولة وبعثرتها كمصاريف سرية وصرفها دون حساب .

قبل أيام من تقديم استقالتي ، لم أتورع عن مهاجمة هذه التصرفات علنًا في اجتماع المؤتمر المشترك لمجلس القيادة ومجلس الوزراء ، عندما تساءل جمال سالم:

«لماذا أنت غاضب علينا؟» ، ورويت له قصة شقيقه الذي طبع بطاقة عليها اسمه وتحتها هذه الكلمات : «شقيق جمال سالم وصلاح سالم» ؛ ليستخدمها في الوساطة وتسهيل الأمور ، وتحدثت عن مظاهر الثراء التي بدت على بعضهم ، وعن المصاريف السرية التي توزع على الأصدقاء والأنصار وتفسد ذمم الضباط وضمائرهم وعن دولة المخابرات التي يتم إنشاؤها وتعزيزها ويشرف على تنظيمها بعض ضباط المخابرات الأمريكية وكذلك بعض الضباط الألمان الذين كانوا من الجستابو .

الاستقالة الآن ليست من أجلي فقط ... ولكنها من أجل شعب مصر الذي أستمد منه سلطتي ومركزي ... والذي انتقلت الخلافات إلى ساحته .

وكتبت الاستقالة في كلمات محدودة ... بأنني غير قادر على التعاون مع المجلس وغير موافق على كثير من قراراته .

صحيح أنني أنا الذي وضعت لائحة العمل الديموقراطي في المجلس ، ولكن شعب مصر ليس هو «مجلس الثورة» .

نحن لم نجلس في مواقعنا بانتخابات شرعية ... ولا يمكن أن تتبلور إرادة شعب مصر في عدد محدود من الأفراد ، تبينت أنهم لا يعملون بوحي من ضمائرهم المجردة ، وإنما يتحرك معظمهم بأساليب ومناورات تستهدف المصلحة الذاتية قبل المصلحة العامة .

وعندما كتبت الاستقالة شعرت براحة نفسية هائلة ... وأصبح الأمر في يد الشعب .

وفكرت في أن أذيع الاستقالة بنفسي للجماهير .

وأرسلت لهم الاستقالة .

وكنت في منزلي عندما وصلتني النسخ الأولى من صحف صباح ٢٥ فبراير وفيها بيان يقول بأن المجلس قد قبل استقالتي وعين البكباشي جمال عبد الناصر رئيسًا للوزراء .

وقد طفح البيان بكثير من الأكاذيب منها أني لم أعين رئيسًا لمجلس الثورة إلا بعد أن تنازل جمال عبد الناصر عن الرئاسة ، وهو أمر مثير للدهشة ؛ لأن كافة المواقف التي اتخذتها الثورة كانت باسمي ومسؤوليتي وموافقتي عليها منذ اللحظة الأولى ... ولست أبالغ إذا قلت: بأن نجاح الثورة قد ارتبط بسمعتي عند ضباط الجيش وخارج الجيش أيضًا .

وتصوير الموقف كما لو أن هناك تنظيمًا سريًا دقيقًا ، هو أمر يتناقض مع الحقيقة إذ إن تجمع الضباط الأحرار قد انتهى كتنظيم في كثير من الأسلحة والوحدات بعد انتصار الثورة فورًا ، وعدد الضباط الأحرار الذين قاموا بالانقلاب لا يزيد عن مائة ضابط .

كان البيان يستهدف الإساءة إليّ شخصيًا ، ومحاولة لتقليل دوري الذي أديته لنجاح الثورة ... فقد قالوا في البيان : إنهم لم يخطروني بالاختيار لقيادة الثورة إلا قبل قيامها بشهرين فقط ... وهو أمر يجافي الحقيقة تمامًا ؛ لأنني توليت قيادة تنظيم الضباط الأحرار فعلًا بعد حريق القاهرة في ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ وجميع الخطوات التي تمت بعد ذلك كانت بموافقتي أو بأمر مني وأنا الذي حددت موعد قيام الثورة ولم أوافق على اقتراح جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر بتأجيله إلى ٥ أغسطس .

وانتخابات نادي الضباط سبقت ذلك بشهور ، وحرب فلسطين واتصالي بهم سبقا ذلك بثلاثة أعوام ، وتنظيم الضباط الأحرار تكون بهذا الاسم في مطلع عام ١٩٥١ .

وفي كل هذه المواقف والاتصالات كنت أضع نفسي في الموضع الصحيح ... القائد الأكبر الذي يعتمد على شرف وإخلاص المتعاونين معه دون النزول إلى الصغار أو التفاصيل ... ولكن جمال عبد الناصر ، كان يرسم لذاته ، فاهتم اهتمامًا شديدًا بمجموعة من الضباط ، تدين له بالولاء شخصيًا ، معتمدًا على أنني قبل قيام الثورة ، كنت موضوعًا تحت المراقبة باعتباري مركز الحركة في الجيش ، الأمر

الذي يجبرني على تقليل اتصالاتي التنظيمية حرصًا على الأمن الذي كنت أعتبره سلاحًا هامًا في أسلحة التنظيم .

وجاء في البيان أيضًا ، أنني طالبت بعد أقل من ستة شهور بمنحي سلطات تفوق سلطة العضو العادي بالمجلس ، وهو أمر يتنافى تمامًا مع إصراري على تطبيق الديموقراطية داخل المجلس وخارجه ... وقد أصررت على ذلك منذ البداية ، إيمانًا مني بأهمية الشورى والديموقراطية حرصًا على ألا أنزلق مع السلطة إلى موقع الديكتاتورية .

صحيح أني عانيت من ذلك كثيرًا ... وصحيح أن كثيرًا من القرارات قد صدرت رغم اعتراضي عليها ، بحكم اللائحة التي اقترحتها ... وصحيح أنه تبين لي أن هناك اجتماعات سرية خارج المجلس ، تدبر فيها الأمور وتتخذ القرارات ثم يعقد اجتماع المجلس وهم عصبة متفقة نتيجة الاتصالات الجانبية .

صحيح كل ذلك ... ولكنه صحيح أيضًا أني قهرت في نفسي نزعة الديكتاتورية ونميت فيها روح الديموقراطية ... مما جعلني أناضل دائمًا في أجل حرية الشعب ، وأعلن في كافة خطبي ، صراحة ، أنني ضد «الديكتاتورية العسكرية» .

ورغم ما طفح به البيان من أكاذيب إلا أن الشعب بذكائه الفطري لم يستجب له ... وخرجت جموعه تهدر في شوارع القاهرة والإسكندرية ومدن مصر ، تهتف بالحرية والديموقراطية وتطالب بعودتي إلى رئاسة الجمهورية .

وأدركت لحظتها عظمة الشعب المصري ... وأدركت أيضًا أن صبري على احتمال المتاعب واستمراري في الحكم رئيسًا للجمهورية لم يكونا خطأ فقد أثمرا عند الشعب الأمل والإصرار على تحقيق مطالبه .

والحقيقة أني لم أعرف أنباء المظاهرات في حينها ، فقد فوجئت بتليفوني مقطوعًا وتغيير الحرس ومنع الدخول إلى المنزل أو الخروج منه .

فقد حدث ذلك عند منتصف الليل وأنا في داري ، وكانت قوة صغيرة من الحرس الجمهوري لا يزيد عدد جنودها عن المائة جندي ، تتولى حراسة منزلي ،

وكان محمد رياض قائد الحرس قد تم تسفيره إلى أمريكا، بدعوى أنه مريض، وكان يتولى قيادة الحرس في ذلك الوقت القائمقام عبد المحسن أبو النور، وكان الملازم حسن صبري من الحرس الجمهوري، وهو ضابط مخلص وكفء وشجاع يبيت في تلك الليلة مع قوة الحراسة حول منزلي.

وجاء عبد المحسن أبو النور إلى منزلي ليلًا حوالي الساعة الواحدة صباحًا وقال للضابط حسن صبري: إن هناك اضطرابات تحدث الآن في وسط القاهرة، وإن قصر عابدين يتعرض للهجوم، وسأل عن الاحتياطي الموجود عنده، فأجابه حسن صبري بأنه يوجد حوالي ٢٠٠ جندي من الحرس الجمهوري في معسكر الحلمية القريب من منزلي، فأمره عبد المحسن أبو النور بالذهاب بسرعة إلى معسكر الحلمية وتجهيز هذه القوة للتحرك فورًا على أن يبقى هو معها لتولي قيادتها، وما إن غادر الضابط حسن مكانه حول منزلي، تنفيذًا لهذا الأمر، حتى أمر عبد المحسن أبو النور جنود الحراسة حول منزلي بالتجمع وأطاع الجنود أمر القائد فورًا، وهنا سحب منهم أسلحتهم، وأرسل ضابطًا كان معه واستدعى قوة من الجيش كانت متجمعة على بعد كيلومترين من منزلي، وكان من السهل عليها اعتقال جنود الحرس الذين سحبت منهم أسلحتهم... وبعد ذلك أرسل عبد المحسن أبو النور في استدعاء الضابط حسن صبري، وبمجرد حضوره حاول إغراءه بالانضمام إليهم ولكن هذا الضابط الصغير الشجاع رفض ذلك، وحاول المقاومة، فتعرض للضرب الشديد وتم إيداعه السجن الحربي.

وفوجئت في الصباح بتغيير الحرس ومنع الخروج والدخول للمنزل وقطع التليفون، وبعد العدول عن الاستقالة وعودتي لرئاسة الجمهورية، كانت لعملية تحديد إقامتي بهذا الغدر والخيانة من قائد الحرس الجمهوري، رد فعل عنيف بين ضباط وجنود الحرس الجمهوري، فقد ثار جنود الحرس وضباطه ثورة عنيفة على عبد المحسن أبو النور وهتفوا بسقوطه، قائلين يسقط خنفس الخائن «يقصدون بذلك الضابط خنفس الذي خان عرابي أثناء قتاله مع الإنجليز في التل الكبير» وكاد الجنود والضباط يفتكون بعبد المحسن أبو النور فقررت إبعاده عن قيادة الحرس.

ولكن هذه الخيانة من عبد المحسن أبو النور تقاضى ثمنها وفتحت أمامه أبواب الترقي ، فقد أمر جمال عبد الناصر بعد تنحيتي بتعيينه ملحقًا عسكريًا في سوريا ثم محافظًا ثم وزيرًا ثم نائبًا لرئيس الوزراء .

وقد سجن بعد أن حوكم في عهد أنور السادات بتهمة التآمر عليه .

وفي الساعة الثالثة بعد منتصف ليلة ٢٦ فبراير ١٩٥٤، فوجئت بطارق على الباب ..كان خالد محيي الدين ومعه ثمانية ضباط من سلاح الفرسان حضروا ليبلغوني أن مجلس الثورة قد قرر إعادتي لرئاسة الجمهورية وتعيين خالد محيي الدين رئيسًا للوزراء .. ووافقت على ذلك فقد كانت العلاقة التي توطدت بيني وبين خالد هي خير ضمان للسير بالبلاد نحو الديموقراطية وعودة الجيش إلى الثكنات .

وثبت صدق حدسي مرة ثانية ، عندما تبين أن التظاهرات لم تنفجر في صفوف الشعب وحده ، ولكنها تفجرت أيضًا في صفوف الجيش ، وفي سلاح الفرسان ، وهو السلاح الذي كان خالد محيي الدين يثق فيه وفي تفكير ضباطه .

وعلمت من خالد أنهم عقدوا اجتماعًا عاصفًا حضره جمال عبد الناصر واعترضوا فيه على قبول استقالتي وأصروا على تطبيق الديموقراطية ولم يجد جمال سبيلًا لمواجهة هذه العاصفة إلا بدعوة مجلس القيادة الذي كان في حالة انهيار تامة ، وعرض عليهم اقتراحًا بعودتي لرئاسة الجمهورية ، وتعيين خالد رئيسًا للوزراء ، وكان ذلك إنقاذًا لهم فقبلوه دون مناقشة .

وتبينت أيضًا أن تأثير استقالتي في الجيش لم يقف عند حدود سلاح الفرسان ولكنه امتد إلى أسلحة ومناطق أخرى .

ضباط الإسكندرية اجتمعوا وقرروا التمسك بالديموقراطية وضرورة عودتي لرئاسة الجمهورية ... وكانت هناك مجموعة من الضباط الوطنيين أذكر منهم البكباشي عاطف نصار والصاغ أحمد حروش وعبد الحليم الأعسر وآمال المرصفي وغيرهم .

وتبينت أيضًا أن التأثير لم يقف عند حدود مصر ... ولكنه يجاوزها إلى السودان حيث نهض الشعب ثائرًا في مظاهرات عاصفة تهتف «لا وحدة بلا نجيب» ، وكان صلاح سالم قد أصدر بيانًا لشعب السودان قال فيه : «الثورة ليست ثورة نجيب ولا ثورة جمال أو صلاح ، العلاقة المقدسة تربط بين شعبينا الخالدين وما الحاكمون إلا أدوات موقوتة زائلة» ، ولكن الحس الذكي لشعب السودان دفعه لعدم الاستجابة إلى مثل هذا الحديث ، وأرسل زعماء السودان رسالة يطالبون فيها بذهابي إلى هناك إذا لم أعد رئيسًا لجمهورية مصر ، وحضر وفد خاص برئاسة محمد نور الدين للاستفسار عن حقيقة الموقف .

والغريب أن صلاح سالم كان قد أصدر بيانًا قال فيه : أنه قد سلم نفسه للسجن الحربي هربًا من المتاعب التي خلقتها له في الإذاعة ... ولست أدري هل أراد صلاح بذلك أن يكسب ثقة الناس لسلامة عقله وتفكيره «والله أعلم» .

وما كاد خالد محيي الدين يغادر منزلي وأتهيأ للنوم من جديد لأستقبل صباحًا تختلف فيه طبيعة العمل ، حتى فوجئت بطارق آخر ، اليوزباشي كمال رفعت ومعه اليوزباشي داود عويس يطلبان مني أن ألبس لأخرج معهما ، وتساءلت عن السبب فقالا لي : إن قرارات مجلس الثورة قد ألغيت ...واستنكرت ذلك راويًا لهما زيارة خالد محيي الدين ، ولكنهما أصرا على موقفهما ورفضا السماح لي بالاتصال التليفوني تحت تهديد السلاح .

وخرجت معهما وتعمدت أن أقف عند باب المنزل ليشعر الجنود بأنني قد وضعت في الاعتقال ولكنهما دفعاني إلى العربة وأسرعت بي إلى مبنى سلاح المدفعية بألماظة حيث وضعت في غرفة لا تدخلها الشمس في يوم كان شديد البرودة بعد أن رفضا جلوسي في الشمس في حديقة المبنى .

وحاولت التعرف على ما يدور حولي ، ولكني قوبلت بصمت مريب واستمر ذلك حتى الظهر إلى أن حضر اليوزباشي حسن التهامي ومعه خمسة من الضباط وأبلغني أن خالد محيي الدين كان يدبر انقلابًا شيوعيًا وأنني شاركته في ذلك ...

وضحكت من هذا الحديث ساخرًا وموجهًا له القول بأن تصرفكم نحوي الآن يخرج عن حدود الالتزام بمبادئ الثورة وبأهداف الشعب ... ولكن المناقشة معه كانت عبثًا فهو ضيق الأفق يردد ألفاظًا غير ذات مدلول .

وخرجوا معي إلى عربة جيب بدعوى أننا سنذهب إلى منزلي ، وتجمهر عساكر المدفعية عندما لمحوني وخشي حسن التهامي من مغبة هذا التجمهر فأسرعوا بي في اتجاه الصحراء ، فقلت لهم : « إذا كنتم تريدون أن تغتالوني فأنا لا أخاف الموت ، وقد عشت حياتي شجاعًا وسأموت الآن شجاعًا » .

ولكن العربة اتجهت بعد ذلك إلى ضاحية مصر الجديدة ومنها إلى منزلي ... حيث حضر إليَّ بعد ذلك شمس بدران وأبلغني أن مجلس القيادة قرر عدم قبول الاستقالة وعودتي رئيسًا للجمهورية .

كانت حادثة تحديد إقامتي واعتقالي هذه الساعات المحدودة هي أول اعتداء صريح على شخصيتي ... وقد بلغ بي التأثر حدًا بعيدًا إذ تردى الأمر إلى الدرجة التي دفعت ببعض صغار الضباط من عمر أولادي إلى هذا التعدي ... ولم أشأ لهذا الأمر أن يمضي كسحابة صيف فأعطيت أوامر لعبد الحكيم عامر بمعاقبة هؤلاء الضباط ومحاكمتهم ... ولكن الأحداث كانت تتزاحم وتتدافع فلم يفعل لهم شيئًا ولم أتابع ما حدث .

وقبل أن يجرفني تيار الحديث أوضح الأسباب التي أدت إلى هذا التغيير المفاجئ والانقلاب الجديد .

كان في مبنى القيادة عندما اتخذ قراره تحت ضغط ضباط الفرسان ، عدد من الضباط الذين حدب عليهم جمال عبد الناصر وقربهم إليه وجعل منهم عصبة في يديه ... وقد وجد هؤلاء أن قرار مجلس الثورة سوف يطيح بهم وبمراكزهم وبالأموال التي تغدق عليهم .

وتجمهر هؤلاء الضباط أعوان عبد الناصر وأعلنوا أنهم سيحاصرون سلاح الفرسان ولتكن حربًا أهلية ... وفعلًا أصدر علي صبري ووجيه أباظة أوامرهما

لسلاح الطيران بتحليق بعض الطائرات وتحركت بعض وحدات المدفعية المضادة للدبابات لمحاصرة سلاح الفرسان ، واعتقل بعض ضباطه في الشوارع وهم يتوافدون عليه في الصباح .

كانت خدعة وقع فيها ضباط الفرسان الذي تعاملوا بشرف مع ضباط القيادة الذين مثلهم جمال عبد الناصر ، وأعلن عليهم اقتراحه الخاص بعودتي وتعيين خالد محيي الدين رئيسًا للوزراء .

ورغم محاصرة سلاح الفرسان واعتقال بعض ضباطه إلا أن الأمر لم يتحول أوتوماتيكيًا إلى يد مجلس الثورة أو يد جمال عبد الناصر ، كان هناك رأي ضباط الإسكندرية وعدد كبير من الضباط في مختلف الأسلحة ... مظاهرات الشوارع في مدن مصر والسودان .

وخرجت جموع الشعب وطلبة الجامعة وساروا في مظاهرات كبيرة تطالب بعودتي وسقوط الدكتاتورية ، وعند نهاية كوبري قصر النيل هاجمت قوة من البوليس وقوات من البوليس الحربي المتظاهرين بوحشية وقسوة وأطلقت النيران ورد بعض المتظاهرين بالمثل ، وأصدرت وزارة الداخلية بيانًا بالحادث وقدرت عدد المصابين بثلاثة عشر شخصًا غير رجال البوليس ، وأصيب ضباط البوليس صدقي العربان بطلق ناري في عنقه كما أصيب عدد من رجال الشرطة .

وكان الإنقاذ الوحيد لهم هو عودتي .

وفي صباح اليوم التالي مباشرة بعد صدور بيان في السادسة من مساء ٢٧ فبراير ١٩٥٤ يقول : «حفاظًا على وحدة الأمة يعلن مجلس قيادة الثورة عودة الرئيس اللواء محمد نجيب رئيسًا للجمهورية وقد وافق سيادته على ذلك» .

وانتصرت إرادة الشعب ... وتحولت المظاهرات من الاحتجاج إلى الابتهاج ... ومع ذلك أصدر زكريا محيي الدين وزير الداخلية بيانًا يعلن فيه أن الإخلال بالأمن سيقابل بكل شدة وعنف ، ولكن هذا لم يوقف طوفان الجماهير في الشوارع .

وحدث احتكاك جرح فيه بعض المتظاهرين .

وذهبت إلى قصر الجمهورية بعابدين في أول مارس حيث كان الشعب عمومًا والإخوان المسلمون خصوصًا قد حشدوا جموعهم في الميدان ، ورفعوا قمصانًا ملوثة بالدماء هي ملابس جرحى مظاهرات الابتهاج الذين سقطوا برصاص قوات البوليس الحربي والشرطة التي أطلقت النيران عليهم دون مبرر .

وخرجت في شرفة القصر ، وأعلنت لهم أنني لم أقبل العدول عن الاستقالة إلا من أجل الحرية والديموقراطية وإجراء انتخابات برلمانية .

وقلت للجماهير : إنه ستؤلف جمعية تأسيسية تمثل مختلف هيئات الشعب وستجرى الانتخابات وتعود الحياة النيابية للبلاد ، وكانت هتافات الاحتجاج على الأعداء تتصاعد فطلبت من عبد القادر عودة أحد أقطاب الإخوان والذي كان محمولًا على الأكتاف أن يصعد إلى الشرفة ، وقد ساعد ذلك على تهدئة الجو وانصراف المتظاهرين بعد أن أخبرتهم أني أمرت النيابة بالتحقيق في الحوادث التي وقعت ، وأمرت النائب العام بموافاتي بنتيجة التحقيق .

والمؤسف أن عبد القادر عودة الذي كان رجلًا فاضلًا ومفكرًا حرًا ، قد حوكم بمحكمة الشعب التي رأسها جمال سالم وحكم عليه بالإعدام ونفذ فيه الحكم .

وكانت عودتي مرتبطة بموعد سابق للسفر إلى الخرطوم ، لافتتاح البرلمان السوداني وهي الرحلة التي تحدثت عنها في الفصل الرابع ... وسافرت إليها مع صلاح سالم والشيخ أحمد حسن الباقوري .

كان توقيت السفر غير مناسب ، ولكني كنت حريصًا على السفر إلى السودان في هذه المناسبة الوطنية .

وعندما عدت إلى القاهرة كان الموقف يغلي غليانًا شديدًا ... إذ صدرت قرارات جديدة باعتقال ١١٨ آخرين منهم عبد القادر عودة ، وأحمد حسين ، ثم صدرت اعتقالات جديدة لعدد من الإخوان والاشتراكيين والوفديين والشيوعيين .

وطالبت بإطلاق سراح المعتقلين فورًا ، وتحقيق النيابة مع المسؤولين وبدأت أواجه الموقف في حزم .

كانت الثقة بيننا قد ضاعت ، والاتجاهات قد وضحت ، ولم يعد هناك مجال للمناورة أو المداورة .

ولكني مع ذلك لم أشأ للأمور أن تندفع إلى نقطة الصدام المسلح ، فإن من يقبض على السلاح قد يصيبه التهور في لحظة ما .

أردت تصفية الاتجاه الديكتاتوري لتحل الديموقراطية بضغط شعبي ... وطالبت بضرورة الإسراع في إجراء الانتخابات حتى نطرق الحديد وهو ساخن كما يقولون .

كان الشعب ينتظر في تأهب وغضب قرارات تحقق له حريته ... وكان هذا مما يؤرق جمال عبد الناصر الذي تهاوت سمعته بين الناس وظهر في صورة المدافع عن قيام ديكتاتورية عسكرية .

وعقدنا اجتماعًا في منزل علي ماهر حضره الدكتور عبد الرزاق السنهوري وجمال عبد الناصر لمناقشة الخطوات القادمة واقترح جمال اقتراحًا مريبًا هو عودة دستور ١٩٢٣ فلم أوافق على ذلك .

وأوضح السنهوري أن لجنة الدستور قد فرغت تقريبًا من إعداد مشروعه وأنه من الميسور مع تقصير مواعيد الإجراءات أن تتم الانتخابات للجمعية التأسيسية خلال المدة التي تستغرقها الانتخابات للبرلمان القديم كما أن هذه الجمعية يمكن أن تباشر سلطات البرلمان حتى يجتمع .

واتفق الرأي على ذلك .

واجتمع مجلس الثورة وصدرت قرارات ٥ مارس التي قضت بإلغاء الرقابة على الصحف واتخاذ الإجراءات فورًا لعقد جمعية تأسيسية منتخبة بطريق الاقتراع العام المباشر على أن تجتمع خلال يوليو ١٩٥٤ ويكون لها مهمتان :

الأولى : مناقشة مشروع الدستور الجديد وإقراره .

الثانية : القيام بمهمة البرلمان إلى الوقت الذي يتم فيه عقد البرلمان الجديد وفقًا لأحكام الدستور الذي ستقره الجمعية التأسيسية .

وقرر المجلس أيضًا إلغاء الأحكام العرفية قبل إجراء الانتخابات للجمعية التأسيسية على أن يكون لمجلس الثورة سلطة السيادة لحين اجتماع البرلمان .

كانت هذه القرارات انتصارًا للاتجاه الديموقراطي ، وزدت ضغطًا للإفراج عن المعتقلين وخرج بعض من حكمت عليهم محكمة الثورة من السجن ، إبراهيم عبد الهادي إلى منزله وفؤاد سراج الدين إلى مستشفى مجدي ، وإبراهيم فرج بالقصر العيني .

وقد صرحت في مؤتمر صحفي حضره عدد كبير من مندوبي وكالات الأنباء والصحفيين الأجانب الذين توافدوا على مصر بعد الأحداث الأخيرة : أنني لا أرضى أن أكون رئيسًا للجمهورية في بلد غير ديموقراطي وغير برلماني كما صرحت أنه سيفرج عن المعتقلين جميعًا .

وأصدرت قرارًا بالإفراج تباعًا عن ضباط المدفعية الذين حكم عليهم مجلس القيادة .

وأحدثت هذه القرارات أثرها بين الجماهير ، وضح ذلك في الصحافة التي جنح بعضها إلى الهجوم في شدة على تصرفات بعض الضباط كمجلة «الجمهور المصري» التي هاجمت سلوك ضباط البوليس الحربي الأمر الذي زرع بذور الخوف في نفوس بعض الضباط ، وجعلهم يعتقدون أن العودة للديموقراطية تعني الإضرار بهم ومحاسبتهم على ما ارتكبوا من مخالفات إلى جانب فقدانهم الميزات التي كانوا يتمتعون بها .

ودفعني هذا إلى إصدار بيان بأنني ومجلس الثورة كيان واحد ، تطمينًا لأعضائه ولضباط الجيش ، وحرصًا على عدم تفجير مواجهة مسلحة جديدة .

وذات يوم ذهبت لأزور الدكتور السنهوري في منزله ، وتصادف وجود سليمان حافظ والدكتور عبد الجليل العمري ، وقال لي الدكتور السنهوري : إنه ليس من مصلحة البلاد استمرار وجود التوتر في مجلس الثورة ، وأنه يتعين تصفية الأمر في السر قبل الجهر .

وشرحت له ما لقيته قبل الاستقالة من تجن وإحراج وعدوان وتحملي تبعة تصرفات لم يؤخذ رأيي فيها ، ورويت له ما حدث أثناء تحديد إقامتي واعتقالي .

كانت هذه هي أول مرة يسمع فيها الدكتور السنهوري كثيرًا مما رويت فأخذته الدهشة وسألني عن الضمانات التي أبتغيها لاستقرار الأحوال .

وقلت له : إنهم يعتمدون على قادة الوحدات في القوات المسلحة الذي عينهم جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر ليكونوا أتباعًا لهما والمفروض أن يعينوا بأمر جمهوري كما يجري عليه الأمر في نظم الجمهوريات البرلمانية .

وعلق السنهوري بأنه يعتقد أن القضية بسيطة وأنها لن تواجه أية صعوبات متى خلصت النيات في القيادة ، واستأذنت وخرجت .

ويبدو أنه كلف بعد ذلك سليمان حافظ للاتصال بجمال عبد الناصر وعرض الموضوع عليه ؛ لأنه كان هناك اجتماع للمؤتمر المشترك في دار البرلمان يوم ٧ مارس تعمدت ألا أحضره ؛ لأن جمال عبد الناصر كان ما زال يحتفظ برئاسة الوزارة بعد عدولي عن الاستقالة ، ولكنهم ألحوا عليّ في الحضور ، ودهشت عندما وجدت سليمان حافظ حاضرًا وهم جميعًا ينظرون إليّ متسائلين عن مطالبي .

ولم أشأ تفجير هذا الموضوع الحساس في المؤتمر المشترك وإنما أردت أن نعالج الأصل ، وهو قضية الديموقراطية في حرص على عدم إثارة ما يعرقل مجهوداتي التي كادت تكلل بالنجاح .

وقلت لهم : إني متجاوز عن كل ما وجه إليّ من إساءة ، وإنه يحسن بالأوضاع أن تعود تمامًا كما كنت عليه قبل الاستقالة لتشعر الجماهير بوحدتنا ، وتقرر أن يعود جمال عبد الناصر إلى منصبه القديم نائبًا لرئيس الوزراء .

وتبادل الحاضرون التهاني بزوال الشقاق ، وأقام عبد الحكيم عامر مأدبة في اليوم التالي بنادي الضباط وحضرها ١٣٥٠ ضابطًا ، وتعمدت أن أرطب نفسيتهم بالحديث معهم عن واجب الجيش المقدس في تحرير الوطن بعيدًا عن متناقضات السياسة .

عادت الحيوية إلى الصحافة بعد رفع الرقابة ، وظهرت مقالات جيدة عن حقوق الشعب وحرياته كتبها الدكتور وحيد رأفت وآخرون .

وفي هذا الوقت اعتصمت بعض السيدات في نقابة الصحفيين وأعلن الإضراب عن الطعام حتى الموت ، ولم يعدلن عن ذلك إلا بعد خطاب أرسلته لهن واعدًا بأن ينلن حقوقهن في الدستور .

وكان قد تحدد فتح جداول قيد الناخبين في ١٥ مارس على أن يتم تحرير شهادات الانتخابات وتسليمها يوم ٢١مايو لنلتزم بانعقاد الجمعية التأسيسية خلال يوليو كما ورد في قرارات ٥ مارس .

وتلقيت خطابًا مرسلًا من حسن الهضيبي من داخل المعتقل يطلب فيه الرجوع عن حل الإخوان والإفراج عن المعتقلين .

وتلقيت خطابًا آخر من نقيب المحامين عمر عمر لدفع الاعتداء الجسيم الذي وقع على المحامين أحمد حسين وعبد القادر عودة وعمر التلمساني بعد اعتقالهم ، واجتمعت الجمعية العمومية للمحامين وأصدرت قرارات تطالب بعودة الحياة النيابية وتدعو لعمل ميثاق وطني وعودة الجيش إلى ثكناته .

واحتج مجلس نقابة الصحفيين على إعادة صلاح سالم للرقابة على جريدة الأهرام .

ورغم هذه الروح الجارفة التي سادت الشعب إلا أني كنت أخشى من غيبة القوى السياسية التي تساند الديموقراطية ... الأحزاب السياسية ملغاة ونشاطها محظور وقيادتها معتقلة ، وطالبت بعودة الأحزاب السياسية قبل انتخابات الجمعية التأسيسية ، حتى تأخذ المعركة الانتخابية أبعادها الحقيقية .

وكانت الأحزاب منذ الحركة قد غيرت الكثير من أفكارها وتنظيماتها مما ظهر واضحًا في برامجها المعلنة عقب صدور قانون تنظيم الأحزاب .

برنامج الوفد المعلن كان ينادي «بسياسة ديموقراطية اشتراكية لتحقيق الاستقلال والوحدة ورفض جميع صور الدفاع المشترك» ، كما أنه طالب بوضع

حد أدنى للأجور وصدور قانون بمعاقبة الوزراء ، واستصدار قانون تأمين صحي واجتماعي للعمال وأفراد أسرهم والانتهاء من تعميم المياه الصالحة للشرب خلال خمس سنوات ... كما أعلن البرنامج موافقته على مشروع الإصلاح الزراعي باعتباره يهدف للعدالة الاجتماعية ويقرب بين الطبقات .

ونص برنامج السعديين على تحديد حد أدنى لأجور الفلاحين مع تصنيع البلاد بالعمل على تحويل رؤوس الأموال المصرية الراكدة إلى ميدان الاستغلال الصناعي والتجاري والاستعانة برؤوس الأموال الأجنبية في حدود تتفق مع مصالح البلاد .

كنت أعتبر وجود الأحزاب هو ركيزة الديموقراطية ، وأن برامجها المتطورة هي ضمان التزامها بأهداف الجماهير ، وكان قانون الإصلاح الزراعي قد هز كثيرًا من نفوذ الإقطاعيين من رجال الأحزاب في الأقاليم ، وفتح بابًا للأفكار الحرة المتجددة .

لم تكن عودة الأحزاب تعني رجعة إلى الوراء ، لم تكن بمثابة النكسة للثورة .

أحزاب الأقلية التي استندت إلى قوة السراي فقط ضاع تأثيرها نهائيًا وتبدد نشاطها ، وآثر قادتها السلامة بعيدًا عن نزاعات السلطة ... وما أظن أن وجود بعضها كان يمكن أن يمثل خطرًا لضياع مصدر تأييدها وهو السراي .

والوفد استند إلى برنامج شعبي يجعله قادرًا على مواصلة دوره في كسب تأييد الجماهير ... كما أن تصفية الإقطاع أضعفت من نوازع بعض الأفراد في قيادته ، وقوت أمل الشباب المثقف المتطلع من جماهيره .

والإخوان المسلمون جرفتهم الأحداث ليعلنوا عن أنفسهم حزبًا سياسيًا لم يفلح الستار الديني في إخفاء حقيقته .

والأحزاب والتنظيمات الأخرى يسارية كانت أو يمينية ، أمامها فرصة الاختيار في مواجهة الجماهير .

طبيعة الأحزاب كانت قد تغيرت ... والانتخابات والديموقراطية التي تطلبها لم تكن خطوة إلى الخلف وإنما كانت خطوة إلى الأمام ؛ لأنها تحمل تعبيرًا عن إرادة الجماهير في الرقابة الشعبية والمشاركة الفعلية في شؤون الحكم .

وفي يوم ١٩ مارس وقع حادث مريب .

انفجرت أربع قنابل في أنحاء متفرقة من القاهرة ولم يقبض على الفاعل .

وكان اجتماع المؤتمر المشترك في صباح اليوم التالي أي يوم ٢٠ مارس وأثيرت قضية الانفجارات وشممت رائحة غير نظيفة عندما سمعت بعض أعضاء مجلس الثورة يطالبون باتخاذ إجراءات صارمة للضرب على أيدي هؤلاء المخربين .

وقلت لهم في صراحة : إنه لا يوجد صاحب مصلحة في التخريب إلا هؤلاء الذين يبتغون تعطيل مسار الشعب إلى الديموقراطية ، وكان في تلميحي ما يغني عن التصريح ، وظهر رأي مقابل بتخلي أعضاء مجلس الثورة عن السلطة لي وانساحبهم من الميدان .

وضعوا الأمور على طرفي نقيض ... وهو ما لم أكن أبتغيه ... فقد كنت أتلمس مرور الأيام في سلام حتى نصل إلى انتخابات الجمعية التأسيسية ... ومع ذلك فقد تم التصويت وفاز الرأي الثاني بأغلبية كبيرة .

ولمست أن خطة جديدة تدبر لتفجير الموقف .

وفي مساء يوم ٢٠ مارس كنت أنتظر مع جمال عبد الناصر حضور الملك سعود إلى مأدبة عشاء رسمية في قصر عابدين ، في غرفة صغيرة بجوار الباب الرئيسي ، عندما لمح جمال عبد الناصر سليمان حافظ مقبلًا فناداه ليجلس معنا ، وسأله رأيه عما إذا كان من المتعين من الوجهة الدستورية أن تعود الأحزاب القديمة للوجود قبل انتخابات الجمعية التأسيسية .

وقال سليمان حافظ : إنه لا يشترط أن تكون هذه الانتخابات حزبية ، وأضاف قائلًا : «بل والأولى لخير البلاد ومصلحتها ألا تكون كذلك» .

ولم أشأ أن أفصح لهما عما في صدري ، من أني لا أنظر إلى الموضوع من وجهة دستورية بعد أن تعطل دستور١٩٢٣ ، ولم يصدر بعد الدستور الجديد ؛ بل إني أنظر إليه من الوجهة السياسية حيث وجود الأحزاب هو ركيزة الديموقراطية ، وغيبتها تعني بتر هذه الركائز مما يجعلها كسيحة .

وحولت الموضوع وجهة أخرى وقلت: إنني أجد الآن من الضروري إجراء استفتاء على رئاستي للجمهورية ، حيث أن النظام الجمهوري قد أعلن ورئاستي نفذت دون استفتاء الشعب ... وكنت أهدف من ذلك إلى الحصول على تفويض شعبي يجعل اتجاهي للديموقراطية ذا صفة شرعية .

وقال سليمان حافظ : إنه لا مبرر لذلك وإنه يمكن إجراء الاستفتاء مع انتخابات الجمعية التأسيسية في وقت واحد .

وقطع حضور الملك علينا الحديث .

وحاول سليمان حافظ والدكتور العمري رأب الصدع الذي عاد إلى مجلس قيادة الثورة فأعدا مشروع تنظيم مقترح لنظام الحكم ولائحته في الفترة التي تبقت على انتخابات الجمعية التأسيسية ... وعرضاه عليّ بعدما أبلغاني أنهما عرضاه أيضًا على جمال وعبد الحكيم ووافقا عليه لعله يعيد الاستقرار إلى الموقف ، ويجعلنا نتفادى ما لمسته من تدبير ، خاصة وأن الدكتور العمري أبلغني أنه إذا لم يتحسن الموقف على أساس هادئ سليم فإنه سيستقيل مع الوزراء المدنيين .

وكان هذا المشروع الذي قدم لي يوم ٢٢ مارس يتضمن تشكيل وزارة مدنية تتولى السلطات التنفيذية والتشريعية وفقًا للدستور المؤقت .

وأن يقتصر اختصاص مجلس الثورة على تعيين وعزل رئيس مجلس الوزراء والوزراء بموافقة رئيس الجمهورية ، ويتخلى المجلس عما عدا ذلك من أعمال

السيادة ، وإذا وقع خلاف بين رئيس الجمهورية والمجلس تفصل فيه نهائيًا هيئة تحكيم مكونة من ستة أعضاء ينتخب رئيس الجمهورية عضوين منهم ومجلس الثورة عضوين والجمعية العمومية لمجلس الدولة عضوًا والجمعية العمومية لمحكمة النقض عضوًا ، ويصدر القرار من خمسة أعضاء على الأقل .

ونص المشروع على إلغاء الأحكام العرفية قبل ١٨ يونيو ١٩٥٤ ذكرى إعلان الجمهورية ، وإلى أن يتم ذلك يفرج عن جميع المعتقلين الذين لم توجه لهم تهمة معينة تباشر النيابة تحقيقها .

وتناول المشروع عدا ذلك انتخابات الجمعية التأسيسية ونص على أن تكون على أساس غير حزبي ، مع إجراء استفتاء شعبي على ما تم من إعلان الجمهورية وتعيين رئيس الجمهورية وعلى الإصلاح الزراعي .

قبلت هذا المشروع رغم عدم موافقتي على أن تكون الانتخابات على أساس غير حزبي ووافقت على المشروع تفاديًا لصدام مفتعل لا تحتمله البلد ... وتفاديًا لخديعة إعلامية كانت خيوطها قد بدأت تظهر على صفحات الصحف في مقالات كتبت في جريدة الجمهورية وصور بها مجلس القيادة وكأنه يبتغي الديموقراطية ، وكأن الاختلاف بيننا لا يعدو المسائل الشخصية .

وكان مرور الأيام دون إعلان موعد محدد للانتخابات يدخل الأمور في ضباب ، يفقد الناس بعضًا من الثقة في التزامي أمامهم .

وتعددت الآراء في أسلوب عبور الفترة المتبقية على تنفيذ قرارات ٥ مارس ... وكتب القائمقام يوسف صديق بطل الثورة الشجاع مقالًا في جريدة المصري يوم ٢٤ مارس اقترح قيام وزارة ائتلافية من الوفد والإخوان المسلمين والاشتراكيين والشيوعيين برئاسة الدكتور وحيد رأفت لإجراء انتخابات البرلمان الجديد .

وجد هذا الرأي صدى طيبًا في نفسي ... إذ يعيد الحياة للأحزاب فيضمن الديموقراطية ... ويحقق تشكيل جبهة وطنية لا توجد خارج إطارها قوى سياسية ذات بال .

وظهر رأي الوفد في الحالة موضحًا أن النحاس لا يفكر في الترشيح لرئاسة الجمهورية وأنه يتمسك بالنظام الجمهوري والإصلاح الزراعي ويطالب بعودة الحياة النيابية فورًا حتى تستقر الأوضاع .

وصرحت للصحافة قائلًا : إنني لن أتراجع عما استهدفته من عودة الحياة النيابية ورددت على الذين يتخوفون من عودتها بقولي: إننا ما ثرنا إلا لإعادتها سليمة من الشوائب ... كما صرحت أيضًا بأنني لا أنوي تكوين حزب .

وكانت هناك معركة فكرية واسعة على صفحات الصحف ... جريدة المصري تتبنى قضية عودة الأحزاب والديموقراطية وتدافع عن ذلك دفاعًا حارا ... وجريدة الأخبار تهاجم فكرة الانتخابات وتحذر من جهل المواطنين .

أذكر أن جريدة الأخبار في هذه الفترة كانت تواصل أسلوبها في الانتشار لتحويل أنظار الجماهير عن مشكلتها الحيوية الرئيسية ، فنشرت مثلا يوم ٢٣ مارس مانشيت يقول : «فتاة مصرية تتحول غدا إلى رجل» ونشرت صورة الفتاة على ثلاث أعمدة .

وكان مصطفى أمين حامل رتبة البكوية من الملك وأحد المقربين له من الصحفيين .. قد تحول بعد الثورة فجأة لمهاجمة الملك والسراي وفضح أخبارهم الشخصية ... جريا وراء الإثارة وزيادة التوزيع ... وكان هذا يحرف أنظار الناس عن الاهتمام بحاضرهم ومستقبلهم لمتابعة فضائح الماضي ، الأمر الذي جعل الصحف تسايرهم في هذا التيار حتى لا تتخلف في التوزيع .

كان هذا الموقف اللا أخلاقي في ذاته لا يرضيني ولا يريح نفسي .

وبعد جلسة المؤتمر المشترك يوم ٢٠ مارس التي تكهرب فيها الجو بعد مناقشة موضوع الانفجارات التي حدثت في القاهرة أصبحت أتوقع حدوث شيء ما ... ولم يطل بي الانتظار .

وكان ذلك في جلسة مجلس قيادة الثورة يوم ٢٥ مارس .

كانت جلسة حاسمة ... ابتسامات المجاملة اختفت من الوجوه ، التعابير واضحة وصريحة ، خطورة الموقف تفرض نفسها على جو الجلسة .

بدأ عبد اللطيف بغدادي الحديث مقترحًا إلغاء قرارات ٥ مارس .

جمال عبد الناصر قال في هدوء : إن مجلس الثورة ينتهي عمله يوم ٢٣ يوليو والأحزاب تعود إلى وضعها السابق .

خالد محي الدين اقترح التمسك بقرارات ٥ مارس ، وطلب شكلًا جديدًا للديموقراطية يحرم النواب الذين صوتوا تأييدًا لأية قوانين مقيدة للحريات ، والذين رفضوا رفع ضريبة الأطيان ، ورؤساء الأحزاب ، والذين طبقت عليهم قوانين الإصلاح الزراعي من حق الترشيح للجمعية التأسيسية .

وظهر اتجاه معارض لرأي خالد محيي الدين تبناه صلاح سالم الذي ارتفع صوته قائلًا : بأن كل شيء يجب أن يعود إلى صورته القديمة .

ووجدت في المناقشة استدراجًا لأمور لم نطالب بها .

قال أحدهم :

- إذا أعدنا الأحزاب سنعيد الحزب الشيوعي .

وقال خالد :

- إنني أطالب بعودة الحياة النيابية والدستور الجديد هو الذي سيحدد الموقف من الحزب الشيوعي .

ثم قال آخر :

- سنفرج عن كل المعتقلين .

وقلت لهم :

- مرحبًا بهذا القرار .

العدول عن تأليف الحزب الجمهوري

بريطانيا تطلب سحب مصريين من القنال !!

أخبار اليوم

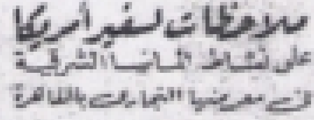
دعوة سلطان الأطرش لزيارة مصر — إيدن يعلن خطورة الحالة في منطقة قنال السويس — الإفراج عن ٢٥ معتقلا — تقديم ٢٢ شخصا إلى المحكمة العسكرية

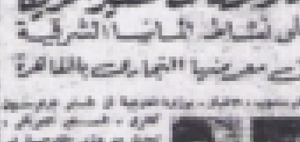
ايدن يعلن أن استئناف المباحثات في الوقت الحاضر "غير ممكن"

العدول نهائيا عن فكرة "الحزب الجمهوري"



ملاحظات لسفير أمريكا على نشاط ألمانيا الشرقية في معرضها التجاري بالقاهرة





ايدن يقول أن قتل ضابط بوليس مصري لا يبرر الهجمات المتكررة على القوات البريطانية ويعلن أن الأحوال في منطقة القنال تسوء كثيرا

أول حادث من نوعه في العالم


اقتربت الساعة !!
فتاة مصرية تتحول غداً إلى رجل !
دخلت المستشفى لمعالجة صوتها
فاكتشف الأطباء يجب تحويلها الى رجل
أبوها طلق أمها لأنها لم تنجب ولدا
رجال ينقلبون نساء
نساء ينقلبن رجالا
اسماعيل يس
الآنسة حنفي
سينما أوبرا بالقاهرة
ويعرض حاليا بسينما ركس بالاسكندرية وسينما المحلة الجديدة بالمحلة الكبرى وسينما مصر بالاسماعيلية وسينما عدن بالمنصورة وسينما مسرح دمياط بدمياط

وجاء صوت آخر :

- سنفرج عن النحاس باشا .

وقلت :

- لقد اعتقل ظلمًا بل وتزويرًا ؛ لأنكم أدخلتم اسمه في كشف المعتقلين بعد توقيعي عليه .

وسنفرج عن الهضيبي وأحمد حسين .

ووافقت على ذلك .

كانت محاولة التهدئة عبثًا ... وكان الموقف مرسومًا ومبنيًا على خطة كنت حتى هذه اللحظة أجهلها وإن كنت أشعر بها .

كان انتقالهم المفاجئ من النقيض إلى النقيض يدل على وجود تدبير ما فلا يعقل أن يوافقوا موافقة غير مشروطة على عودة الأحزاب والإفراج عن كل المعتقلين .

واستمر الاجتماع خمس ساعات متصلة .

وأعلن صلاح سالم للشعب قرارات ٢٥ مارس التي تقضي الآتي :

١- يسمح بقيام الأحزاب .

٢- المجلس لا يؤلف حزبًا .

٣- لا حرمان من الحقوق السياسية حتى لا يكون هناك تأثير على الانتخابات .

٤- تنتخب الجمعية التأسيسية انتخابًا حرًا مباشرًا بدون تعيين أي فرد ويكون لها السيادة والسلطة الكاملة ، وتكون لها سلطة البرلمان كاملة والانتخابات حرة .

٥- حل مجلس الثورة في ٢٤ يوليو المقبل باعتبار الثورة قد انتهت وتسلم البلاد لممثلي الأمة .

٦- تنتخب الجمعية التأسيسية رئيس الجمهورية بمجرد انعقادها .

كان إعلان القرارات بهذه الصورة يعتبر انتصارًا لي وللديموقراطية ولكنه في نفس الوقت يستهدف إثارة الشك في نفوس الناس من ناحية عودة الأحزاب بصورتها التقليدية المتخلفة وانتهاء الثورة كذلك بما يفهم منه العودة للقديم .

كانت زيارة الملك سعود تتم في وقت غير مناسب مطلقًا لحركة الأحداث المتتابعة ، إذ كنت مرافقًا له في تحركاته ، مما لم يتح لي وقتًا كافيًا لمواجهة الموقف بعد هذه القرارات الحاسمة .

وفي الصباح أردت التأكد شخصيًا من تنفيذ قرارات الإفراج عن المعتقلين ... لم أعد أثق في سلامة التنفيذ .

واتصلت بمنزل مصطفى النحاس .

وقلت له بعد التحية :

لعلك راض الآن ؟

فقال في لهجته المعروفة :

راضي على إيه ، انتم أفرجتم عن كل الناس بينما ضوعفت الحراسة عليَّ .

وقلت له مطمئنًا ، وقد غلبتني الدهشة :

إن شاء الله قريبًا سيزول كل هذا العناء .

وأنهيت المحادثة بسؤال تقليدي عن صحته وصحة السيدة حرمه .

وكانت هذه المكالمة فيما بعد سببًا في إشاعة أراجيف نشرتها إحدى الصحف عن اتصالات سرية بيني وبين الأحزاب ... كانت المحادثة التليفونية قد سجلتها أجهزة المخابرات ... ودار بها بعض أعوان أعضاء المجلس يذيعونها على ضباط الجيش إثارة لهم وتدليلًا على وجود اتفاق سري بيني وبين الوفد .

ولم تكن هذه المكالمة الوحيدة .

اتصلت أيضًا بمنزل أحمد حسين ، وجاءني صوت السيدة زوجته على الطرف الآخر باكية تقول : إنه لم يفرج عنه وهو مريض في مستشفى القصر العيني نتيجة للتعذيب الذي تعرض له .

وازدادت دهشتي وغضبي أيضًا .

ثم اتصلت بمنزل عبد القادر عودة الذي شكرني ، فاعتذرت له عما لاقاه من تعذيب في فترة الاعتقال كما ورد لي في نقابة المحامين .

واتصلت أخيرًا بمنزل حسن الهضيبي فرد عليَّ شخص بأنه قد أفرج عنه وهو في الحمام ويشكرني على السؤال ولم يتصل بي حسن الهضيبي بعد خروجه من الحمام وحتى يومنا هذا .

وهنا وقفة عند موقف قيادة الإخوان المسلمين في هذه الفترة الحرجة من تاريخ مصر .

مصطفى النحاس وأحمد حسين لم يفرج عنهما ... بينما أفرج عن المعتقلين من الإخوان المسلمين ... وهرع جمال عبد الناصر إلى زيارة حسن الهضيبي عقب الإفراج عنه في منزله بعد منتصف الليل .

والصحف تنشر أن الإخوان المسلمين ، قد استأنفوا نشاطهم وعقدوا أول اجتماع بعد الإفراج عن المعتقلين ، وأعلن حسن الهضيبي «أن الجماعة قائمة وأنها أقوى مما كانت» .

ونشرت جريدة الجمهورية أنه تقرر إعادة جماعة الإخوان المسلمين وأن كل أثر لقرار الجماعة الصادرة في يناير الماضي قد زال .

وضح لي تمامًا أن جمال عبد الناصر قد اختار في هذه المرحلة أن يمضي في «طريق الإخوان المسلمين» ، وأنه اشترى صمتهم بإعادة جماعتهم .

وقد أغراهم ذلك على التهادن كفرصة انتهازية للقضاء تمامًا على فكرة عودة الأحزاب والحياة البرلمانية ، ثم الانفراد بالسلطة بعد ذلك ، وهم لا يدرون أن هذه المهادنة كانت موقفًا تكتيكيًا لضمان سكوتهم في محاولة القضاء على الديموقراطية وعليَّ شخصيًا ... ثم تعد خطة جديدة للانقضاض عليهم بعد ذلك .

وكان الإخوان المسلمين قد حاولوا الاتصال بي في ديسمبر ١٩٥٣ ، عن طريق محمد رياض ... الذي اتصل به حسن العشماوي ومنير الدلة وطلبوا أن تتم مقابلة سرية بيني وبينهم واقترحوا مكانًا للمقابلة منزل الدكتور اللواء أحمد الناقة الضابط بالقسم الطبي بالجيش ، وكانت هذه مفاجأة لي ؛ لأنها أول مرة أعرف أن

للدكتور أحمد الناقة ارتباطًا بالإخوان المسلمين ، ورفضت فكرة الاجتماع السري بهم وأبلغتهم بواسطة محمد رياض أنني مستعد لمقابلتهم في منزلي أو مكتبي ولكنهم اعتذروا عن ذلك وطلبوا أن أفوض مندوبًا عني للتباحث معهم فوافقت وعينت محمد رياض ممثلًا عني للاجتماع بهم بعد أن زودته بتعليماتي ، واجتمع محمد رياض بممثلي الإخوان المسلمين حسن العشماوي ومنير الدلة عدة مرات .

وأوضح لهم رياض رأيي في إنهاء الحكم العسكري الحالي وعودة الجيش إلى ثكناته وإقامة الحياة الديموقراطية البرلمانية وعودة الأحزاب وإلغاء الرقابة على الصحف ، ولكنهم لم يوافقوا على ذلك وطالبوا ببقاء الحكم العسكري الحالي ، وعارضوا عودة الأحزاب وإقامة الحياة النيابية كما عارضوا إلغاء الأحكام العرفية وطالبوا باستمرار الأوضاع كما هي على أن ينفرد محمد نجيب بالحكم وأن يتم إقصاء جمال عبد الناصر وباقي أعضاء مجلس الثورة وأن تشكل وزارة مدنية لا يشترك فيها الإخوان المسلمون ، ولكن يتم تأليفها بموافقتهم ، وأن يعين رشاد مهنا قائدًا عامًا للقوات المسلحة وأن تشكل لجنة سرية استشارية يشترك فيها بعض العسكريين الموالين لي وعدد مساو من الإخوان المسلمين وتعرض على هذه اللجنة القوانين قبل إقرارها ، كما يعرض عليها السياسة الرئيسية للدولة وكذلك يعرض عليها أسماء المرشحين للمناصب الكبرى ... كأن الإخوان المسلمين بذلك يريدون السيطرة على الحكم دون أن يتحملوا المسؤولية .

وقد رفضت هذه الاقتراحات جميعها ، وانتهت هذه المفاوضات السرية التي كانت بين محمد رياض والإخوان المسلمين ... وقد تعرض محمد رياض للمتاعب بعد ذلك عندما قال الصاغ حسين حمودة وكان من الإخوان المسلمين أمام محكمة الشعب أثناء محاكمته في شهر نوفمبر سنة ١٩٥٤ أن اتصالًا سريًا تم بيني وبين الإخوان المسلمين بواسطة محمد رياض ، وذكر أمام المحكمة آرائي التي نقلها محمد رياض لحسن عشماوي ومنير الدلة والتي ذكرتها سابقًا ، وصدر أمر بالقبض

على محمد رياض بتهمة تدبير انقلاب عسكري مع الإخوان المسلمين ولكنه استطاع الهرب إلى المملكة السعودية بالطائرة وطلب اعتباره لاجئًا سياسيًا .

وتمت مقابلة بينه وبين جمال عبد الناصر في جدة سنة ١٩٥٦ عاد بعدها محمد رياض في سنة ١٩٥٨ .

وفي عام ١٩٦٨ اعتقل محمد رياض مرة ثانية بتهمة تدبير مؤامرة ضد جمال عبد الناصر وأفرج عنه بعد أن توسطت إحدى الدول العربية .

إلا أن الإخوان المسلمين في لقائهم مع جمال عبد الناصر لابد وأنهم يفكرون بعقلية المعتقل الذي تحرر من سجنه ، ويريد أن يوازن بين أموره دون تورط وكان ذلك إيذانًا بانتهاء دورهم ، وقد أصدروا تصريحًا نشرته الصحف يوم ٢٧ مارس يقولون فيه :

« وفيما يختص بعودة الأحزاب أملنا ألا يعود الفساد أدراجه مرة أخرى ، فإننا لن نسكت على هذا الفساد ؛ بل نؤيد بقوة حرية الشعب كاملة ولن نوافق على تأليف أحزاب سياسية لسبب بسيط ، وهو أننا ندعو المصريين جميعًا لأن يسيروا وراءنا ويقتفوا أثرنا في قضايا الإسلام » .

اقترح محمد رياض معاودة الاتصال بالإخوان المسلمين الذين وقفوا بجانبي عند استقالتي فحذرته من ذلك «لفقدهم الثقة في اتجاه بعض زعماء الإخوان ومعارضتهم قيام الأحزاب والحياة الديموقراطية» .

وعاد إليّ محمد رياض في اليوم التالي ليبلغني أنه أرسل رسولًا إلى حسن الهضيبي هو الآن سفير مصر في إحدى الدول الأفريقية وهو السفير رياض سامي [٢] يستفسر منه عن حقيقة موقف جماعة الإخوان المسلمين ، واستعدادهم للخروج في تظاهرات شعبية عند الضرورة .

وقال حسن الهضيبي : إنهم لم يتدبروا أمرهم بعد ، وإنهم يفضلون الانتظار والهدوء حتى يتم الإفراج عن كافة المعتقلين .

---

(٢) راجع رياض سامي - شاهد على عصر الرئيس محمد نجيب - المكتب المصري الحديث ٢٠٠٦.

وقد كان هذا موقف مكتب الإرشاد للإخوان المسلمين أما جماهير الإخوان التي خرجت لتأييدي في فبراير بعد استقالتي في مظاهرات ضخمة لم تشهد مصر مثلها من قبل ، هذه الجماهير التي واجهت نيران الشرطة والبوليس الحربي وخرجت تهتف بعودتي وقت أن كانت قيادة الإخوان في المعتقلات ، هذه الجماهير لم تكن توافق مكتب الإرشاد على هذه السياسة ؛ بل احتل بعض شباب الإخوان المسلمين مركز الإخوان احتجاجًا على ذلك ، وكان هذا بداية الانقسام في الإخوان المسلمين الأمر الذي ساعد في القضاء عليهم .

أحدثت قرارات ٢٥ مارس انفجارًا هائلًا في الحياة السياسية المصرية ، توقع البعض ميلادًا جديدًا للديموقراطية ... وانتظر البعض أحداثًا خطيرة .

قال خالد محيي الدين : أن صحفيًا فرنسيًا اسمه «روجيه استيفانو» من مجلة «نوفيل أوبزرفاتير» قد أخبره أنه عرف بحكم صلته الوثيقة بالسفارات الأمريكية والفرنسية والإنجليزية أن جمال عبد الناصر وبعض رفاقه قد أعطوا للأمريكان إشارة بالتساهل في توقيع اتفاقية الجلاء وإدخال تركيا في حالة العودة إلى القاعدة ، وذلك ثمنًا لتأييدهم في المعركة ضد نجيب ... ولكي لا يحدث تفريط أو مساومات في حقوق مصر صرحت لمستر روبرت هوب مدير وكالة الأسوشيتدبرس ولعدد من مندوبي الصحف ونشرت تصريحاتي بجريدة الأهرام يوم ١٩ مارس ، صرحت له أن نقطة الخلاف بيننا وبين بريطانيا هي مسألة الخبراء الفنيين الذين تتمسك بريطانيا بأن يرتدوا الملابس العسكرية وموضوع عودة تركيا .

وقلت كذلك إن مصر مستعدة لأن تسمح لبريطانيا بالرجوع إلى القاعدة فقط في حالة وقوع هجوم على إحدى الدول العربية ولكن لا نوافق على عودة بريطانيا في حالة الهجوم على تركيا التي هي عضو في حلف الأطلنطي ومصر لا تقبل الارتباط بهذا الالتزام .

وقد تبينت صحة ذلك فيما بعد إذ لم تستغرق محادثات الجلاء بين جمال عبد الناصر والإنجليز إلا أيامًا معدودة في شهر يوليو ١٩٥٤ وقع بعدها الطرفان بالأحرف الأولى اتفاقية الجلاء وهي التي تعثرت عشرات السنين في مفاوضات

مرهقة ... ووافق جمال عبد الناصر على عودة الإنجليز للقاعدة في حالة الهجوم على تركيا .

وقال لي أحد الأصدقاء السودانيين : إن صلاح سالم أبلغه أنهم قد صارحوا الأمريكان بأنهم إذا لم يقفوا معهم ضدي فإنهم سيعيدون الحياة البرلمانية ويسمحون بتأليف حزب شيوعي .

ما كنت أرفضه أنا من اتصال بعض الأمريكان أو غيرهم قبله بعض الزملاء أعضاء المجلس دون تقدير لجسامة العواقب ، كعامل من عوامل محاربتهم لي ، ومحاولتهم التخلص مني بالمؤامرة بعد أن عجزوا عن المجابهة الحرة الواضحة !!

وفي الساعة الثانية بعد منتصف ليلة ٢٦ مارس تم إيقاظي من النوم وفوجئت بمحمد رياض يستأذن في الدخول علي في غرفة النوم .

وقال لي رياض إنه علم من مصادر مؤكدة أن هناك مؤامرة وأن مظاهرات سوف تنطلق في الصباح تهتف بسقوط الأحزاب الديموقراطية ، وأن هناك خطة لإثارة الناس عن طريق إضراب عمال النقل وأنه قد تم توزيع مبالغ كبيرة على بعض نقابات العمال بواسطة الصاغ أحمد عبد الله طعيمة أحد المشرفين على هيئة التحرير كما أن قوات الحرس الوطني ستتجه للقاهرة لإثارة الاضطرابات بعد أن تم توزيع الملابس المدنية عليهم ، وأن السيارات اللوري ستقوم بنقل الآلاف من عمال مديرية التحرير بقيادة الصاغ مجدي حسنين .

واستيقظت حواسي فجأة ، وشعرت بخطر التدبير الذي يستهدف إحراق قرارات ٢٥ مارس ، وإحراق البلد أيضًا .

واتصلت فورًا بزكريا محيي الدين وحذرته قائلًا :

إنكم تلعبون بالنار ... وتتحملون مسؤولية ما يمكن أن يحدث نتيجة هذا التدبير .

ونفى زكريا محيي الدين أن هناك تدابير لقيام تظاهرات مضادة ، ولم أقتنع بحديثه ... استدعيت وكيل وزارة الداخلية في الفجر وأمرته كتابة بضرورة فض التظاهرات بالقوة ومنعها منعًا باتًا .

وطلب مني وكيل وزارة الداخلية توقيع أمر يقضي بإطلاق النار على المظاهرات إذا لم تستطع قوات البوليس فضها، ورفضت قائلًا:

ـ تقطع يدي ولا أوقع أمرًا بإطلاق الرصاص على أبناء الشعب، وجلست ومعي محمد رياض نتدارس الموقف واقترح عليَّ محمد رياض أن أصدر أمرًا بإقالة الوزارة وأن أعهد إلى وحيد رأفت بتشكيل وزارة مدنية على أن يقوم هو ومعه مجموعة من الحرس الجمهوري وبعض ضباط الجيش الموالين لي بالهجوم على مبنى البرلمان الذي كان محمد رياض يشرف على حراسته أثناء انعقاد المؤتمر المشترك «مجلس الثورة، ومجلس الوزراء»، واعتقالهم وإطلاق النار لو استلزم الأمر، وأصغيت في انتباه شديد.

وكنت في أعماقي لأول مرة قد اتجهت على الموافقة على هذا الإجراء ولكن رأيت أن أستدعي خالد محيي الدين لاستشارته، وكانت الساعة السادسة صباحًا عندما أرسلت محمد رياض لاستعداء خالد محيي الدين، وتدارسنا الأمر وكان رأي خالد محيي الدين أنه يشك في وجود مؤامرة ضد قرارات ٢٥ مارس وأنه لا مبرر لهذا الإجراء العنيف وأن جمال عبد الناصر وأعضاء المجلس في حالة انهيار تام، وبعد مناقشة طويلة تم الاتفاق على استبعاد هذا الإجراء وآثرت المواجهة.

وكان اعتقال أعضاء المجلس بين احتمالين كلاهما مر:

الأول: أن يوكل الأمر إلى رجال البوليس فلا ينفذون؛ لأن الداخلية تحت سيطرة زكريا محيي الدين وزير الداخلية.

والثاني: أن يكون في صورة حركة انقلابية من ضباط الجيش وهو ما لم أكن أوافق عليه، حتى لا نفتح بابا لسلسلة من الانقلابات العسكرية المتتالية.

ومع ذلك قامت بعض المظاهرات استطاع البوليس أن يفرقها دون حوادث.

كنت أرقب موقف القوى المختلفة وأتصور حركتها في لحظة الخطر.

المثقفون كانوا قد أصبحوا ضد أعضاء المجلس بعد اكتشافهم أنهم أنصار انقلاب عسكري أهدر وسوف يواصل إهدار الديموقراطية نهائيًا طالما هو وحده في السلطة.

والوفد رغم ما أحيط به من قيود وما بدا عليه من ضعف كان في موقف معارض تمامًا لاتجاه أعضاء المجلس المعطل للانتخابات النيابية والحياة البرلمانية .

أما الإخوان فقد آثروا السلامة بالتهادن ، وابتعدوا عن الساحة في وقت كان الموقف أحوج ما يكون إليهم باعتبارهم القوة السياسية الوحيدة التي عاشت بعد ٢٣ يوليو دون أن تحل أو يصادر نشاطها .

وجماهير الشعب عمالًا وفلاحين غابت عنهم القيادات السياسية القادرة على التنظيم والتعبئة والحشد في الموقع الصحيح .

والشيوعيون كانوا في المعتقلات محتجزين إجباريًا عن المشاركة في الحركة السياسية شأنهم شأن الوفد .

أما الضباط الأحرار فقد كان البعض منهم يرتبط بمبادئ يقتنع بها ... جانب منهم وقف معي ... مع الديموقراطية وتعرض من ذلك لأخطار حرمتهم فيما بعد من حريتهم والأمن في مستقبلهم ... وجانب آخر وقف مع جمال عبد الناصر معتقدًا أن موقفي يعتبر تراجعًا عن أهداف الثورة ... وبعض هؤلاء أيضًا لحقته نقمة الديكتاتورية بعد أن أزيلت الغشاوة عن عينيه واكتشف الحقيقة المؤلمة وبعد أن أصبح عاجزًا عن مقاومة طوفان الإرهاب .

والبعض منهم لم يكن مرتبطًا بأية مبادئ ... كان حريصًا على المحافظة على مصالح نعم بها واستفاد منها ... وجانب منهم كان قد تورط في أعمال قذرة جعلتهم يواجهون خطر المحاكمة إذا ذهبت اليد المساندة لهم .

كان هذا هو تصوري لموقف القوى المختلفة .

وكان التوتر يسود الموقف ... ووضحت لي الخطة السوداء .

إقناع الإخوان المسلمين الهيئة السياسية الوحيدة ذات القيادة المطلقة السراح بالانسحاب من الميدان ... وجماهير الأحزاب فقدت قياداتها ولم تجد قيادة تحركها ... وبعض قيادات العمال اشتريت من هيئة التحرير .

ومع ذلك كنت أتوقع من جماهير الشعب التي تجمعت واحتشدت تطالب بعودتي منذ أربعة أسابيع فقط أن تخرج إلى الشارع وتدافع عن الديموقراطية .

ولكن العوامل السابقة بالإضافة إلى ما بذرته الخطة السوداء من شكوك في نفوس الناس من أن المطالبة بالديموقراطية هي نكسة وعودة إلى الوراء وعودة إلى الأحزاب التقليدية المتخلفة وما بذرته أيضًا من خوف وسلبية الإجراءات العنيفة التي اتخذت ضد مختلف القوى السياسية .

اعتقل زعماء الوفد والإخوان المسلمين والاشتراكيين والشيوعيين وبعض قادة أحزاب الأقلية وعطلت الدراسة في الجامعة لمدة أسبوعين .

كل هذا جعل الساحة خالية تقريبًا للمتآمرين ... ولم يدرك الناس أن حبال المشنقة قد امتدت لتحيط بأعناقهم .

ومن مظاهر الإثارة المتعمدة في ذلك الوقت ما نشرته إحدى الصحف من صورة كبيرة في صفحتها الأولى لخالد محيي الدين وهو يسبقني بخطوات عقب الخروج من جلسة ٢٥ مارس وكأنها توحي للناس بأن الشيوعيين قادمون .

كان من المقرر زيارة الإسكندرية مع الملك سعود وكان البرنامج قد أعد بأن اصطحبه في هذه الزيارة ومعي أعضاء مجلس الثورة .

ولكني فوجئت بأعضاء المجلس جميعًا يعتذرون عن عدم السفر في آخر لحظة في محطة مصر عدا خالد محيي الدين وكمال الدين حسين وحسن إبراهيم .

تبين أنهم تخلفوا في القاهرة ليشرفوا على تنفيذ خطتهم ... وأنهم اختاروا هذا اليوم الذي يدفعني فيه الإحراج وواجب الضيافة إلى مصاحبة الملك إلى الإسكندرية .

ووصلت « الخطة السوداء » ذروتها في هذا اليوم ... عندما اشتروا كما سبق وقلت بعض القيادات العمالية الصفراء مثل «صاوي أحمد صاوي» رئيس اتحاد عمال النقل ، ودفعوهم إلى عمل إضراب يشل الحياة والحركة واشترك في المظاهرات جنود من البوليس الحربي يرتدون الملابس المدنية وعمال مديرية التحرير المسلحون

بالعصي وجنود الحرس الوطني مرتدين الملابس المدنية ، وكنت قد أمرت بتشكيل هذا الحرس الوطني قبل أن أبدأ مفاوضات الجلاء مع الإنجليز وعهدت بقيادته إلى كمال الدين حسين للقيام بالأعمال الفدائية ضد قوات الاحتلال البريطاني في منطقة القناة .

قطعت زيارتي للإسكندرية وعدت بالطائرة في المساء إلى القاهرة لأجد مجموعة من الضباط في انتظاري وهم ينتظرون مني أمر الحركة .

امتلأ منزلي بعدد كبير من الضباط وفدوا من مختلف الوحدات يعلنون استعدادهم الكامل لتحريك قواتهم ضد مجلس الثورة ، أو اعتقالهم في مقرهم ... وكان في مقدمة هؤلاء القائمقام أحمد شوقي قائد حامية القاهرة والذي كان ليلة الثورة قائدًا للكتيبة ١٣ مشاة والذي قام بدور بارز ليلة ٢٣ يوليو ، وكان قد أرسل خطابًا مفتوحًا نشرته الصحف يطالب فيه بتشكيل وزارة مدنية والإصرار على تنفيذ قرارات ٢٥ مارس .

كان الموقف يقترب من نقطة الصدام ... من المذابح ونزف الدماء ... من الحرب الأهلية ،...كانت أية تعليمات ألقيها في هذا اللحظة تتحول فورًا إلى قذائف مدفعية وطلقات رصاص .

كان إعطائي الأمر لهؤلاء الضباط المحتشدين يعني تناطح قوات الجيش وسقوط الضحايا ونزيف الدماء واحتمالات الحرب الأهلية والخراب والتدخل الأجنبي .

هذا إلى احتمال آخر .

ماذا لو انتصر هؤلاء الضباط ؟

هل يقبلون العودة فورًا إلى الثكنات ؟

ألا يطالبون بالانتظار فترة إلى أن تستقر الأمور ثم تطول المدة إلى أن يستقروا هم في السلطة ؟

المشكلة كلها تتركز في الانقلاب العسكري ... في حركة قوات الجيش لتغيير الأمور تحت تهديد السلاح .

هذا العمل في ذاته حتى لو تم تحت أعظم الشعارات التي يتبناها الشعب لابد وأن ينتهي إلى فرض إرادة الجيش على السلطة ، وانتهاء الديموقراطية ، وبدء عهد الديكتاتورية العسكرية .

وتذكرت في هذه اللحظة أمريكا اللاتينية وما يدور فيها ... وتذكرت سوريا وكان الشيشكلي قد استقال يوم ٢٦ فبراير أي بعد ثلاثة أيام من تقديم استقالتي وانتهى ثالث انقلاب عسكري خلال ثلاثة أعوام .

وجاءتني معلومات جديدة مؤكدة أن اتفاقًا قد تم بين الأمريكان وبعض أعضاء مجلس الثورة على هذه المؤامرات وأن قوات الاحتلال البريطانية وضعت في حالة استعداد وأنها احتلت مواقع متقدمة على طريق السويس القاهرة للتقدم في حالة حدوث اشتباك مسلح لاحتلال القاهرة .

وحزمت أمري على رفض استعمال القوة ... لم أوافق على تحريك قوات عسكرية ... ولم أوافق أيضًا على اعتقال المجلس بعملية قد تعرض حياتهم للخطر وقد تعرض استقلال مصر للضياع .

كنت أتمنى أن ينهض الشعب ويتحرك دفاعًا عن حريته .

ولكني لم أكن أتمنى أن أنتصر بطلقات الرصاص ... والعاقل من لا يكرر الخطأ مرتين .

وحضر إليّ أثناء مناقشات الضباط معي واحتشادهم حولي في المنزل الدكتور عبد الرزاق السنهوري وسليمان حافظ وعبد الرحمن عزام وتدارسنا الموقف .

وتبينت الأمر قد وصل غايته ... وأنه لم يعد هناك من سبيل إلا أحد أمرين كلاهما شديد المرارة على النفس .

الأول : أن أشعل الموقف بتحريك قوات عسكرية وهو أمر مع خطورته الشديدة غير مضمون العاقبة .

الثاني : أن تنتهي هذه الجولة بانتصار الديكتاتورية العسكرية ... وأن أنسحب من الميدان بالاستقالة مرة ثانية .

واخترت الأمر الثاني وربما أكون قد أخطأت الاختيار ، ولكن هل كنت في ذلك الوقت أعلم الغيب؟ هل كنت أتوقع لمصر ما حدث بعد ذلك؟ يقينًا لو كنت أعرف لما ترددت في الاختيار وكنت صممت أن أمضي في طريق الصراع إلى نهايته .

وتوجهت إلى الملك سعود في قصر الطاهرة حيث استدعينا جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر والدكتور عبد الرزاق السنهوري فحضر بعد منتصف الليل تقريبًا .

وكان الملك سعود قد اتصل بي تلفونيًا ورجاني أن أحضر لمقابلته كان الاجتماع هادئًا ومرهقًا معًا .

لم أكن أستطيع النظر في وجه جمال وعبد الحكيم ... كنت أرى على وجهيهما قناع إبليس ، ومن أيديهما تقطر الدماء .

كنت منهكًا كملاكم في الجولة الثانية عشرة ... لم أهزم بالضربة القاضية ، ولكني هزمت بالنقط بعد كفاح طويل ... فقد كانت نقابة المحامين ما زالت تعلن عن الإضراب ، وطلبة الجامعة يعقدون مؤتمرًا يؤيدون فيه الاتجاه الديموقراطي وهيئات التدريس في الجامعات أصدرت بيانات تؤيد الديموقراطية والحياة النيابية .

ولكني كنت واثقًا أن قوات الجيش الموالية لمجلس الثورة يمكن أن تتحرك لإطلاق الرصاص على أية هيئة إذا تعرضت خطتهم السوداء للفشل .

وقلت للملك سعود أمامهم : إن الأمور قد وصلت إلى نقطة الافتراق ، وإنه لم يعد هناك سبيل للتفاهم مع أعضاء المجلس بعد أن وصلوا إلى حد التآمر

وتدبير الخطط دون تقدير سليم لما قد تتعرض له مصر من صراع أو حرب أهلية أو تصادمات عسكرية .

وقراري ... هو الاستقالة .

ولم أشهد إصرارًا من جمال عبد الناصر على معارضة هذا القرار مثلما شاهدت هذه الليلة ... كان يؤكد إصراره هو وزملاؤه على بقائي معهم رئيسًا للجمهورية ورئيسًا لمجلس الثورة ... وكنت أصر على الرفض رفضًا مطلقًا .

واستمرت المناقشة ساعات حتى وصل إلينا صوت المؤذن لصلاة الفجر من المسجد القريب ... الأعصاب أنهكت والأفكار جمدت والجسم أصابه الإرهاق ، ولم يعد هناك من جديد .

وتحت إلحاح الجميع قبلت البقاء في موقعي إنقاذًا لمصر ومنعًا للحرب الأهلية .

وكان واضحًا أن معارضة جمال لهذا القرار لا تنبعث من حب لي ولكن من خشية انفجار مثلما حدث منذ أربعة أسابيع فقط في شهر فبراير ، كانت الخطة السوداء قد اكتملت ... ضباط البوليس أعلنوا أن العودة للحياة النيابية مع وجود الاحتلال خدمة استعمارية ... وقوات الحرس الوطني ومنظمات الشباب التي يقودها الصاغ وحيد جودة رمضان نقلت قواتها إلى القاهرة وعمال مديرية التحرير التي يديرها مجدي حسنين استقرت في القاهرة أيضًا .

وتوجهت مظاهرة مدبرة من مبنى هيئة التحرير إلى مجلس الدولة وكانت المظاهرة مكونة من عمال مديرية التحرير وجنود من البوليس الحربي وعدد آخر من ضباط البوليس الحربي ... وكانت إحدى الصحف قد نشرت أن الجمعية العمومية لمجلس الدولة سوف تجتمع اليوم بدعوة عاجلة من رئيس المجلس بصورة تشعر بأن الاجتماع له صلة بالأحداث الجارية ، واقتحم المتظاهرون مبنى مجلس الدولة الذي سحبت الحراسة من حوله ودخلوا إلى قاعة الاجتماع وكان قد صدر قرار بتأييد الديموقراطية والحياة النيابية وقرارات ٥، ٢٥ مارس .

وقد اعتدى المتظاهرون على الدكتور عبد الرزاق السنهوري وعلى باقي الأعضاء بالضرب الشديد ومزقوا القرار الذي تم اتخاذه ، وبعد أن تم حبس مستشاري مجلس الدولة في قاعة الاجتماعات تم إجبارهم على توقيع بيان بتأييد مجلس الثورة .

وقد اتهم الدكتور السنهوري أمام النيابة العامة جمال عبد الناصر بتدبير الحادث كما أنه رفض مقابلته عندما زاره ليعوده بعد الاعتداء عليه .

وبهذا الاعتداء على أكبر صرح للقانون في مصر وعلى رئيس مجلس الدولة أقول : انتهى القانون ويدأ عصر الغاب .

وقد أكد لي هذا الحادث صدق اعتقادي في أن الأمور قد تصل إلى حد ارتكاب الجرائم والاعتداء على حياة المواطنين .

ودعت الملك سعود وبعدما غادرت الطائرة المطار ، كنت قد استنفدت كل طاقتي ، فسقطت في حالة إعياء ، وأسرع لإسعافي بعض أطباء القوات الجوية والدكتور رجب عبد السلام .

أذكر يومها أن جمال عبد الناصر عاد معي إلى المنزل ، وكان في حالة اضطراب شديدة يخشى من حدوث شر لي ، فيبدو الأمر أمام الناس وكأنه أمر مفتعل يصعب مجابهته ، وقد دخل عليّ في غرفة النوم وأنا في حالة إعياء شديدة ، وقال كلمات وتمنيات طيبة ... وعادني في لحظتها الأطباء أنور المفتي ورجب عبد السلام ورفاعي كامل ومحمد عجرمة وقد وقع الأولان نشرة طبية أذيعت في الإذاعة وصحف الصباح .

وفي الساعة السادسة والنصف أذاع صلاح سالم القرارات الآتية بعد اجتماع للمؤتمر المشترك تخلف عنه الوزراء المدنيون الذين قدموا استقالاتهم بعد قرارات ٢٥ مارس وهم الدكاترة حلمي بهجت بدوي وعبد الجليل العمري ووليم سليم حنا وعباس عمار وحسن بغدادي .

أولًا : إرجاء تنفيذ قرارات ٥، ٢٥ مارس حتى نهاية فترة الانتقال .

ثانيًا : يشكل فورًا مجلس وطني استشاري يراعى فيه تمثيل الطوائف والهيئات والمناطق المختلفة ويحدد تكوينه واختصاصه بقانون .

الملاحظ أن قرارات ٥، ٢٥ مارس لم تنفذ في نهاية فترة الانتقال ؛ بل ولم تنفذ حتى اليوم ... وأن المجلس الوطني الاستشاري أيضًا لم يتكون ولم ينعقد مطلقًا .

فقدت الكلمات قيمتها وأصبحت رخيصة بلا ثمن .

والغريب أن جمال عبد الناصر وصلاح سالم وكمال الدين حسين قد توجهوا بعد إذاعة هذه القرارات بنصف ساعة إلى اتحاد نقابات النقل المشترك .

طالعت ذلك في صحف صباح اليوم التالي .

لزمت الفراش ثلاثة أسابيع كاملة ... كانت أيامًا مشحونة بعواطف ومشاعر متناقضة .

كل شيء قد انتهى ، وتبدد الأمل في عودة الديموقراطية .

توالت الإجراءات العنيفة ... محاكمة أبي الفتح رئيس تحرير المصري ... حرمان وزراء الوفد والسعديين والدستوريين من حقوقهم السياسية ما داموا قد تولوا الوزارة في السنوات العشر السابقة ... ولست أدري لماذا استثنوا وزراء الكتلة وهل كان ذلك ثمنًا لتهجم مكرم عبيد على مصطفى النحاس في محكمة الثورة ... وحل مجلس نقابة الصحفيين وعين فكري أباظة نقيبًا ومجلس نقابة المحامين وعين عبد الرحمن الرافعي نقيبًا .

وانتهى الصراع ووضع جمال عبد الناصر الضباط الذين وقفوا بجانبي في السجون .

أما الضباط الذين وقفوا بجانبه في هذا الصراع وتفانوا في نصرته فكان مصيرهم بعد ذلك السجن أو الإبعاد : أحمد أنور وأحمد طعيمة وعبد الفتاح فؤاد ومجدي حسنين ووحيد جودة رمضان وحسين عرفة وجمال القاضي وعبد الرحمن نصير وأبو الفضل الجيزاوي وغيرهم كثيرون ، كان تطبيقًا جيدًا لما كتبه ميكافيلي في كتابه «الأمير» .

وسقط السنهوري من رئاسة مجلس الدولة بحكم قانون منع الوزراء الحزبيين من ممارسة العمل .

وعندما غادرت الفراش كان الموقف قد تغير تمامًا .

حضر إلى جمال عبد الناصر وطالب بتشكيل الوزارة فكلفته بها بعد أن أبلغته أنني لن أحضر اجتماعات مجلس الثورة .. وقد أدخل حسين الشافعي وزيرًا للحربية ، وحسن إبراهيم وزيرًا لشؤون رياسة الجمهورية .

وبعد ذلك بأسبوع واحد تبين أن كل شيء تحول إلى رماد وأن الضغط الذي تعرض له الشعب والخديعة التي خدعت الجيش لم يتركا أثرًا متكاملًا .

قام عدد من ضباط سلاح الفرسان أيضًا بإعداد خطة للهجوم على مجلس قيادة الثورة تحت شعار إعادة الديموقراطية ، وهي القضية التي اعتقل فيها أكثر من ٢٥ ضابطًا وحكم فيها على اليوزباشي أحمد المصري بالسجن خمسة عشر عامًا .

وبدأت بعد ذلك حركة تشريد واسعة للضباط .

خالد محيي الدين نفي إلى الخارج وسافر إلى سويسرا ، وضباط الإسكندرية الذين وقفوا من أجل عودتي في فبراير تشردوا ، ونقل الصاغ أركان حرب أحمد حروش إلى الجيش المرابط والبكباشي عاطف نصار عين ملحقًا عسكريًا في الهند والصاغ طلعت شعت نقل إلى السجن كما شردت أعداد كبيرة من ضباط سلاح الفرسان واعتقل عدد كبير من الضباط .

وكانت الأيام تمضي بطيئة كئيبة مملة ... لا شيء فيها سوى ومضات أمل لحركة الجماهير .

ولكن قبضة الضغط كانت تزيد وتتضاعف ، وظهرت صحة الأخبار التي ربطت بين التخلص مني وبين التساهل في اتفاقية الجلاء التي وقعت كما قلت بعد أيام معدودة من المباحثات في يوليو ، نص خطير هو السماح للقوات البريطانية بالعودة للقناة في حالة الهجوم على تركيا عضو حلف الأطلنطي وهو الأمر الذي يجعل مصر ترتبط عمليًا بالأحلاف .

وكان ثمنًا فادحًا دفعه الموافقون وعلى رأسهم جمال عبد الناصر للاستعمار ... وقارنت بين رفضي لمجاراة الأمريكان في آرائهم أو عروضهم بينما ظلت الأبواب مفتوحة بينهم وبين عبد الناصر يدخل منها المسؤولون وعملاء المخابرات الأمريكية ... وتعقد خلال ذلك الصفقات السياسية المريبة .

وأرسلت مذكرة بآرائي في اتفاقية الجلاء ـ كما أوضحت ـ وقد وصلت المذكرة إلى الإخوان المسلمين الهيئة الوحيدة المنظمة والمصرح بوجودها عن طريق لا أعرفه، فقاموا بطبعها وتوزيعها منشورًا .

ووصلت المعارضة الشعبية لاتفاقية الجلاء ذروتها ... وحدثت محاولة اعتداء على حياة جمال عبد الناصر في ميدان المنشية بالإسكندرية يوم ٢٦ أكتوبر ١٩٥٤ .

وأبرقت إليه فورًا مستفسرًا عن صحته ، فلم أكن من أنصار الإرهاب أو الاغتيال أو الاعتداء في يوم من أيام حياتي .

وأرسلت له مندوبًا ... وفوجئت بأن الخبر لم ينشر في الصحف .

وذهبت إليه مباشرة في منزله ، ولم أكن قد قابلته خلال هذه الشهور الطويلة إلا مرتين ووجدت عنده محمد حسنين هيكل .

وسألت جمال عن السبب في عدم نشر استفساري عنه وإرسالي مندوبًا للسؤال عنه في الصحف .

وكان جوابه محاولة إلقاء التبعة على كثرة المشاغل والمسؤوليات ، دون أن يحمل ذلك أي معنى ... ولكن معرفتي وخبرتي بأسلوبه جعلتاني أقول له :

هل تريدون أن توهموا الناس بأني راض عن هذا العمل؟

واستطردت قائلًا له :

ـ عبثًا تحاول تلويث سمعتي بهذه الأعمال الإرهابية ... فإن يدي كانت وستظل نظيفة وليست مثل بعض «الأيدي القذرة» التي تعمل في الظلام .

وخرجت واثقًا أن مؤامرة جديدة تدبر ضدي ، وكان هذا هو آخر لقاء بيني وبينه ، لم أقابله حتى يوم وفاته .

وكانت الشهور الماضية هي أتعس شهور حياتي ... أمضيتها في المقابلات الرسمية ، وتجنبت الأعمال الصغيرة التي أجادها حسن إبراهيم وزير شؤون القصر الذي كان يصر على حضور كافة المقابلات .

وفي أحد الأيام توجهت إلى مكتبي في قصر الجمهورية ، فوجدت بعض ضباط البوليس الحربي على باب القصر ، وتبعني اثنان منهم إلى المكتب ، فنهرتهما ، فقالا لي : إن عندهما تصريحًا بالدخول من كبير الياوران بالنيابة ، الأميرالاي حسن كامل الذي عين سفيرًا فيما بعد ، وبحثت عنه فلم أجده .

نهرت الضابطين فخرجا ، واتصلت بجمال عبد الناصر تليفونيًا فقال لي إنه سيرسل لي عبد الحكيم عامر .

وبعد فترة قليلة وصل عبد الحكيم عامر ومعه حسن إبراهيم ... وقالا لي في خجل واضح وبصوت خافت :

ـ إن مجلس الثورة قد قرر إعفاءكم من منصب رئيس الجمهورية .

وهنا قلت لهما :

ـ أنا لن أستقيل الآن ؛ لأني بذلك سأصبح مسؤولًا أمام التاريخ عن ضياع صلة السودان بمصر ... أما إذا كان الأمر إقالة فمرحبًا ؛ لأنكم تعفونني من مسؤولية لم يعد يحتملها ضميري .

وخرجت معهما حاملًا المصحف وحده من المكتب .

وركبت مع حسن إبراهيم عربة اتجهت بي إلى المرج ... إلى منزل كانت قد أعدته السيدة حرم مصطفى النحاس ليكون لها استراحة ريفية .

وقال لي عامر وهو يودعني : إن إقامتي بالمرج لن تزيد عن بضعة أيام ... واستمرت إقامتي بالمرج حوالي ١٨ عامًا ... كان ذلك يوم ١٤ نوفمبر ١٩٥٤ .

معتقل المرج

كان الفرق في الأسلوب مختلفًا وشاسعًا بين وداع الملك المعزول، وبين وداع رئيس الجمهورية المعزول.

أحيط وداع الملك بكل مظاهر التكريم ... حرس شرف وموسيقى تعزف نوبة المساء والعلم ينزل عن ساريته ليحتفظ به الملك في رحلته ... وعلى الرصيف يقف رئيس الوزراء والسفير والحاشية، وينطلق الملك محترمًا إلى اليخت «المحروسة» لأهرع إليه أودعه بعد أن تأخرت أربع دقائق - كما رويت في فصل سابق.

وعندما شاهد الملك عصا يحملها جمال سالم تحت إبطه توقف عن الكلام وطلب منه بأن يلقيها على الأرض، وعندما هم بالاعتراض أمرته بالتنفيذ ... وكانت هذه هي اللحظة الوحيدة التي شعر فيها الملك أن مراسم وداعه لم تكن في المستوى اللائق.

كنت حريصًا أشد الحرص على أن يكون وداع الملك في صورة محترمة تتناسب مع العرف والتقاليد ... وكنت مقتنعًا بأن مثل هذا السلوك ينعكس على الثورة احترامًا وتقديرًا وتأييدًا من الجماهير.

كان سهلًا أن أتعمد إهانة الملك وأن أجعله يخرج في هلع كالفأر المذعور ... ولكنه كان عندي وعند الشعب حتى هذه اللحظة لا يمثل نفسه وأسرته، ولكنه يمثل مصر ... وفي دمائنا يجب أن يسري دائمًا حب مصر واحترام مصر.

ولكن موقف الزملاء مني كان شيئًا غريبًا ومثيرًا بل ومذهلًا ... وأنا أكتب في هذه اللحظات بعد أن تمت الرواية فصولها، وانتهى كل شيء ووصلت من العمر إلى السن التي فيها يذبل في القلب كل ضيق أو حقد ... ولكن مشاعري في لحظتها كانت خليطًا من الدهشة والحزن والأسى.

الدهشة لما جوبهت به ... والحزن على مصر ... والأسى على الدرجة التي يمكن أن ينحدر إليها الإنسان.

ولم يكن قد مضى على الثورة أكثر من عامين وأربعة شهور ... يوم نجحت كنت أستقبل الأيام بعزيمة جارفة وصدر مفتوح ... واليوم ١٤ نوفمبر أستقبل وحدي في حياة مجهولة في هذه الضاحية المنعزلة «المرج» ، العزيمة خبت والصدر منقبض .

ولم يكن ١٤ نوفمبر يومًا من الأيام العادية بالنسبة لي ... لاحظت منذ اللحظة التي تحركت فيها من منزلي بشارع سعيد بالزيتون إلى قصر الجمهورية بعابدين تراخي ضباط البوليس الحربي وعدم أدائهم التحية العسكرية .

كنت قد افتقدت خالد محي الدين الذي أجبر على السفر إلى أوربا وكان يعيش في سويسرا في ذاك الوقت ... كما كنت أفتقد قائد حرسي محمد رياض الذي أحيل إلى المعاش ثم هرب إلى السعودية في اللحظة الأخيرة بعد أن صدر أمر بالقبض عليه لاتهامه بمحاولة عمل انقلاب ضد جمال عبد الناصر بالاشتراك مع الإخوان المسلمين .

وكانت المرة الأخيرة التي قابلت فيها محمد رياض بعد إحالته على المعاش في شهر أكتوبر سنة ١٩٥٤ عندما طلب بطريقة سرية مقابلتي لأمر هام ، وتم اللقاء سرًا في منزل أحد أقربائي بالزيتون بعد أن غافلت الحراس وخرجت من منزلي متنكرًا ... وأبلغني رياض أن خطة عربية وضعت لتهريبي إلى خارج مصر حيث علم المخططون العرب أنه تقرر عزلي وأنهم يهربونني حفظًا لحياتي ، فرفضت هذا العرض رفضًا باتًا ، ونصحت محمد رياض أن يبقى في مصر ويواجه الموقف بشجاعة ولكن محمد رياض عارضني في ذلك وأسدى إليّ المشورة بأن أقبل السفر إلى السعودية ، ولكني أصررت على الرفض ، وتمكن محمد رياض بعد ذلك من السفر إلى السعودية ، وعاش هناك سنوات طويلة ، ولم ألتق به إلا عام ١٩٧١ بعد أن رفعت عني القيود تمامًا .

من أجل ذلك ، ورغم أني توجست خلال الطريق من المنزل إلى قصر الجمهورية أن في الأمر شيئًا إلا أنني لم أغير الطريق .

ولكن ما إن نزلت من سيارتي داخل قصر عابدين حتى فوجئت بصاغ من البوليس الحربي اسمه «حسين عرفة» كان ضابطًا في الحرس الملكي يوم خروج فاروق من مصر، ثم نقل إلى البوليس الحربي؛ لأنه يمت بصلة نسب إلى البكباشي أحمد أنور قائد البوليس الحربي في ذلك الوقت.

فوجئت به ومعه ضابطان وعشرة من جنود البوليس الحربي يحملون الرشاشات ويحيطون بي، فصرخت في وجهه طالبًا منه الابتعاد حتى لا يتعرض جنوده للقتال مع جنود الحرس الجمهوري.

ولم أكن واثقًا من أن الحرس الجمهوري سوف يقاتل دفاعًا عني بعد أن قام كبير الياوران اللواء محمد عبد المنعم صالح الذي عينه عبد الحكيم عامر دون استشارتي باختيار ضباط ضعاف لا ينظرون أبعد من مصلحتهم الشخصية، ولكني ألقيت بحديثي كنوع من التحذير والتهديد، وابتعد ضباط البوليس الحربي فعلًا.

وعندما دخلت مكتبي حدث ما رويته من وصول عبد الحكيم عامر وحسن إبراهيم ... وعندما خرجت من القصر الجمهوري لآخر مرة لم يخرج حرس الشرف ولم تؤد لي التحية العسكرية ولم يشعر بخروجي أحد؛ لأني ركبت عربة خضراء صغيرة جلس إلى يساري فيها حسن إبراهيم حتى وصلنا إلى المرج ونحن في صمت لا نتبادل الحديث.

أي حديث كان يمكن أن يدور في هذا المشوار الأخير، وفي الصدر ضيق وتوتر وقلق ... ولا محل لكلمة احتجاج أو عتاب.

وعندما وصلنا إلى المرج كان البوليس الحربي قد سبقنا إلى هناك ... وأقام نقاطًا للحراسة أقيمت تحت إشراف البكباشي أحمد أنور قائد البوليس الحربي الذي كان يتصرف وكأنه يقود معركة حربية.

وجلست في الحديقة إلى مائدة صغيرة أرقب ضباط البوليس الحربي وهم يقطعون ثمار البرتقال واليوسفي من الأشجار وكأن الحديقة ملك لهم ... وانتظرت حضور زوجتي وأولادي من منزلنا بالزيتون، الذين حضروا ومعهم

ثلاث حقائب تضم الملابس الضرورية قبيل الغروب ، ثم ذهب حسن إبراهيم وأحمد أنور لتنقطع صلتي بهما تمامًا .

ولم يكن في المنزل سوى غرفة نوم واحدة شغلتها مع زوجتي ونام الأولاد والشغالة على الكنب والمقاعد .

كنا في اليومين الأولين بمثابة الأسرى ... إذ بدأ ضباط الحراسة حملة سلب ونهب يرفعون الأثاث وينزعون الستائر ويخلعون مشايات السلالم ويحملون السجاجيد ويأخذون الثلاجات حتى تركوا المنزل خاليًا ، جدرانًا وأرضيات فقط ثم لا شيء بعد ذلك ، وظل المنزل هكذا حتى يومنا هذا .

حاولت الاحتجاج ولكن عبثًا ... فقد كان اختيارهم للضباط موفقًا ، إذ انعدمت فيهم الضمائر وخمدت الروح الإنسانية ، وتفشت عندهم شهية الاستيلاء بلا حساب .

وطالبت بأثاث منزلي ... وتكررت المهزلة أو المأساة مرة أخرى ، وصل أثاث المنزل على دفعات ... علب النياشين والقلادات ، فارغة ... صودرت كل الكتب التي كانت في المنزل ، ولم يصل أي شيء ثمين من ساعات أو حلي أو سجاجيد .

قد يكون مؤلمًا للنفس أن يكتب الإنسان عن معاناة شخصية ، عن حياة في منزل شبه مهجور ، ولكن القضية ليست شخصية ؛ بل تتنافى مع الحرية والإنسانية ، والكتابة عنها تصبح واجبًا ومسؤولية .

والإقطاعي الذي حددت أملاكه تركت له حرية اختيار محل إقامته دون التعرض لما فيه ... والسياسي الذي يلجأ لمصر يجد فيها مع الترحيب محلًا مناسبًا للإقامة ... أما رئيس الجمهورية المعزول فإنه يعيش في هذا المنزل العاري من أثاث ومن كل شيء سوى الأسرة وحقائب الثياب ، ولا يمتد ذلك لأيام أو أسابيع أو شهور ؛ بل لسنوات طويلة في هذه الإقامة الجبرية ، وفي هذه الظروف الصعبة .

رفضت أن أشكو ، حتى لا تتحول الشكوى إلى دعاية رخيصة ، وصممت أن أتحمل في صبر وأنا أسمع زوجتي تساندني قائلة : «افترض أن حريقًا شب في منزلنا والتهم كل شيء ... العوض عند الله» .

كانت الأيام تمضي بطيئة كئيبة ، التصرفات الصغيرة من ضباط البوليس الحربي تؤرق النفس ... والعزلة عن العالم تثقل القلب ... والأخبار التي تحملها الصحف والإذاعة تبعث على الألم .

وكانت محكمة الثورة التي شكلت لمحاكمة الإخوان المسلمين برئاسة جمال سالم قد بدأت أعمالها في جو خانق من الإرهاب والضغط ، بلغ إلى الحد الذي طلب فيه جمال سالم من بعض الواقفين في قفص الاتهام أن يقرؤوا آيات من القرآن بالمقلوب .

وكانت مشاعري مع هؤلاء الذين كبلتهم قيود العسكريين ، والذين وصلوا إلى مكانهم المظلم ؛ لأنهم تخلفوا عن الخروج إلى الشارع دفاعًا عن الحرية والديموقراطية .

يومها اعتقدت قيادة الإخوان أن مثل هذا الموقف المتهاون سوف ينقذها من الحل ومن عداء مجلس الثورة ... ولم يدركوا أن انطلاق المارد من صفوف الجيش لا يعني إلا شيئًا واحدًا ... هو التخلص نهائيًا من كل القوى والتنظيمات السياسية مهما كانت درجة تعاونها أو ولائها في فترة سابقة .

افتقدت قيادة الإخوان المسلمون هذا التصور ، وارتضوا لأنفسهم الصمت والابتعاد عن معركة الحرية والديموقراطية ، والتي كانت في الحقيقة معركة مصر ومعركة المنضمين لأي تنظيم سياسي مهما اختلفت آراءهم بين يمين أو يسار .

السلطة العسكرية أو الديكتاتورية العسكرية لا تطيق تنظيمًا آخر ، ولا تتسع الأرض لها ولأي هيئة أخرى .

وكان حزني مع ذلك شديدًا على عبد القادر عودة الذي صعد درجات المشنقة شجاعًا وتذكرت يوم استدعيته قبل ذلك بشهور إلى شرفة قصر الجمهورية بعابدين ، ليطل معي على أنصاره في الميدان ، ويطلب منهم الانصراف بهدوء بعد أن قلت لهم : إن عودتي هي عودة الحياة البرلمانية ... غير أن المسؤولين عن جرحاهم سوف يحاسبون .

والتحول من العمل الجماهيري إلى الإرهاب يعطي دلالة بالغة على فقدان الثقة في الشعب وهو ما سقطت فيه قيادة الإخوان المسلمين .

كنت أجتر هذه الأفكار وحدي أو مع زوجتي في هذا المنزل الذي عزلني تمامًا عن جو القاهرة الحبيبة ، وعن الأعزاء والأصدقاء ، وعن الناس الذين أحببتهم وارتبطت بهم منذ اللحظة الأولى للثورة .

وما كادت تطوى صفحة الإخوان المسلمين بما فيها من ألم ... حتى عشت فترة نفسية قاسية ... فقد بدأ عهد الإرهاب واعتقل الآلاف من شباب مصر وزج بهم في السجون وأهدرت آدميتهم وتعرضوا للتعذيب بأحدث آلات التعذيب .

كانت دولة المخابرات وكان الناس يعتقلون لأقل وشاية ويتعرضون لتعذيب وحشي لم تعرفه مصر ولم يسمع به العالم من قبل ، إلا زمن محاكم التفتيش ، وتفنن رجال المخابرات في وسائل التعذيب التي كانت تتم تحت إشراف الخبراء الألمان الذين سبق أن عملوا في الجستابو في ألمانيا في عهد هتلر ، ومن هم الذين كانوا يعتقلون ويعذبون ... صفوة شباب مصر من محامين وأطباء ومهندسين وضباط ، وكان بعض هؤلاء يعترفون بجرائم لم يرتكبوها حتى يتخلصوا من هذا التعذيب .

فترة تمنيت فيها لو أن الموت قد عاجلني قبلها حتى لا تحدث هذه النكسة الشديدة ... لنضال الشعب ولآمالي الشخصية .

وكنت مدركًا منذ البداية أن الأمور قد تتدهور إلى هذا المصير ... فإنه عندما دخل عبد الحكيم عامر وحسن إبراهيم غرفة مكتبي يوم ١٤ نوفمبر وقالا لي : إن الظروف تقتضي تنحيتي عن مركزي ، قلت لهما في كلمات صريحة : إنني لن أستقيل حتى لا ينسب إلى يومًا أنني كنت السبب في انفصال مصر عن السودان .

وكان السر الرئيسي لتحملي متاعب البقاء رئيسًا للجمهورية بعد أزمة مارس سنة ١٩٥٤ هو حرصي على أن تأتي نتيجة الاستفتاء في السودان اتحادًا مع مصر كما حدث في انتخابات الجمعية التأسيسية وفوز الحزب الوطني الاتحادي في الانتخابات الأولى .

ولم يقدر جمال عبد الناصر وأعضاء المجلس تقديرًا صحيحًا للأثر الذي يمكن أن يتركه بُعدي عن رئاسة الجمهورية في شعب السودان .

وليس هذا تركيزًا على دوري الشخصي في الوصول إلى اتفاقية السودان ، ولا هو تجسيدًا لارتباطاتي الوثيقة مع الزعماء والجماهير هناك ، ولا محاولة مني لتفسير الأمور بغير ما تقتضيه الحال ... ولكنها رؤية واضحة وإدراك صحيح لطبيعة الشعوب عامة وشعب السودان خاصة .

كان توقيع قرار تنحيتي عن رئاسة الجمهورية يساوي تمامًا توقيع القرار بانفصال السودان عن مصر .

واتضحت لشعب السودان الحقيقة ... لم تكن هناك خلافات شخصية أو نزاعات خاصة ... دائمًا كانت هناك معركة حقيقية تدور بيني حيث أقف مع ديموقراطية الشعب ... وبينهم حيث يبنون الديكتاتورية العسكرية .

وطبيعة الشعب السوداني تنفر نفورًا شديدًا من الحكم الديكتاتوري ... بدءوا يتحدثون في مجالسهم عما إذا كانت الوحدة أو الاتحاد مع مصر تحت حكم العسكريين تعتبر في صالحهم أم ضد مصلحتهم .

ووجدت هذه النغمة صدى في نفوس السودانيين .

ومعذرة إذا تحدثت عن نفسي قليلًا ... فلست نرجسيًا ولكني أكتب «كلمتي ... للتاريخ» لأبناء مصر على مدى الأجيال .

عندما سئل كثير من السودانيين عن سبب تدهور العلاقات مع مصر قالوا السبب في كلمة واحدة هو «نجيب» .

ولما قيل لهم: إن «نجيب» فرد زائل ورابطة مصر بالسودان خالدة ... وليس معقولًا في مقام الموازنة أن ترجح كفة الزوال على كفة الدوام .

كان الجواب: «إن شعب السودان قد جعل من نجيب رمزًا لوحدة الوادي وقد حطمتم هذا الرمز» .

ثم استطرد المتحدث قائلًا وكان يوجه الحدث إلى وزير مصري : «وإذا سمحت لي أن أكون أكثر صراحة فاعلم أننا في السودان نتساءل كيف نطمئن لكم بعد أن انقلبتم على نجيب ، وماذا يضمن لنا وهذه حالكم ألا تقلبوا للسودانيين ظهر المجن بعد ربط مصيرهم بكم ... هذا إلى أن السودان ـ وهو يتمتع بحكومة ديموقراطية حرة ـ لا يقبل الانطواء تحت علم واحد مع بلد حكومته أوتوقراطية» .

وواصل السودانيون الحديث وكان عام ١٩٥٥ قبل موعد الاستفتاء رغم أني سمعته بعد سنوات عندما رفعت عني القيود فقالوا : «إن السودان في طريقه إلى الانفصال لا يرده عن ذلك إلا تغيير سريع في وضع نجيب وفي نظام الحكم في مصر» .

ومضى هذا الحديث رغم وصوله إلى جمال عبد الناصر بلا أثر كدخان في الهواء ... وتدهورت الحالة في سرعة مذهلة بين مصر والسودان .

كنت أطالع الصحف وأستمع إلى الإذاعات وقلبي يتمزق ألمًا ... أشعر أن العلاقة الطبيعية الخالدة بين مصر والسودان تقطع بسكين ولا توجد يد تدفع هذا البتر المؤلم ، واتهمت حكومة السودان السلطات المصرية بإثارة الفتنة في جنوب السودان «جنوب السودان الذي كتب زعماؤه يقولون : إنه إذا تمت وحدة مصر والسودان فإنهم بها يضمنون حقوقهم خصوصًا وعلى رأسها نجيب أما إذا لم تتم الوحدة فإنهم حتمًا عن شمال السودان منفصلون» .

إسماعيل الأزهري الذي عاش نضاله يدافع عن الاتحاد مع مصر ... اتخذ خطوات معادية للاتحاد تحت ضغط الجماهير السودانية ... ووصلت الأمور ذروتها عندما ألف الحزب الوطني الاتحادي لجنة من أعضائه بعد اعتقالي بأيام معدودة لدراسة شكل الحكم المنتظر وقررت اللجنة التخلي عن مسألة الاتحاد مع مصر ، ووافقت الهيئة العامة للحزب على ذلك ، والتقى بذلك الحزب الوطني الاتحادي مع حزب الأمة .

ووقعت الواقعة ، وانتهى الأمر إلى ضياع الأمل المنشود .

وعندما أبلغت الحكومة السودانية حكومتي مصر وبريطانيا برغبة الجمعية التأسيسية في مزاولة حق تقرير المصير ، طالبت بسحب جيش الاحتلال لإجراء استفتاء في جو حر محايد .

وسحبت بريطانيا جيشها ، وخرج الجيش المصري من جزء من وطنه ، تم الجلاء فعلًا في نوفمبر ١٩٥٥ ، ولم يتم الاستفتاء على تقرير المصير ، هذا الاستفتاء الذي اعتبر السودانيون الجنوبيون التخلي عنه إساءة إليهم فقامت ثورة الجنوب على الشمال في السودان .

وجدت حكومة السودان أن الأمر لم يعد يحتاج إلى استفتاء بشأن شكل الحكم بعد اتفاق كافة الأطراف على معارضة الاتحاد ... وأعلن قيام الجمهورية السودانية في ١٩ ديسمبر ١٩٥٥ وأعلن استقلال السودان رسميًا في أول يناير ١٩٥٦ .

الكسب الكبير الذي حققته اتفاقية السودان هو تحريره من جنود الاحتلال قبل أن يخرجوا من مصر ذاتها .

ضاع السودان كما ضاعت الديموقراطية ولكن الصفحة لم تنطو بلا أثر .

كان لابد من وجود كبش للفداء ... وكان صلاح سالم هو الضحية .

عندما سمعت خبر استقالته وأنا في عزلتي لم تأخذني الدهشة ... فلم يكن معقولًا أن يحمل جمال عبد الناصر نفسه مسؤولية انفصال السودان عن مصر ، وكان اصطياد صلاح سالم من أخطائه واندفاعاته أمرًا ميسورًا .

وتخيلت شريطًا طويلًا لحياة صلاح سالم في مجلس الثورة ... الحيوية الشديدة ، الجموح العاصف ، والطموح الشديد .

وتذكرت ما قاله عني يوم قدمت استقالتي في شهر فبراير .

ولم أشعر بالنقمة عليه ؛ لأني أدركت منذ البداية أنه كان يؤدي دورًا رسمه له جمال عبد الناصر ... ولالتهاب عاطفته اندفع في أداء دوره حتى تجاوز أحيانًا الحدود المرسومة له .

وعندما وصل إلى المرحلة التي كان يجب التخلص منه فيها لم يكن ذلك صعبًا أو عسيرًا ... فلم يعد لأحد من أعضاء مجلس الثورة أي صلة بالجماهير ، ولم تعد لهم كذلك أي صلة بالجيش بعد أن أصبح في قبضة عبد الحكيم عامر موضع ثقة واطمئنان جمال عبد الناصر .

تمنيت في وحدتي أن ألتقي بصلاح سالم ليصارحني بما في صدره وقلبه بعد أن انطفأت عنه الأضواء ، وانزوى في الظل ... وكنت واثقا أن مثل هذا اللقاء كان سيثري «كلمتي ... للتاريخ» بمزيج من الحقائق .

ولكن القدر اختطف صلاح سالم ، ومات دون أن أراه .

وذهبت لتعزية شقيقه جمال سالم الذي استقال بعده أيضًا ورفض المشاركة في الوزارة عقب انتهاء فترة الانتقال .

وفوجئ جمال سالم بحضوري متسائلًا مندهشًا .

ـ هل أنت الرئيس محمد نجيب ؟

ثم استطرد قائلًا وأنا أعزيه :

ـ هل تعزي في صلاح وتعزيني بعد كل الإساءات التي ألحقناها بك ؟

فقلت له :

ـ الواجب أولًا يا جمال .

فبكى .

وكان معي ضباط المخابرات الذين كانوا يحرسونني ويخرجون معي إلى كل مكان أذهب إليه بعد أن قضيت ست سنوات كاملة لا أغادر فيها منزل الاعتقال المهجور في ضاحية المرج .

وعندما سقط جمال سالم مريضًا ذهبت لزيارته وهو على فراش الموت مع الحراس أيضًا ، فأجهش بالبكاء وقال :

ـ سامحني يا نجيب ، فقد دفعنا الشيطان الرجيم ضدك ؟

وماذا أملك لهؤلاء الزملاء اليوم إلا السماح .

ولكن القضية ليست هي أن أسامح ... أو لا أسامح .

القضية هي أن يسامح التاريخ أو لا يسامح .

ولحق جمال سالم بأخيه صلاح ... مات الاثنان بعيدًا عن مجلس الثورة ، كانت مسبحة المجلس قد انفرطت .

وكنت الوحيد منهم الذي يعيش في إقامة محددة ... الزيارة ممنوعة إلا بتصريح وللأقارب فقط ... وكنت أشفق عليهم من الحضور إلى منزل ليست فيه غرفة استقبال ، فلم يكن هناك مكان نجلس فيه إلا في الحديقة إذا سمح الجو بذلك ، أو في غرفة النوم .

وكثيرًا ما طالبني البعض بأن أشكو هذه الحالة التي أعيش فيها .

ولكني كنت أصر على الرفض ، فلم يكن معقولاً أن أحني جبهتي من أجل أمور أعتبرها صغيرة مهما كانت مؤرقة أو قاسية .

ومع ذلك كان قلبي يخفق أحيانًا رغم الجو الكئيب الذي يحيط بي .

يوم سمعت خبر تأميم القناة شعرت بأن خطوة هامة قد اتخذت في حياة مصر .

وذات يوم وبالتحديد يوم ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ سمعت صوت انفجارات متتالية ، حاولت أن أعرف السبب ، ولكن إجابات ضباط البوليس الحربي كانت متسترة وغامضة .

وفوجئت بعد قليل بحضور قائد ثاني كتيبة الحراسة الأولى التي أسند إليها حراستي ومعه شلة من ضباط الكتيبة وضباط البوليس الحربي .

قالوا لي : إنني سأنتقل إلى الهرم حماية لي من التعرض لغارات الأعداء .

ولم يكن أمامي مجال للرفض أو الموافقة .

حملتني عربة البوليس الحربي ، واتجهت إلى الجيزة ، ولكنها تجاوزتها إلى مدينة «الصف» ... إلى استراحة صغيرة هناك .

كانت الاستراحة في غاية الإهمال والقذارة ... ولم تكن هذه هي المشكلة ... وإنما كانت المشكلة في سلوك وتصرف ضباط البوليس الحربي وغيرهم ، وما أحاطوني من قلق وتوتر وعدم احترام .

ولم يستقر بنا المقام في «الصف» ، وإنما سافرنا في اليوم التالي إلى نجع حمادي بالقطار (٧٠٠ كيلو جنوب القاهرة) ... في ديوان مغلق لم يفتح طوال الطريق وعلى بابه حرس من عساكر البوليس الحربي ومن عساكر كتيبة الحراسة .

وبعد ٤٨ ساعة قضيتها في استراحة الري بنجع حمادي فوجئت بحضور ضابطين من ضباط البوليس الحربي هما : جمال القاضي ومحمد عبد الرحمن نصير لينقلاني إلى جهة أخرى .

وحاولت التعرف منهما عن الهدف من هذه الرحلة الطويلة ... ومن ابتعادي عن أسرتي وأولادي ... ومن ترحيلي من القاهرة في وقت يتعرض فيه الناس لقنابل الأعداء .

وكان الجواب بشعًا ... أود ألا أكتبه أو أسجله ... ولكني بذلك أطمس جانبًا من الحقيقة ... والحقيقة أثمن ما في الوجود ... وهي التي تعطي لمعالم الصورة ألوانها الطبيعية ... وتبعث النبض في التاريخ .

أمر شديد القسوة أن يكتب الإنسان عن إهانة تعرض لها ... ولكن رواية الحقيقة قد تمنع تكرار المأساة .

كان الجواب بشعًا ... سيل من السباب ... حاولت وقفه بصرخة احتجاج ... فإذا بضابط منهما يدفع يده في صدري يحاول ضربي ... وهانت عندي الحياة في لحظتها ... وقلت فلتنته هنا هذه المأساة وهجمت على الضابط أحاول منه من الاعتداء ، ولكن أيدي الجنود كانت أسرع إلى قيدي بأوامر صارخة مرتجة من الضابط المعتدي .

أي هوان تعرضت له في هذه اللحظة ... ألم شعرت به يطعن صدري كسكين ... بلدي مصر يضرب بالقنابل ، وأنا أضرب بالأيدي في قلب الصعيد ... وأيدي

ضباط صغار ، لم يحترموا الرتبة الكبيرة ، ولم يحترموا العمر فقد كانوا في سن أولادي فعلًا .

ـ أي تغيير حدث في مصر ؟

ـ أي انهيار حدث في تقاليد الجيش ؟

جلست عاجزًا ... ضاع مني كل شيء حتى الكلمات ... ارتفع الدم في رأسي ، فشعرت به يغلي وتبدد التفكير .

هانت عندي الحياة وتمنيت الموت ... ولم أكن قادرًا على صنع شيء سوى الإضراب عن الطعام .

وأضربت عن الطعام ... وعن الكلام يومين كاملين .

وكان عقلي في كل لحظة مع مصر ... مع ما يحدث لها الآن .

ولم تكن هناك فرصة للاستماع إلى الإذاعة في هذا الجو المشحون بالقلق والتوتر .

وبعد يومين فوجئت بحضور حسين عرفة ضابط البوليس الحربي وقائد المباحث الجنائية العسكرية ، يعتذر لي عما بدر من الضباط ، ويبلغني أننا سننتقل إلى جهة أخرى ، بعد تغيير الضابطين .

كنت عازمًا على استئناف الإضراب عن الطعام ، ولكن ذلك يؤدي إلى الانتحار ، وهو أمر بغيض عند الله ، وقررت أن أنطوي داخل نفسي أعيش أفكاري وذكرياتي ، طالما أصبح متعذرًا أن أعرف ما يدور فوق أرض مصر ، وأنا ما زلت حيًا في صعيدها .

وانتقلنا إلى بيت محام في طما عرفت فيما بعد أنه زوج شقيقة أحمد أنور وعديل حسين عرفة .

وبقيت وحدي في إحدى الغرف ٥٩ يومًا كاملة لا تدخل الشمس من النوافذ ، ولا يصرح لي بالخروج منها ، وعند النوم يشاركني فيها ضابط وصول وشاويش ، حتى حرية النوم وحدي فقدتها .

وكما حضرت بلا مقدمات ... رجعت أيضًا بلا مقدمات ... حضر إليَّ حسين عرفة ورافقني إلى القاهرة ... ومنه علمت أن إقامتي كانت سرية حتى على رجال وزارة الداخلية ... وعلمت منه أيضًا أن صوت الدعاء الذي كان يتسرب إليَّ في غرفتي كان صادرًا لي من والدة أحمد أنور قائد البوليس الحربي ، التي كانت تقيم هناك خلال هذه الفترة .

وعدت إلى المرج من جديد ... وفي ذهني هذا السؤال :

ـ لماذا أقدم جمال عبد الناصر على مثل هذا التصرف ؟

ولم أجد إلا تعليلًا واحدًا هو خشيته من وجودي في مرحلة الأمور فيها ليست مستقرة بين يديه .

ـ ولكن ، لماذا هذه المعاملة الجافة الخشنة ؟

ولم أجد جوابًا .

وعادت صلتي بالحياة مرة أخرى ... بأسرتي وأولادي ... وبأخبار العالم والصحف والإذاعة .

ولكني لاحظت زيادة الحراسة ، عشرون نقطة حول الأسوار الأربعة ، ونقط بالمدافع الرشاشة فوق الأسطح ، وداورية في السطح فوق الغرفة التي أنام فيها ، وصوت أقدام الجنود لا يهدأ طوال الليل .

وليس مصرحًا لأحد من أهل المنزل بالخروج منه بعد الغروب حتى شروق اليوم التالي ... نسمة الهواء ليلًا في الصيف كانت ممنوعة .

ولست أريد الخوض في حديث طويل عن متاعبي الشخصية مع رجال الحراسة وأسلوبهم الهمجي في التعامل ؛ لأنه حديث طويل لا ينتهي .

ولكني أقف قليلًا عند بعض ما لاقاه أولادي من متاعب ... كانوا يؤخرون عربة نقلهم إلى المدارس فيصلون متأخرين ، ولا تصل العربة لإحضارهم إلا بعد انصراف المدارس بمدة فيعودون إلى المنزل مرهقين جائعين ، لا يجدون وقتًا للمذاكرة ، وخاصة في الليل عندما تهجم على المنزل جحافل الناموس التي تمتلئ بها المنطقة وليس هناك من سبيل لمقاومتها .

وضعت هذه التصرفات أولادي تحت ضغوط عصبية ونفسية شديدة ، أثرت على مجرى حياتهم فيما بعد .

أكثر ما أثار ألمي وحزني ، حضور ابني الصغير لي يسألني في اهتمام شديد :

ـ هل كنت رئيسًا للجمهورية ؟

وابتسمت للصبي وأنا أداعبه قائلاً :

ـ نعم ... ولكن ما الذي دفعك إلى السؤال ... هذا تاريخ مضى وانقضى؟

وقدم لي كتابًا للمطالعة جاءت فيه هذه العبارة :

ـ «جمال عبد الناصر هو أول رئيس لجمهورية مصر» .

رفعت المطابع اسمي من كافة الكتب ، ولم يعد ينشر مطلقًا اسم محمد نجيب في كتاب أو صحيفة ولا حتى في صفحة الوفيات لوفاة قريب .

هكذا يزيف التاريخ في بساطة ... وهكذا يتعلم الأولاد الكذب ؟

هل تصور جمال عبد الناصر أن التاريخ يكتب بإرادة الحاكم في عصره ؟

وهل يمكن أن يغير التزييف تاريخ مصر ؟

وقلت لصغيري :

ـ لا تبتئس هذه إرادة الحاكم ، وليست إرادة الشعب .

الحقيقة أني حزنت على مثل هذا الأسلوب ... وهو صدور حكم الإعدام على اسمي بينما أنا ما زلت حيًا أعيش .

كمال الدين حسين خرج من مجلس الرئاسة فجأة بعد أن كان يتولى تسع مناصب مختلفة ووجد نفسه بلا عمل ، وهو لم يصل بعد إلى الخمسين .

وخرج جمال سالم وصلاح سالم كما سبق أن ذكرت ثم خرج حسن إبراهيم وعبد اللطيف البغدادي وزكريا محيي الدين واغتيل عبد الحكيم عامر أو انتحر كما يزعمون .

خرجوا جميعًا ليبقى الحاكم الفرد وحده وهم الذين سبق وساندوه في محاولة تركيز السلطة في يده كحاكم مطلق ، ولم يدركوا أن الديموقراطية التي دافعت عنها ، كانت لحمايتهم وحماية آرائهم حتى ولو كانت تختلف مع رأيي .

ولكن يبدو أن قدرة العسكريين على استيعاب المعاني السامية للديموقراطية أمر شديد الصعوبة نتيجة لطبيعة حياتهم داخل الجيش ، حيث تنفذ الأوامر بلا تردد ، ولا مجال للشورى وتبادل الرأي .

مثل هذه الحياة قد تكون طبيعية في الجيش حيث الانضباط أساس للقتال ... ولكن السياسة أمر يختلف عن ذلك تمامًا ، فهي يجب أن تكون تفاعلًا حيًا وحرًا لآراء الجماهير ومعتقداتها .

وكل أعضاء المجلس أسهموا بدرجات متفاوتة في خلق شخصية الحاكم الفرد ، الذي تتركز فيه السلطة ثم تتشكل بعد ذلك تبعًا لمزاجه وهواه .

وهؤلاء الذين أسهموا في ذلك دارت عليهم الدوائر ، وخرجوا من دائرة الضوء والسلطة إلى الظل والوحدة ... البعض منهم مستقيلًا ، والبعض منتحرًا .

ولست من الشامتين .

ولكني أعتقد أنه لابد أن نخرج من الحقيقة بالخبرة الموعظة .

تحويل مصر ، أكبر الدول العربية وقلبها النابض إلى ضيعة يتحكم فيها واحد مهما سمت غاياته وعظمت قدراته وتعددت طاقاته هو أمر لابد وأن ينتهي بكارثة .

القضية ليست في بناء المصانع والسدود ولكنها في بناء الإنسان .

وعندما تسلب إرادة الإنسان ، ويصادر رأيه ويحجر على حريته ، يتحول إلى كيان سلبي لا يقدم لمجتمعه ما يفيد ، وإنما يفكر في الهروب والانطلاق .

والهجرة من مصر أصبحت مع الأسف طابع المرحلة .

بعد أن كان المصري يضرب بجذوره في وادي النيل كما يضرب النخيل ويرتفع ... أصبح مثل النبت الصغير تذروه الرياح وتحمله معها إلى حيث يسير .

وإذا كان المثل يقول: إن مشوار الألف ميل يبدأ بخطوة ؛ فإنه صحيح أيضًا أن مأساة المجتمع تبدأ بصمت الإنسان عن الخطأ ، ولو كان الخطأ صغيرًا .

وأعضاء مجلس الثورة لم يصمتوا عن الخطأ فقط ... ولكنهم ساندوه أيضًا ؛ بل أسهموا فيه .

ومع ذلك لم يسمح لهم حكم الفرد بأن يواصلوا السير ... وتوقفوا عندما شاءت إرادته ... وانتهوا عندما صدرت كلمته .

وأصبحوا مثلي مطالبين بأن يكتبوا للتاريخ كلمتهم ..

ولعلهم يفعلون !!

وكل ضابط في الجيش حاول أن يقول كلمة لا ، أو يعترض على أسلوب الحكم ، كان مصيره السجن والتعذيب ... وفي مقدمة هؤلاء كان بعض الضباط الأحرار الذين كانت آراؤهم قد اختلفت مع آرائي في أزمة مارس ١٩٥٤ وكان رأيهم في ذلك الوقت أن الحكم العسكري يجب أن يبقى وأن الديموقراطية التي أنادي بها ما هي إلا عودة للوراء وأنهم لا يقبلون هذه الرجعية ، فقد عمل جمال عبد الناصر على حل تنظيم الضباط الأحرار بعد ذلك ولم يبق أحد منهم في الجيش أو مراكز السلطة إلا عدد لا يتجاوز أصابع اليد وكأن جمال عبد الناصر كان يطبق ما كتبه ميكافيلي في كتابه «الأمير» بأن الحاكم يجب أن يتخلص من الذين ساعدوه على الوصول إلى الحكم ، واستبدل بالضباط الذين ساعدوه في أزمة مارس ١٩٥٤ أتباعًا جددًا يدينون له شخصيًّا فقط بفضل وجودهم ، وتبارى الأتباع الجدد في الحصول على رضاه .

ولست في ذلك أتحدث عن الشعب مصدر السلطات ... فقد قهره الجيش ... وقهر الجيش مجلس من الضباط ... وقهر هذا المجلس واحد منهم .

والأغلب أنهم يأسفون ... بعد أن ضاعت فرصة الأسف ... وضاع الفرد ذاته ... وانتهت حياته .

ولكن التاريخ لا يتوقف ... وهرم الضحايا لابد وأن يتحرك .

ومن الغريب أن كاتبًا مثقفًا مثل أنتوني ناتنج الذي بدأ كتابه «ناصر» بهذه العبارة :

« استولت مجموعة من ضباط الجيش على القوة في مصر يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وبعد ثلاثة أيام عزل فاروق من عرشه ، وبعد ١١ شهر انتهت أقدم ملكيات التاريخ وأعلنت الجمهورية ، وأصبح جمال عبد الناصر أول حاكم حقيقي يحكم مصر منذ الغزو الفارسي من ٢٥٠٠ سنة تقريبًا » .

ربما يقصد ناتنج انفراد جمال عبد الناصر بالحكم وهذا يكون مقبولًا ... أما التغاضي عن فترة رئاستي التي امتدت سنتين وأربعة أشهر تقريبًا ، وجرت فيها أعنف المعارك السياسية الداخلية ، وبعض الإنجازات الخارجية الهامة فإن هذا يكون أمرًا غير مقبول .

وليس ناتنج هو الوحيد الذي يقع في مثل هذا الخطأ .

كاتب إسرائيل يسمى «اليزير بيير» كتب كتابًا باسم « ضباط الجيش في السياسة والمجتمع» قال فيه : «إن محمد نجيب قد توفي عام ١٩٦٦» ... وما أظن أنه كان يقصد الخطأ ، ولكن ما أحطت به من عزلة حديدية جعل ظهور مثل هذه الإشاعات أمرًا طبيعيًا .

وحديث الكتب يدفعني إلى إثارة ما كتبه محمد حسنين هيكل في كتابه «ناصر ... والعالم» عن واقعة تسليم مبلغ ثلاثة ملايين دولار من المخابرات الأمريكية إلى مصر .

قال هيكل في كتابه :

«وذات يوم كان عبد الناصر وأعضاء مجلس قيادة الثورة يبحثون مسألة بناء برج لاسلكي للاتصالات العالمية التي تقوم بها وزارة الخارجية وإدارات المخابرات ، وقيل لعبد الناصر : إنه سبق وأن تم شراء بعض المعدات ، ولما احتج بأنه ليست هناك أموال مرصودة في الميزانية لهذا الأمر ، قيل له : إن المال جاء من اعتماد أمريكي خاص ، ودهش عبد الناصر ، إذ كانت هذه أول مرة يسمع فيها

بوجود أي اعتماد خاص ، وقيل له عندئذ : إن وكالة المخابرات الأمريكية وضعت تحت تصرف اللواء محمد نجيب ثلاثة ملايين دولار .

وكان المبلغ قد تم تسليمه بواسطة عميل أمريكي في حقيبة ضخمة عبئت بقطع نقدية من فئة المائة دولار ، وسلمت الحقيبة في الواقع إلى ضابط في المخابرات المصرية كان يعمل كضابط اتصال بين المخابرات المصرية ووكالة المخابرات الأمريكية وتمت عملية الدفع والاستلام في بيت العميل الأمريكي في ضاحية المعادي الأنيقة .

« واستشاط عبد الناصر غضبًا عندما سمع ذلك ، وتوجه بالسيارة فورًا إلى مجلس الوزراء وطلب تفسيرًا من محمد نجيب الذي كان آنذاك رئيسًا للوزراء » .

وأصر نجيب على أنه فهم أنه ليس للمخابرات الأمريكية علاقة بذلك المبلغ وأنه مرسل من الرئيس أيزنهاور الذي خصص اعتمادات مالية لبعض رؤساء الدول ليتمكنوا من تجاوز مخصصاتهم المقيدة بالميزانية من أجل الدفاع عن أنفسهم وعن بلادهم ضد الشيوعية .

وهنا طلب عبد الناصر إيداع المال في خزينة إدارة المخابرات وأمر بعدم صرف أي شيء منه إلا بإذن من مجلس قيادة الثورة .

وفي النهاية بني البرج ، وكان مخططًا له في الأصل أن يكون برجًا بسيطًا وعمليًا يعلوه هوائي لاسلكي وشبكة أسلاك تنحدر إلى الأسفل عبر وسطه ، لكن عبد الناصر قرر أن يبنيه كنصب يشهد على حماقة وكالة المخابرات الأمريكية فاستخدم الأموال الأمريكية لبناء البرج الفخم المزركش وبنى المطعم الدوار في قمته والذي يطل اليوم على منظر القاهرة كلها .

وقد لقي البرج انتقادًا شديدًا عند تشييده لأنه لم يكن في وسع واحد أن يفهم سبب إهدار المال عليه ، وإذا كان قسم المواصلات في مبنى البرج جديًا وجوهريًا فقد كانت الاعتمادات متاحة ولم يكن هناك بأس من بناء المطعم ومن الهندسة الباذخة ، وبشكل ما فإن ذلك كان إهانة إلى وكالة المخابرات الأمريكية .

«وقد غضب عبد الناصر من الأمريكيين غضبًا شديدًا بسبب هذه الحادثة التي اعتبرها محاولة للإفساد» !

حديث محمد حسنين هيكل باطل من جذوره ... فلم تكن لي صلة بهذا الموضوع لسبب بسيط وهو أني كنت معتقلًا عند وصول هذا المبلغ ... وما أظن أن الأمريكان تخفى عليهم هذه الحقيقة .

هذا بالإضافة إلى أنني كنت منقطع الصلة تمامًا عن الأمريكيين لا ألتقي بهم إلا في واجبات رسمية ، على خلاف جمال عبد الناصر الذي كانت له صلات متعددة ببعض عملاء وكالة المخابرات المركزية .

برهان آخر ... هو ما نشره مايلز كوبلند عميل المخابرات المركزية الأمريكية المقرب من جمال عبد الناصر في كتابه «لعبة الأمم» والذي ذكر فيه صراحة أنه سلم المبلغ لحسن التهامي في منزله بالمعادي ليوصله إلى جمال عبد الناصر كهدية شخصية له ... ومعروف أن حسن التهامي كان أحد الذين اعتمد عليهم جمال عبد الناصر في حركاته السرية ... اشترك معه في محاولة اغتيال حسين سري عامر قبل الثورة ... واشترك معه في الاتصالات السرية مع الأمريكان بعد الثورة .

وحسن التهامي هذا هو الذي شارك في عملية اعتقالي بعد استقالة فبراير والذي اتهمني بممالأة انقلاب شيوعي أعده خالد محيي الدين في سلاح الفرسان .

كل هذه الأسباب مجتمعة تثبت بطلان حديث محمد حسنين هيكل الأمر الذي دفعني إلى رفع دعوى ضده في نوفمبر ١٩٧٢ أمام محكمة جنايات الجيزة ، ولما علم بذلك تم اتصال بينه وبين الأستاذ رفعت الشهاوي المحامي الذي كلفته بإقامة الدعوى ووافقت على إنهاء النزاع شريطة أن يحرر هيكل بيانًا ينشر في صحف الأهرام والديلي تلجراف والنهار اللبنانية وأن يعتذر عما نشره ويكذب ما جاء في هذا الكتاب عن هذه الواقعة .

وفعلًا تم نشر هذا البيان وجاء فيه : «كان الأهرام قد بدأ في ١٧ سبتمبر ١٩٧١ وعلى مدى عدة أسابيع ، في نشر فصول من الكتاب الذي صدر بعد ذلك لمحمد حسنين هيكل : «عن عبد الناصر والعالم» والذي ترجم أخيرًا إلى اللغة العربية .

وفي أول هذه الفصول وهو الخاص «بعبد الناصر ودالاس» ومحاولات الولايات المتحدة احتواء الثورة المصرية وغوايتها ، ذكرت واقعة بناء برج القاهرة من حصيلة مبلغ ثلاثة ملايين دولار كانت المخابرات الأمريكية قد أرسلته ليوضع تحت تصرف رئيس الدولة في مصر وقتئذ .

وقد جاء في رواية هذه الواقعة في الكتاب المنشور ، أن هذا المبلغ كان قد وضع تحت تصرف اللواء محمد نجيب وأنه دفع من الاعتمادات المالية التي كان يخصصها الرئيس أيزنهاور لبعض رؤساء الدول ليتمكنوا من تجاوز مخصصاتهم المقيدة بالميزانية من أجل الدفاع عن أنفسهم وعن بلادهم ضد الشيوعية .

وبقدر حرص الأهرام والأستاذ محمد حسنين هيكل على رواية وقائع التاريخ المعززة بالوثائق والأسانيد ، بقدر حرصه على عدم المساس بكرامة الشخصيات التي تتعلق بها هذه الوقائع .

وقد جاءنا من اللواء محمد نجيب أنه لم يعلم عن هذه الواقعة في حينها ولم يتم معه أي اتصال بشأنها .

ويريد محمد حسنين هيكل أن يؤكد أن ما نشر عن اللواء محمد نجيب في هذه الواقعة لم يقصد به المساس به وبالدور الوطني الذي لعبه في بداية الثورة ، والذي يملك التاريخ وحده الحكم عليه .

فواضح من سياق الخبر أن الولايات المتحدة لم تضع هذا الاعتماد تحت تصرف اللواء محمد نجيب ، ولكنها وضعته تحت تصرف السلطة المصرية تنفيذًا لسياستها حينذاك في محاولة احتواء الثورة المصرية .

وينشر الأهرام هذا الإيضاح دفعًا لأي لبس وتأكيدًا لمعنى يحرص عليه وهو أنه فيما ينشره من وقائع التاريخ المعاصر يتوخى الحقيقة وصدق الاعتقاد » .

وقد نشر هذا البيان بجريدة الأهرام يوم الجمعة الموافق ٢/ ٦/ ١٩٧٢ .

وعرضت القضية أمام محكمة جنايات الجيزة .

وأصررت على الذهاب إلى المحكمة رافضًا قول المحامين لي بأنه يجب ألا أقف أمام قضاة كانوا يصدرون أحكامهم باسمي باعتباري رئيسًا للجمهورية .

أردت أن تكون وقفتي أمام القضاء في محكمة جنايات الجيزة تعبيرًا عن احترامي للقضاء ورغبة في مخاطبة الشعب المصري من خلاله وإصرارًا على تسجيل كلمتي لتكون تاريخًا مكتوبًا في سجلات العدالة المصرية التي حرمت منها سنوات طويلة .

وقفت أمام منصة القضاء وقلت لهم :

« وحيث أن الذي يعنيني في مقام هذه الدعوى هو أن يثبت في محضر الجلسة أن الواقعة موضوع الإدعاء غير صحيحة على الإطلاق وأنني لم أتقاض أية مبالغ تتصل بهذا الموضوع من قريب أو بعيد ، فضلًا عن أنني لم يصل إلى علمي أي شيء بأية صورة من الصور طيلة مدة رئاستي يتعلق بهذا الموضوع كلية .

ويشرفني بهذه المناسبة أن يثبت في محضر الجلسة أنني أفخر بأنني رجل فقير لا يملك من حطام هذه الدنيا شيئًا ، فلست أملك مالًا أو عقارًا ، اللهم إلا بعض جنيهات أتقاضها كمعاش شهري ، ولم أكن طيلة حياتي من الباحثين عن المال أو الحريصين على جمعه ، وتشهد ملفات الدولة أنني عندما وليت أمر هذه الأمة رئيسًا للجمهورية تنازلت عن نصف مرتبي للدولة .

وأخيرًا فإنني أرجو أن يكون واضحًا من هذا البيان أنني لا أقصد الإساءة إلى أي إنسان أو للتشهير بأي شخص ولكنني فقط أرجو أن تثبت هذه الحقائق للتاريخ تأكيدًا لطهارة ذمتي ونقاء صفحتي حتى أورثها لأبنائي ولأبناء مصر الغالية بيضاء كما كانت دائمًا طيلة حياتي التي قدمتها ضابطًا مقاتلًا ما زال جسده يحمل آثار رصاص الأعداء وقائدًا ثائرًا محررًا لبلاده من طغيان كان يجثم فوق صدرها ورئيسًا شريفًا أمينًا أدى واجبه على أشرف وجه وأكمل صورة .

حمى الله وطني من غائلات الأعداء وحرره من عدوان المعتدين ليعود مرة أخرى حرًّا عزيز الجانب » .

وتنازلت عن الدعوى ، وما أظن إلا أني مسامح محمد حسنين هيكل أيضًا ، فلم يعد في نفسي مكان لحقد ... وما أظن أن مثل هذه الطعنة يمكن أن تجد لها مكانًا في صدري .

الطعنة الوحيدة التي ما زالت تدمي في نفسي ... هي مصرع ابني «علي» في حادث غامض بألمانيا الاتحادية ... والوفاة قدر لا اعتراض لي عليه .

ولكن أن يحرم الإنسان من استقبال جثمان ابنه في المطار ... وأن يحرم من الإعلان عن وفاته أو تشييع جثمانه في جنازة ... وأن يمنع من لقائه على باب المدفن وهو يوارى في التراب ... فهو أمر يصعب علي أن أجد له المناسب من الكلمات .

وكلنا أموات ... وقد مات جمال عبد الناصر ... وانتهت فترة خروجي إلى أي مكان إلا مع الحرس المسلح .

وجاء أنور السادات إلى الحكم وانتهى عهد الإرهاب وتنفس الناس الصعداء وتم رفع قيود الحراسة عني تمامًا .

وقد عشت أيامًا لا أتصور أن حريتي قد عادت لي ... وأني أستطيع أن أذهب حيث أشاء بلا حارس مسلح ... وعيون مسلطة وآذان مرهفة .

عشت أيامًا بأسلوب حياتي الذي اعتدت عليه فمنذ صرحوا لي بالخروج تحت الحراسة عام ١٩٦٠ ، حتى رفعت هذه الحراسة بعد وصول أنور السادات إلى رئاسة الجمهورية ... أتحاشى زيارة الأصدقاء حتى لا أسبب المتاعب لهم ... وأبتعد عن الأماكن العامة حتى لا يلتف الناس حولي ويتذكرون .

وأخذت عودتي للحياة الطبيعية وقتًا ما ... مثلما يعود المقيد بالسلاسل إلى السير دون أثقال الحديد .

وعندما اختلطت بالناس من جديد وزرت الأصدقاء ودخلت المكتبات ، لم أشعر بالراحة والبهجة كما توقعت .

كان ظل الكآبة يسود كل شيء ... يعطي للبشر لونًا أصفر ... ويجعل الابتسامة باهتة ... وينفث في العيون الحيرة والقلق .

وكلمات الحديث أصبحت موجعة ومؤلمة ... لم يعد هناك سوى حديث واحد نبدأ به أو ننتهي إليه ... حديث الهزيمة القاسية والأرض الضائعة والمستقبل المجهول .

كان أقرب إلى نفسي أن أظل محدد الإقامة في عزلتي ... وتبقى أرض مصر حرة ... من أن أخرج إلى الأرض حرًا ... وسيناء كلها تحت أقدام المحتلين من الإسرائيليين .

ذكريات الأيام الماضية تلح عليّ وتحملني إلى الماضي ... إلى أيام وسنوات عشتها في سيناء ، وحاربت فيها في فلسطين .

كانت المشاعر يومها موحدة ضد الاحتلال وضد الصهيونية .

وكانت إرادة الشعب حية ومتوهجة ... كل شيء من أجل التحرير ... والتضحية بالنفس تتحول إلى شموع تبدد الظلام .

أما الآن ... فالحديث عن المستقبل يقترن دائمًا بالماضي .

بشاعة الهزيمة المفاجئة ، بددت كثيرًا من المعتقدات ... وكشفت عمق المأساة ... وأظهرت أن الهزيمة لم تكن في الجيش وحده ، ولكنها أيضًا في كل مكان .

الجيش لم يهزم في معركة بل صدرت الأوامر له بالانسحاب ولم يقاتل وتحول الانسحاب إلى انهيار .

الجيش لم يحارب كذلك أقول : إنه لم يهزم ولكن هزمت قيادته التي شاءت السلطة الفردية أن تفرضها عليه ، وهي غير صالحة .

والشعب المصري لم يهزم ؛ لأنه لم يشارك في مصيره ولم يسهم في اتخاذ قرار الحرب .

شعب مصر لم يهزم ولكن الذي هزم هو النظام الفردي الديكتاتوري الذي شاء أن يعزل الجماهير ويقيدها بقيود الإرهاب .

شعب مصر خدعته الألفاظ البراقة والدعايات الصاخبة والكلمات المتشنجة .

وأصبح الموقف مليئًا بالتناقضات ، طافحًا بالمرارة ، كثيبًا من اليأس والهزيمة .

ومضيت بين الناس ومع نفسي أتساءل :

ـ كيف نبدأ النضال من جديد ؟

ولم أجد إلا جوابًا واحدًا .

ـ الديموقراطية الحقيقية التي ناضلت من أجلها يوم كنت في موقع المسؤولية .

هكذا نبدأ ... وليست هناك بداية أخرى .

والآن .

لم يعد عندي حديث .

ولم يعد عندي ما يقال .

ولم يعد عندي إلا رجاء :

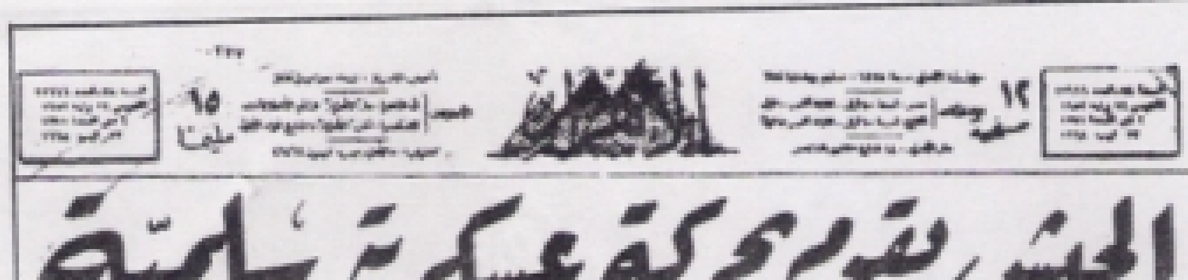
أن أدفن في السودان بجوار أبي وخالي هناك .

تم الكتاب بحمد الله

وثائق وصور



الملازم ثان محمد نجيب ١٩٢٢



١٢ صفحة

١٥ مليما

الجيش يقوم بحركة عسكرية سلمية

اعتقال عدد من كبار الضباط وحماية المرافق العامة

اللواء محمد نجيب بك يتولى القيادة العامة للقوات المسلحة

ويعلن أن الجيش كله أصبح يعمل لصالح الوطن فى ظل الدستور

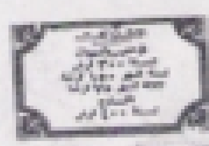
جريدة الأهرام صبيحة ٢٤ يوليو ١٩٥٢



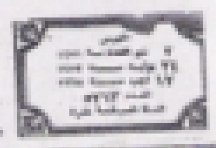
المحروسة اليخت الملكي الذي حمل الملك وأسرته خارج البلاد



الجيش يحاصر قصر رأس التين يوم تنازل الملك عن العرش في ٢٦ يوليو ١٩٥٢







على ماهر باشا يؤلف الوزارة الجديدة

اللواء محمد نجيب بك يقود حركة عسكرية مفاجئة

القائمون بالحركة يقبضون على الفريق حسين فريد بك ومن معه من كبار الضباط

مظاهرات عسكرية بالدبابات والطائرات في الشوارع والميادين...

احتلال محطة الاذاعة - ومكاتب ماركوني...





اللواء محمد نجيب بك يجتمع بعلى ماهر باشا - ساعة ونصف في منزل رفعته - رفض اللواء نجيب اى منصب وزارى - الغاء الاحكام العرفية هدوء الحالة في جميع انحاء الدولة المصرية - اطمئنان الجاليات الاجنبية

الجيش يطالب بعودة الحياة النيابية السليمة وتطهير البلاد تطهيرا كاملا

الجيش يقرر عدم التدخل في السياسة بعد تاليف الوزارة - الضباط يطالبون برفع مستوى صف الضباط والجنود فقط

انظر التفاصيل « ص ٢، ٣، ٤، ٥، ٨ »

جريدة المصري .. يوم ٢٤ يوليو ١٩٥٢



أول وزارة بعد اعلان الحكم الجمهوري في مصر

مجلس قيادة الثورة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ فبراير سنة ١٩٥٣ ؛

قرر

قبول تخلي السيد الرئيس اللواء أركان حرب محمد نجيب عن رياسة الوزارة وأن يكلف السيد [illegible] الجمهورية السيد البكباشي أركان حرب جمال عبد الناصر حسين بتأليف الوزارة .

صدر في ١٤ شعبان سنة ١٣٧٣ (١٧ أبريل سنة ١٩٥٤) .

رئيس مجلس قيادة الثورة

لواء أ.ح

بكباشي أ.ح — قائد جناح

قائد جناح — بكباشي أ.ح

بكباشي — بكباشي أ.ح

لواء أ.ح — صاغ أ.ح

صاغ أ.ح — قائد جناح

المحاولة الأولى.. تحجيم سلطات محمد نجيب.. بعد أزمة مارس ١٩٥٤

مجلس قيادة الثورة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ فبراير سنة ١٩٥٣ ؛

قرر :

(المادة الأولى)

يعفى السيد الرئيس اللواء أ.ح محمد نجيب من جميع المناصب التي يشغلها ، على أن يبقى منصب رياسة الجمهورية شاغراً .

(المادة الثانية)

يستمر مجلس قيادة الثورة بقيادة السيد الرئيس البكباشي أ.ح جمال عبد الناصر حسين في تولي كافة سلطاته الحالية .

صدر في ١٨ ربيع الأول سنة ١٣٧٤ (١٤ نوفمبر سنة ١٩٥٤) .

بكباشي أ.ح — قائد جناح — قائد جناح

بكباشي أ.ح — قائمقام — بكباشي أ.ح

صاغ أ.ح — صاغ أ.ح

قائد أسراب

إعفاء محمد نجيب .. بعد حادث المنشية في ٢٦ أكتوبر ١٩٥٤ ..



اعترافات خطيرة عن علاقة الإخوان بمحمد نجيب

الأهرام

اعفاء محمد نجيب

ابقاء منصب رئيس الجمهورية شاغرا وابلاغ القرار الى الدول الأجنبية

اقامته مع عائلته فى قصر المرج

معركة دموية بالمدافع الرشاشة والقنابل بين ٣ من الإخوان والبوليس

الإخوان يغلقون مسكنهم من الداخل ويطلقون الرصاص والقنابل اليدوية من الشرفات والنوافذ

البوليس يطلق غازات مسيلة للدموع لإجبارهم على فتح الشقة ويشتبك معهم فى معركة على درج المنزل

مصرع ٢ من الإخوان واصابة ضابطين و ٣ جنود و ٦ من الأهالى بجروح مختلفة

اعترافات خطيرة لإبراهيم الطيب وعودة وفرغلى

اتفاق الإخوان مع محمد نجيب على المؤامرة منذ شهر ابريل

ما قل ودل

واتهام محمد نجيب مع الإخوان بمحاولة اغتيال عبد الناصر

كما نشرت جريدة الأهرام في ١٥نوفمبر ١٩٥٤ ..

١٨/١١/١٩٥٦ بسم الله الرحمن الرحيم

إلى السيدة حرمي العزيزة والى

أولادي الأعزاء فاروق وعلي ويوسف نجيب

تحية وتبريكاً لكم وللسيدة الوالدة التي أرجو

أن تكونوا جميعاً في صحة وعافية ومحافظين على [illegible]

[illegible] في المدارس [illegible] معاملتكم للخدم [illegible]

والسلوك الحسن الذي أعهده فيكم.

وتحية لجميع من بالمنزل [illegible]

[illegible] وغيرهم، وأتمنى للجميع الصحة [illegible]

السعادة

وأرجو أن تكونوا [illegible] على الصلوات [illegible]

[illegible] ومطالعة كل ما يفيدكم ويوسع مداركم،

حتى يحبكم الله [illegible] وطنكم [illegible]

[illegible] وقد كتبت الى عمكم على [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

عليكم [illegible] أن تكونوا رجالاً [illegible]

بما يرضي الله ورسوله وبما هو لصالح الأسرة والوطن

العزيز. وكونوا [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] والدكم محمد نجيب

[illegible]

إيمان و محبة ونصائح أبوية للعمل بما يرضي الله ورسوله... رغم المحنة والمنفى

بسم الله الرحمن الرحيم

٢٦ يونيو ١٩٥٦

شكراً جداً

حضرة السيد مدير البوليس الحربي

بعد التحية — أكون شاكراً لو تفضلتم بالاتصال بشقيقي
اللواء علي نجيب وتسليمه الخطابين المرفقين، أحدهما له
والآخر لبعض الطالبات [illegible] محمد نجيب مع [illegible]
[illegible] سطرين من ابنه [illegible]
لأطمئنه أنني لم أصب بنكسة بعد مرضه بالقلب
وبأمراض أخرى وأخشى أن تكون الصدمة عليك
فتنغص [illegible] [illegible] [illegible]
ابني المذكور وهل وصل سالماً إلى ألمانيا. ولكم جزيل
الشكر والسلام عليكم ورحمة الله

محمد نجيب

<u>ملاحظة</u>:

لواء ا.ح
أرجو أن أذكركم بشدة حاجتي إلى فحص
الطبيب لي [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] الحرارة [illegible] ولكم جزيل الشكر إذا تفضلتم
[illegible] [illegible] الرسائل [illegible] [illegible]
[illegible] الخ والسلام عليكم

محمد نجيب



حسبنا الله ونعم الوكيل ..

الفهرس

رقـم الايـداع
٢٠٠٢٥ / ٢٠١٠

الترقيـم الدولـي I.S.B.N. 977-209-202-6



كلمتي..للتاريخ

كان صباحًا دافئًا أشرقت فيه الشمس على سماء صافية ولم تلبس ضاحية المرج التي تبعد عشرين كيلو مترًا عن القاهرة حلة الضباب التي كثيرًا ما تحجب الرؤيا فيها خلال أيام الشتاء...

وتوجهت إلى الحديقة أتلمس الدفء... وكانت الأشجار قد نفضت أوراقها وجفت الزهور... وتأملت في لحظة، حياتي في هذا المكان الذي حددت فيه إقامتي منذ ١٤نوفمبر ١٩٥٤، وتبينت أن العمر كاد أن يذوى وقد تجاوزت السبعين.

ووجدت أن في صدري كلمات لا يصح أن تمضي معي دون أن أقولها لأبناء مصر جيلًا بعد جيل.

وكان أن فكرت ثم قررت أن أقول (كلمتي... للتاريخ) لا شيء فيها غير الصدق، لأني لا أطلب اليوم من الحياة شيئًا.

واني لأذكر بالشكر كل من ساهم في معاونتي ومساعدتي في إخراج هذه الكلمة إلى عالم النور.

وأرجو أن تكون (كلمتي... للتاريخ) سراجًا يبدد الظلام، لتظهر الحقيقة لأبناء مصر.

والله ولي التوفيق ...

محمد نجيب

المكتب المصرى الحديث
www.almaktabalmasry.com
القاهـــرة: ٢٠٢/٢٣٩٣٤١٢٧
الإسكندرية: ٢٠٣/٤٨٤٦٦٠٢